بنك الكويت المركزي

CENTRAL BANK OF KUWAIT

تقرير الإستقرار المالي 2016

© بنك الكويت المركزي

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا التقرير أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة دون الإقرار بأن المصدر هو "تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي". ورغم الجهود المبذولة لضمان دقة المعلومات، إلا أن بنك الكويت المركزي غير مسئول تجاه أي شخص عن عدم دقة المعلومات أو الآراء التي يتضمنها هذا التقرير. إن محتويات هذا التقرير للمعلومات العامة فقط وليس الهدف منها تقديم استشارة مالية أو استشارات أخرى.

يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية من هذا التقرير بالدخول على الرابط التالي:
http://new.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/publications/financial-stability-report.jsp

يرجى توجيه أي تعليقات أو ملاحظات حول هذا التقرير إلى البريد الإلكتروني fso@cbk.gov.kw

نشر من قبل مكتب الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي، ص.ب. 526 الصفاة 13006، الكويت.

تقرير الاستقرار المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

مكتب الاستقرار المالي
بنك الكويت المركزي

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى

سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

لعام ٢٠١٦

الدكتور محمد يوسف الهاشل

المحافظ

رئيس مجلس الادارة

السيد يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ

عضـــــوا

السيد خليفة مساعد خلف حماده

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية

عضـــــوا

السيد خالد جاسم الشمالي

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة

عضـــــوا

السيد محمد علي القاضي

عضـــــوا

السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن

عضـــــوا

السيد ناصر عبدالله الروضان

عضـــــوا

السيد أسامة محمد النصف

عضـــــوا

المحتويات

- **المقدمة** أ
- **نطاق التقرير وتجميع البيانات** ج
- **الملخص التنفيذي** هـ
- **الفصل (1): الوساطة المالية للبنوك** 1
  المرفق 1.1: تمويل أهداف التنمية المستدامة 9
- **الفصل (2): تقييم المخاطر المصرفية** 15
  المرفق 2.1: المحافظة على الاستقرار في الأوقات المضطربة 24
- **الفصل (3): الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات** 31
- **الفصل (4): الأسواق المحلية** 41
- **الفصل (5): نظم المدفوعات والتسويات** 57
  المرفق 5.1: الاستقرار المالي في ظل الابتكارات والإصلاحات 61

المقدمة

يُعنى ***"الاستقرار المالي"*** أساساً بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة. لذا، فإن أي نظام مالي، مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية، يعتبر مستقراً إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات. ونظراً للكُلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها جراء الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف دول العالم.

ومن هذا المنطلق، فقد عَمَدَ بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلى تكريس الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد. وعليه، فقد جاء إنشاء "مكتب الاستقرار المالي" بهدف مراجعة وتحليل كل ما يطرأ على القطاع المالي من تطورات، وإعداد وإصدار تقرير حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لأداء مختلف عناصر النظام المالي ويُستخدَم كأداة رقابية رئيسية لبنك الكويت المركزي.

واستكمالاً لتلك الجهود، يسرنا إصدار تقرير الاستقرار المالي الخامس لعام 2016، والذي يتكون من خمسة فصول تغطي الجوانب الثلاثة للنظام المالي وهي: المؤسسات والأسواق والبنية الأساسية. وقد خصصنا الفصول الثلاثة الأولى من التقرير للقطاع المصرفي، وهو المحور الأهم في النظام المالي. يتناول "الفصل الأول" دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول "الفصل الثاني" تقييم المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي مع تغطية لمختلف أبعاد مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. فيما يتناول "الفصل الثالث" بالتحليل اتجاهات ربحية وملاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مقاومة الصدمات الداخلية والخارجية وفق سيناريوهات مختلفة من الضغوط المالية والاقتصادية. ويوضح "الفصل الرابع" التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، وهي العناصر الأربعة الرئيسية للسوق المالي في البلاد. وأخيراً، يعرض "الفصل الخامس" تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في البلاد.

إن بنك الكويت المركزي يسعى من خلال إصدار ونشر تقرير الاستقرار المالي بصفة دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي. ونأمل أن تساعد التحليلات التي يشملها هذا التقرير جمهور المهتمين على تكوين رؤى واضحة وفهم أفضل للمشكلات والأمور المطروحة، ومن ثم طرح السياسات والمبادرات المناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وختاماً، أسأل الله العلي القدير أن يُكلِّل جهودنا ومساعينا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

نطاق التقرير وتجميع البيانات

يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا بالتحليل أداء العناصر الأساسية من النظام المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016. وتعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

يستند تحليلنا للجهاز المصرفي في الفصول الثلاثة الأولى من هذا التقرير إلى بيانات الجهاز المصرفي المجمعة والتي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة وفروعها الخارجية. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نقم بتغطية 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 4.7% من الجهاز المصرفي المجمع) ولكن نسعى لتكون جزءً من تحليلنا في المستقبل. لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمعة تختلف عن بيانات الكويت فقط (على مستوى النشاط المحلي) والمتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي. كما يغطي آخر فصلين من تقرير الاستقرار المالي أداء الأسواق المحلية ونظم المدفوعات والتسويات في دولة الكويت.

مصدر البيانات: تستند المناقشات في الفصل الأول إلى الثالث، وأول قسمين من الفصل الرابع (أسواق النقد والصرف الأجنبي) والفصل الخامس إلى بيانات بنك الكويت المركزي. وتستند الأقسام حول بورصة الكويت وسوق العقار في الفصل الرابع إلى بيانات بوصة الكويت ووزارة العدل على التوالي.

الملخص التنفيذي

رغم التحديات الاقتصادية الراهنة والناجمة عن التقلبات في أسعار النفط، إلا إن النظام المصرفي الكويتي حافظ على سلامته واستقراره خلال عام 2016. فقد سجل الائتمان المحلي نمواً إيجابياً رغم التباطؤ الملحوظ، وواصل معدل القروض غير المنتظمة للبنوك انخفاضه بمعدل ثابت ليصل إلى مستويات متدنية غير مسبوقة، كما ارتفع معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) لمستوى عالٍ جديد، واستمرت مستويات كفاية رأس المال قوية، وارتفع صافي الدخل وإن كان بدرجة أقل من النمو المحقق في عام 2015. وتؤكد هذه الاتجاهات مجتمعةً أن القطاع المصرفي قد تمكن بشكل جيد، حتى الآن على الأقل، من مواجهة أزمة هبوط أسعار النفط. ورغم التحديات التي واجهتها البنوك جراء هبوط أسعار النفط لا سيما بعد الأوضاع القوية التي شهدتها قبل ذلك، إلا إن النتائج الإيجابية التي سجلتها البنوك في العامين المنصرمين تعود في جزء منها إلى زيادة الإنفاق العام، مما ساعد على تحييد البيئة الاقتصادية المحلية عن تداعيات الهبوط الحاد في أسعار النفط. ومما لا شك فيه، أن مقاومة البنوك للصدمات كانت ستواجه ضغوطاً كبيرة إذا ما تقلصت الاستثمارات العامة أو حدث تراجع كبير في أسعار العقارات، وهو ما لم يحدث في كلا الحالتين. وبدعم من المصدات المالية الوفيرة، عمدت الحكومة إلى زيادة الإنفاق على البنية التحتية رغم التراجع الحاد في الإيرادات النفطية. على جانب آخر، ارتفع معدل الانفاق الاستهلاكي بصفة عامة مدعوماً باستقرار ظروف العمل للمواطنين وزيادة الأجور، في حين ظلت ثقة المستهلك ضعيفة حتى الربع الثالث من عام 2016 مع ارتفاع أسعار الوقود.

ومن جهة أخرى، ارتفعت أسعار النفط (النفط الخام الكويتي للتصدير) ليصل إلى أكثر من الضعف بعد أن بلغ 19 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2016، ويعود ذلك بشكل كبير إلى اتفاق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في نوفمبر 2016 على تخفيض الإنتاج. ورغم تعافي أسعار النفط وما نتج عنه من متنفس على المدى القصير، إلا أنه لا مفر من إجراء إصلاحات مالية وهيكلية شاملة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. وبفضل وفرة المدخرات المالية وتدني مستوى الدين العام، يمكن للكويت تحمل هذه الإصلاحات بحيث تسير بمستوى تدريجي مع ضمان حسن تطبيق كافة الإجراءات الضامنة لذلك. وقد تم بالفعل تطبيق بعض الإجراءات مثل رفع سعر الوقود في سبتمبر 2016. كذلك، تمت الموافقة على التعرفة الجديدة للكهرباء والماء بموجب القرار الوزاري رقم 28 لسنة 2017 الصادر في مارس 2017، والذي حدد تواريخ بدء العمل بالرسوم الجديدة، وهذه الرسوم لا تزال عند مستوى أقل من المقترح في عام 2016. ومن أهم الجوانب التي يجب أن تلقى الاهتمام اللازم والمستمر في سبيل إنجاح تلك الإصلاحات ترشيد النفقات وإصلاح الدعوم وزيادة الإيرادات غير النفطية وطرح برامج تحفيزية لتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتنويع الأنشطة الاقتصادية عموماً. وخلاصة القول إنه بدون تلك الإصلاحات، سوف تظل التوقعات الاقتصادية غير مشجعة، أخذاً في الاعتبار الانخفاض المستمر في أسعار النفط، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل المصدات لدى القطاع المصرفي، ومن ثم تأثر قوة ومتانة القطاع.

النظام المصرفي:

تباطؤ النمو في الأصول والائتمان

الوساطة المالية: حقق النظام المصرفي نمواً متباطئاً بشكل ملحوظ خلال عام 2016 على أساس مجمع، حيث سجلت الأصول نمواً طفيفاً بمعدل 1.85%. ومع ذلك، فقد كان النمو في الأصول المحلية أفضل نسبياً لتبلغ نسبته 3.1% وذلك على خلفية النمو في الائتمان المحلي الذي بلغت نسبته 2.9% وهي نسبة أقل من تلك المسجلة في عام 2015 والبالغة 8.5%، حيث يعود ذلك جزئياً إلى سداد مجموعة من القروض. وسجلت القروض الشخصية نمواً بلغ 5.8% ليجعل قطاع القروض الشخصية في مقدمة المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية للعام الثاني على التوالي. من جهة أخرى، تقلصت التسهيلات الائتمانية المصرفية لقطاع العقار بنسبة 3.4% مع استمرار سوق العقار في التباطؤ. وحيث أن معظم القروض الشخصية عبارة عن قروض مقسطة (84.9% في عام 2016) الغرض منها ترميم وشراء منازل سكنية، فقد وصل إجمالي انكشاف البنوك على قطاع العقار بكل أنواعه إلى نصف المحفظة الائتمانية تقريباً، ولكن يظل حجم المخاطر بالنسبة للقروض المقسطة مختلفاً تماماً عن القروض المباشرة لقطاع العقار التجاري والاستثماري والإنشاءات. ورغم عدم تنوع الائتمان المصرفي على نحو واضح، إلا إن المحفظة ذاتها كانت جيدة خاصة مع تراجع معدل القروض غير المنتظمة. كما زادت البنوك من استثماراتها في السندات الحكومية مع زيادة إصدارات الدين العام. وعلى جانب المطلوبات، تراجع النمو في إجمالي الودائع المصرفية إلى نسبة 2.4% رغم زيادة الودائع المحلية بنسبة 4.8% في عام 2016. ورغم ذلك، لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث أن نسبة 63.6% من إجمالي الودائع في صورة ودائع لأجل.

تراجع مستوى ومعدل القروض غير المنتظمة إلى مستوى منخفض جديد (2.2%)

مخاطر الائتمان: شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام القليلة الماضية تحسناً ملموساً تمثل في الانخفاض المستمر لكل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 2.2% (1.8% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2016، وهو أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي 3.8% في عام 2007. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (2.2%) إنجازاً جديراً بالاعتبار خاصة إذا ما قورن بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%. ومستقبلاً، نتوقع ظهوراً طفيفاً للقروض غير المنتظمة ولكن على مستوى محدود وبطيء، حيث أن نسبة القروض غير المنتظمة وصلت بالفعل في بعض القطاعات إلى أدنى مستوياتها. فضلاً عن ذلك، ظل معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) مرتفعاً عند نسبة 237% (316% إذا ما قيس بمستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ 87% في عام 2007. إن تلك التطورات الإيجابية سواء على مستوى معدل القروض غير المنتظمة أو معدل التغطية تدل على نجاح جهود بنك الكويت المركزي والبنوك المحلية في تحسين جودة أصول النظام المصرفي.

ووصل معدل التغطية إلى مستوى عال غير مسبوق بنسبة 237%

ويشير التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة إلى انخفاض القروض غير المنتظمة على نطاق واسع إلى حد ما، حيث شهدت بعض القطاعات الرئيسية تراجعاً في معدل القروض غير المنتظمة لديها. والاستثناء الوحيد كان قطاع العقار والإنشاءات الذي سجل زيادة في القروض غير المنتظمة وصلت نسبتها إلى 3.2% كما في ديسمبر 2016، حيث يعود ذلك جزئياً إلى تراجع الحجم الإجمالي للائتمان الممنوح للقطاع. وجغرافياً، زادت حصة القروض غير المنتظمة من عمليات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وأوروبا بشكل طفيف، وكذلك الحال بالنسبة للعمليات المحلية. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغت 59.4%، وهو ما يوازي تقريباً حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها 59%.

ظلت مستويات السيولة جيدة خلال العام

مخاطر السوق والسيولة: تراجع انكشاف البنوك على أسواق الأسهم باطراد، رغم أنه لا يزال كبيراً، حيث بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 19.2% من إجمالي استثماراتها، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 19.1% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تؤكد تعليمات معيار تغطية السيولة الصادرة حديثاً أن السيولة لدى البنوك تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (70% لعام 2016) وكذلك النسبة النهائية (100%)، والتي من المفترض أن يبدأ سريانها في عام 2019. أمر إيجابي آخر هو تحسن هيكل التمويل لدى البنوك مع زيادة الاعتماد على الودائع لأجل وتراجع دور المطلوبات غير الأساسية.

سجل صافي أرباح البنوك نمواً إيجابياً، وإن كان بنسبة نمو أقل من العام الماضي

الربحية: سجل صافي الأرباح المجمعة للبنوك ارتفاعاً بنسبة 5.8% خلال عام 2016، ليكون قد شهد بذلك تباطؤاً طفيفاً، مقارنة بالنمو المسجل في عام 2015 والبالغ نسبته 7%. وقد شهد صافي أرباح القطاع ارتفاعاً بفضل ارتفاع الأرباح من إيرادات الفوائد وتراجع مخصصات خسائر القروض وانخفاض المصروفات من غير الفوائد. كما ارتفع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية، وذلك مع ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح بمعدل أعلى من معدل النمو في الأصول وحقوق الملكية. وقد بلغت مساهمة البنوك التقليدية ما نسبته 62.6% و60.7% من أرباح وأصول القطاع المصرفي على التوالي. وتراجعت نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل طفيف بسبب البنوك التقليدية التي ظلت، في المتوسط، أكثر كفاءة من حيث التكلفة مقارنةً مع نظيراتها الإسلامية.

استمر معدل كفاية رأس المال في الارتفاع ليصل إلى 18.6%

الملاءة: ارتفع مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ليصل إلى نسبة 18.6%، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 13% لعام 2016. وعلى الرغم من أن الارتفاع في معدل كفاية رأس المال جاء مدفوعاً إلى حد كبير من البنوك التقليدية خلال عام 2016، إلا أن البنوك الإسلامية استمرت في الحفاظ على معدل كفاية رأس مال أعلى من البنوك التقليدية، وهو ما يفسر إلى حد ما ارتفاع معدل الكفاءة من حيث التكلفة لدى البنوك التقليدية عن الإسلامية. من جهة أخرى، بلغ معدل الرفع المالي 10.1%، بما يفوق النسبة المقترحة من قبل لجنة بازل والبالغة 3%، وهو ما يؤكد على القدرة القوية للبنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية دون تجاوز الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي. وتؤكد نتائج اختبارات الضغط الربع السنوية قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

الأسواق المحلية:

تضاعف إصدار الدين العام مع لجوء الحكومة للأسواق المحلية

أسواق النقد والصرف الأجنبي: للعام الثاني على التوالي، قرر بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016 رفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل إلى 2.5%، وهو المستوى الذي كان عليه في عام 2012. وتدل مؤشرات امتصاص السيولة ومعدلات الفائدة بين البنوك إلى وفرة السيولة مع نهاية العام، ويعود ذلك جزئياً إلى تعافي أسعار النفط بعد اتفاق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض الإنتاج. وفي الوقت الذي لجأت فيه بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الأسواق الدولية، قررت حكومة دولة الكويت اللجوء لمصادر محلية في ظل المستويات الجيدة للسيولة المحلية. لذلك، بلغ ما تم إصداره

من الدين العام 2.95 بليون دينار كويتي في عام 2016 مقارنة بمبلغ 1.25 بليون دينار كويتي في عام 2015. ونتيجة لذلك، ارتفع رصيد الدين العام من نحو 1.6 بليون دينار كويتي في عام 2015 إلى 3.3 بليون دينار كويتي في عام 2016. وخلال نفس الفترة، انخفض إجمالي إصدارات سندات بنك الكويت المركزي/التورق المقابل بنحو 11.5%.

ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات ساعد على الحد من تقلبات أسعار الصرف

وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد تراجع سعر صرف الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.6% خلال عام 2016، بينما ارتفع أمام اليورو والجنيه الإسترليني بنسبة 16.8% و3.7% على التوالي، وذلك في ضوء اختلاف مسارات النمو الاقتصادي والسياسات النقدية في مختلف الاقتصادات الرئيسية التي أثرت على أسعار الصرف، في الوقت تلقى فيه الجنيه الإسترليني ضربة قوية بعد التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والشكوك التي تحيط بنتائج المفاوضات التجارية.

أغلقت بورصة الكويت على ارتفاع بنسبة 2.4% على خلفية تعافي أسعار النفط

سوق الأسهم وسوق العقار: أنهت بورصة الكويت العام على ارتفاع، حيث ارتفع المؤشر السعري بنسبة 2.4% متأثراً بتعافي أسعار النفط خلال الربع الأخير من العام مما ساعد السوق على استعادة خسائره خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام نفسه. ومع ذلك، فقد تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 1.7% في حين ظل أداء المؤشر الوزني ثابتاً مما يعكس ضعف أداء الأسهم القيادية. وبصفة عامة، فقد سار أداء سوق الأسهم بما يتماشى مع التقلبات في أسعار النفط.

تراجع مبيعات العقار للسنة الثانية على التوالي

وبالنسبة لسوق العقار الكويتي، فبعد خمس سنوات متتالية من النمو الإيجابي خلال الفترة 2010-2014، شهد قطاع العقار تراجعاً للسنة الثانية على التوالي، وتباطأ النشاط من حيث عدد (21.4%) وقيمة الصفقات (23.1%). وعلى مستوى القطاع، تراجعت المبيعات في القطاعين السكني والاستثماري بنسبة 30.3% و33.4% على التوالي، في حين ارتفعت المبيعات في القطاع التجاري بنسبة 26.3%. ويعود التراجع في القطاع السكني جزئياً إلى زيادة المعروض من الوحدات السكنية من قبل الحكومة، مع زيادة في الطلب على الوحدات الصغيرة مما أدى إلى تراجع إجمالي المبيعات في قطاع الاستثمار. ورغم ذلك، فقد تراجعت أسعار العقار بشكل طفيف، وهو ما يؤكد وجود طلب فعلي ورغبة من المستثمرين في الاستمرار، إلا إن أي حدث مؤثر مثل التراجع الحاد في أسعار العقار، وهو ما لا يتوقع حدوثه، قد يعد اختباراً جدياً لمقاومة القطاع المصرفي للأزمات نظراً للانكشاف ثلاثي الأبعاد للبنوك على سوق العقار، من خلال القروض والاستثمارات والضمانات.

نظم المدفوعات والتسويات:

زيادة استخدام نظم المدفوعات الإلكترونية بمعدل ثابت

سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كمٍ كبيرٍ من المعاملات اليومية. وخلال عام 2016، زادت قيمة المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 3.2% و5.6% على التوالي. وهذا النمو، رغم أنه إيجابي، إلا أنه أقل من النمو المسجل في عام 2015، وهو ما يُدلل على تباطؤ الاستهلاك الشخصي والعائلي بسبب تراجع ثقة المستهلك. وضمن السياق ذاته، فإن مبيعات السلع الاستهلاكية المعمرة، والتي تعتبر أكثر حساسية للظروف والتوقعات الاقتصادية، قد شهدت انكماشاً ملحوظاً، رغم الدعم الملحوظ للاستهلاك العام من التعيينات الجديدة في القطاع العام بمعدل ثابت. ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تم توسعة البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث زاد عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 16.6% و7.4% على التوالي ليصل عددها إلى 1,991 جهاز صرف آلي و46,513 جهاز نقاط بيع كما في ديسمبر 2016. علاوة على ذلك، استمرت التوسعات في شبكة الفروع المصرفية (وخاصة البنوك الإسلامية) ليصل إجمالي عدد الفروع في دولة الكويت إلى 421 فرعاً مصرفياً من 414

في عام 2015 بسبب افتتاح البنوك الإسلامية لسبعة فروع جديدة لها. وخلال العام، كانت حصة قيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي هي الأعلى حيث بلغت 56%، في حين كانت معاملات أجهزة نقاط البيع من حيث عدد المعاملات هي الأكبر حيث بلغت 66%. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 98.1% من مجموع عدد المعاملات، إلا أن المعاملات الورقية (الشيكات) لا يزال لها نصيب كبير من حيث القيمة (53%). وأخيراً، تم خلال عام 2016 إجراء 1.8 مليون معاملة من خلال" نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" بلغت قيمتها 229 بليون دينار كويتي.

التوقعات:

استمرار قوة ومتانة القطاع المصرفي المحلي

يتوقع أن يستمر نمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بشكل جيد في ضوء التأكيدات بمواصلة النمو في الإنفاق العام الرأسمالي ضمن خطة التنمية الوطنية، والتي يطلق عليها أيضاً "كويت جديدة" لتحويل الكويت إلى دولة رائدة في التمويل والتجارة والثقافة. من جهة أخرى، كان لاتفاق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بشأن خفض الإنتاج خلال العام المنصرم أثر كبير على تعافي أسعار النفط. ورغم تمديد هذا الاتفاق لفترة 9 أشهر أخرى، إلا أن أسعار النفط لم تسجل أي توجه تصاعدي حتى الآن. ويساعد ارتفاع أسعار النفط جزئياً على الحد من تراجع الإيرادات النفطية، وتعزيز قدرة الحكومة على الاستمرار في توسعات السياسة المالية، ومن ثم تحسين البيئة التشغيلية المحلية. وبالنسبة للقطاع المصرفي، الذي نأى بنفسه عن كل هذه المتغيرات حتى الآن، من الممكن أن يكون من بين القطاعات المستفيدة إذا ما تحققت هذه التوقعات الإيجابية رغم زيادة المخاطر من العمليات الأجنبية، وخاصة في الدول التي تشهد ظروفاً أمنية و/أو اقتصادية غير مستقرة. ومحلياً، قد لا يكون بالإمكان الحيلولة دون ارتفاع ولو بسيط في معدل القروض غير المنتظمة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار احتمال انخفاض أسعار النفط مجدداً، وكذلك أثر الإبطاء للانخفاض المستمر في أسعار النفط، إن وجد. وفي واقع الأمر، وصل معدل القروض غير المنتظمة إلى أدنى مستوى له في بعض القطاعات مثل العقار، رغم أن ظهور القروض غير المنتظمة مستقبلاً قد يكون على مستوى محدود وبطيء. وأيضاً، من المتوقع أن تظل السيولة في مستوى جيد بسبب عدم وجود ضغوط على القطاع المصرفي لتمويل احتياجات الموازنة العامة للدولة والتي تظل في مركز قوي يسمح لها أيضاً باللجوء إلى الأسواق الدولية، إن تطلب الأمر، وخاصة بعد نجاح الحكومة في طرح سندات بقيمة 8 بليون دولار أمريكي في مارس 2017 من الأسواق الدولية وبهوامش أفضل من تلك المطروحة من قبل نظرائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي ظل كل هذه الظروف، يبقى القطاع المصرفي بصفة عامة مقاوماً للصدمات على المدى القصير رغم اختلاف القدرة من بنك لآخر على مقاومة مختلف الصدمات.

الفصل (1)

الوساطة المالية للبنوك

1 الوساطة المالية للبنوك

حقق النظام المصرفي نمواً متباطئاً بشكل ملحوظ خلال عام 2016 على أساس مجمع، حيث سجلت الأصول نمواً طفيفاً بمعدل 1.85%. ومع ذلك، فقد كان النمو في الأصول المحلية أفضل نسبياً لتبلغ نسبته 3.1% وذلك على خلفية النمو في الائتمان المحلي الذي بلغت نسبته 2.9% وهي نسبة أقل من تلك المسجلة في عام 2015 والبالغة 8.5%، حيث يعود ذلك جزئياً إلى سداد مجموعة من القروض. وسجلت القروض الشخصية نمواً بلغ 5.8% ليجعل قطاع القروض الشخصية في مقدمة المستفيدين من التسهيلات الائتمانية المصرفية للعام الثاني على التوالي. من جهة أخرى، تقلصت التسهيلات الائتمانية المصرفية لقطاع العقار بنسبة 3.4% مع استمرار سوق العقار في التباطؤ. وحيث أن معظم القروض الشخصية عبارة عن قروض مقسطة (84.9% في عام 2016) الغرض منها ترميم وشراء منازل سكنية، فقد وصل إجمالي انكشاف البنوك على قطاع العقار بكل أنواعه إلى نصف المحفظة الائتمانية تقريباً، ولكن يظل حجم المخاطر بالنسبة للقروض المقسطة مختلفاً تماماً عن القروض المباشرة لقطاع العقار التجاري والاستثماري والإنشاءات. ورغم عدم تنوع الائتمان المصرفي على نحو واضح، إلا إن المحفظة ذاتها كانت جيدة خاصة مع تراجع معدل القروض غير المنتظمة (أنظر الفصل 2). كما زادت البنوك من استثماراتها في السندات الحكومية مع زيادة إصدارات الدين العام. وأخيراً، تراجع النمو في إجمالي الودائع المصرفية إلى نسبة 2.4% رغم زيادة الودائع المحلية بنسبة 4.8% في عام 2016. ورغم ذلك، لا يزال القطاع المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة، حيث أن نسبة 63.6% من إجمالي الودائع في صورة ودائع لأجل.

الوساطة المالية للبنوك وأثرها في اتساع نطاق الشمول المالي

واصلت الوساطة المالية للقطاع المصرفي تحسنها خلال عام 2016 ولكن بوتيرة أبطأ عن عام 2015، حيث شهدت مؤشرات الوساطة المالية بقياسها بالمتغيرات المصرفية الرئيسية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي مزيداً من الارتفاع (*الشكل 1.1*)[1].

1.1 الوساطة المالية للبنوك

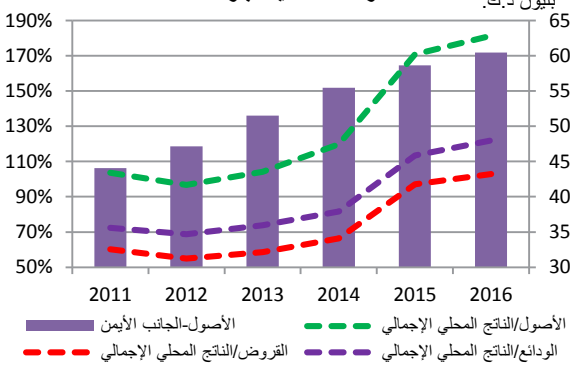

ومما لا شك فيه، فإن التحسن الطفيف للوساطة المالية في الكويت خلال عام 2016 قد جاء ثمرة لتأثير النمو المتواضع في المؤشرات المصرفية الرئيسية (الأصول والقروض والودائع) والتراجع الحاد في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وذلك رغم التعافي المعتدل في أسعار النفط. وفي حين زادت الأصول والقروض والودائع على أساس مجمع خلال عام 2016 بنسبة 1.85% و1% و2.4% على التوالي، انكمش الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 2.8%[2] (مقارنة بالانخفاض الحاد الذي

[1] تتعلق البيانات المستخدمة في (*الشكل 1.1*) و(*الشكل 1.2*) بالقطاع المصرفي المحلي فقط (بما في ذلك 12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت). وما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن باقي الفصل يستند إلى البيانات المجمعة والتي تشمل العمليات التشغيلية للشركات التابعة للبنوك الكويتية وفروعها في الخارج. وبسبب محدودية بعض البيانات، فإن مناقشتنا استناداً إلى البيانات المجمعة تستثني 12 فرعاً للبنوك الأجنبية العاملة في الكويت بإجمالي قيمة أصول مجمعة تبلغ 3.26 بليون دينار كويتي.

[2] تستند بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2016 إلى ما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2017.

بلغت نسبته 25.9% في عام 2015)، مما أدى إلى تحسن معدلات الوساطة (*الشكل 1.2*).

وبصفة عامة، كان للدور الذي تلعبه البنوك في الوساطة المالية أثر كبير في دفع الشمول المالي في الكويت لمستويات مرتفعة. فعلى سبيل المثال، تكشف أحدث قاعدة بيانات للبنك الدولي حول الشمول المالي أن 73% من السكان والذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة في الكويت لديهم حساب بنكي لدى مؤسسة مالية رسمية.

1.2

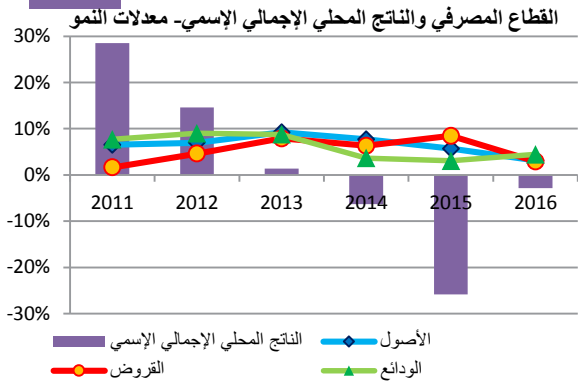

يظل القطاع المصرفي ركيزة النظام المالي

يعتبر القطاع المصرفي في الكويت المحور الأساسي للنظام المالي[3]، حيث يشكل، كما في نهاية ديسمبر 2016، نسبة 84% من القطاع المالي المحلي، يليه قطاع شركات الاستثمار بحوالي 12%. وتشكل الصناديق الاستثمارية وشركات التأمين وشركات الصرافة النسبة الباقية. يتكون الجهاز المصرفي في الكويت من خمسة بنوك تقليدية وخمسة بنوك إسلامية وبنك متخصص. وللبنوك الكويتية حضور مهم في عدد من الدول الأخرى، حيث يمثل إجمالي أصول شركاتها التابعة وفروعها في الخارج 22.3% من النظام المصرفي المجمع.

وعلى أساس مجمع[4]، تهيمن البنوك التقليدية على القطاع المصرفي بحصة ثابتة تبلغ 60.6% كما في ديسمبر 2016 والتي ظلت ثابتة إلى حد كبير على مر السنين (*الشكل 1.3*). أما البنوك الإسلامية، التي تبلغ حصتها 38.4% من النظام المصرفي المجمع، فإنها تمثل أحد أهم شبكات البنوك الإسلامية في أي من الدول المثيلة التي لديها نظام مصرفي مزدوج، تقليدي وإسلامي. ويؤكد التواجد القوي للبنوك التقليدية والإسلامية على فاعلية الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي لضمان مبدأ تكافؤ الفرص لكلا النوعين من البنوك على حد سواء، وتوفير مجموعة من الخيارات أمام العملاء بما يلبي كافة احتياجاتهم المصرفية.

1.3

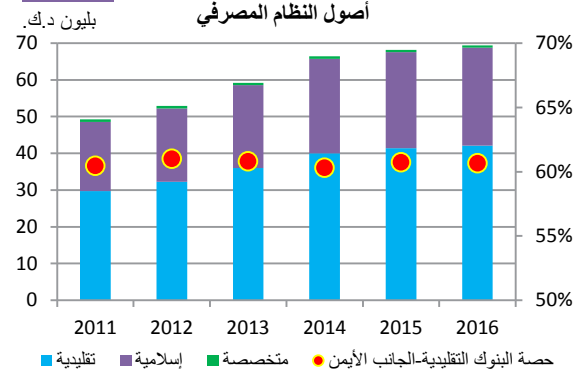

يؤكد تحليل الميزانية العمومية للجهاز المصرفي هيمنة الأدوات التقليدية كأمر بديهي في نظام مالي يعتمد بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي. على سبيل المثال، تأتي القروض المصرفية في المرتبة الأولى بنسبة 60.2% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2016 (*الشكل 1.4*)، تليها الاستثمارات في المرتبة الثانية بنسبة 16.4%، والتي تتكون من الأدوات المالية الحكومية، والأدوات الأخرى ذات الدخل الثابت والاستثمارات في الأسهم والاستثمارات في القطاع العقاري. أما على جانب المطلوبات، تمثل

1.4

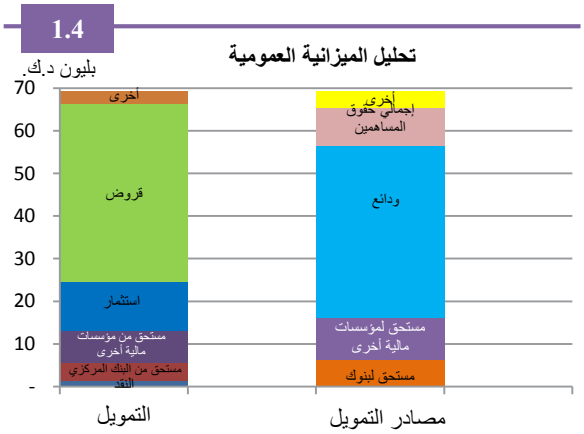

[3] القطاع المصرفي المحلي يشمل فروع البنوك الأجنبية في الكويت.

[4] تشمل البيانات المجمعة الشركات التابعة والفروع الخارجية للبنوك الكويتية (*أنظر الملاحظة رقم 1*).

الودائع ما نسبته 58.4% من إجمالي المطلوبات، وهي قاعدة جيدة من الودائع تمكن البنوك الكويتية من أداء دور الوساطة.

تباطؤ ملحوظ في نمو الأصول المصرفية المجمعة

سجلت الأصول المصرفية المجمعة خلال عام 2016 تباطؤاً ملحوظاً في معدل النمو الذي بلغ 1.85% مقارنة بالنمو البالغ نسبته 2.6% في عام 2015 (*الشكل 1.5*)، حيث بلغت الزيادة في الأصول المصرفية 1.26 بليون دينار كويتي ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى 69.4 بليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2016، وهي زيادة متواضعة مقارنة بزيادة قدرها 7.2 بليون دينار كويتي خلال عام 2014، وزيادة بمبلغ 1.7 بليون دينار كويتي في عام 2015.

ويتبين من البيانات الخاصة بمكونات عناصر الأصول المصرفية الأساسية أن تراجع معدل نمو الأصول يعود بشكل كبير إلى التباطؤ الملحوظ في نمو الائتمان الذي نتج معظمه من عمليات البنوك في الخارج. كما سجلت "الأرصدة المستحقة من مؤسسات مالية" والتي تتكون من القروض والودائع بين البنوك تراجعاً حاداً مقارنة بالنمو الإيجابي الذي حققته في عام 2015 (*الشكل 1.6*).

ومن جهة أخرى، فإن "الأرصدة المستحقة من بنك الكويت المركزي" والتي تعكس الإيداعات لدى بنك الكويت المركزي، قد سجلت تعافياً قوياً خلال عام 2016 بزيادة بلغت 880 مليون دينار كويتي بعد تراجع بمبلغ 987 مليون دينار كويتي في عام 2015، وهو ما يشير إلى تحسن في أوضاع السيولة، والذي انعكس أيضاً في امتصاص أكبر السيولة من جانب بنك الكويت المركزي (من البنوك التجارية من خلال التدخلات/التورق) خلال عام 2016 (أنظر الفصل 4 لمزيد من التفاصيل).

تراجع النمو في الائتمان من الخارج

ارتفع إجمالي محفظة القروض لدى البنوك خلال عام 2016 بمبلغ 424 مليون دينار كويتي، مسجلاً نمواً طفيفاً بمعدل 1% (*الشكل 1.7*). وقد كان هذا النمو هو الأقل خلال السنوات الماضية، ويعود بشكل كبير إلى التراجع في محفظة القروض المصرفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ومعظمها في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين) وآسيا وأوروبا. ومحلياً، لا يزال نمو الائتمان أفضل إلى حد ما بمعدل 2.9% رغم أنه أقل بكثير من نسبة النمو المسجلة في عام 2015 والبالغة 8.5%. ويعود ذلك جزئياً إلى أثر الزيادة الكبيرة في الإقراض خلال ديسمبر 2015، فضلاً عن سداد جزء كبير من القروض من قبل مقرض واحد فقط (حوالي 700 مليون

1.5

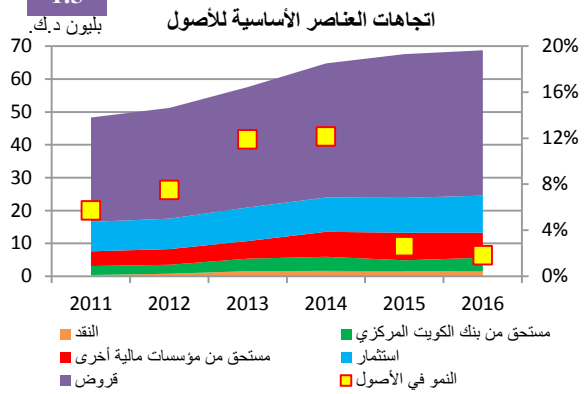

1.6

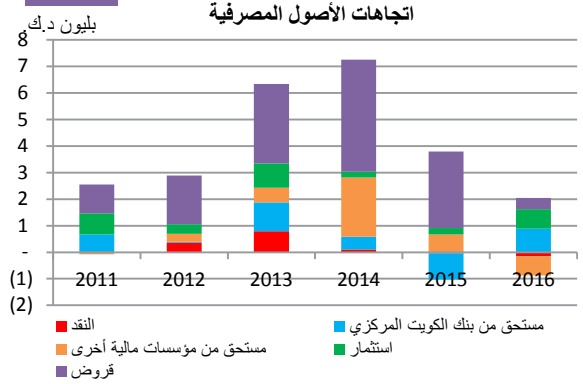

1.7

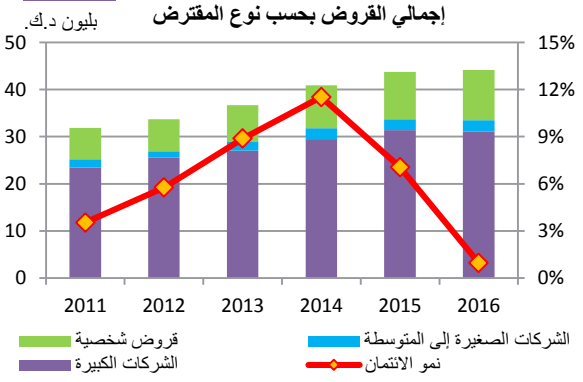

دينار كويتي) في أكتوبر 2016، مما أدى إلى خفض مستوى الائتمان خلال عام 2016.

وبالنسبة لتوزيع الائتمان بحسب أنواع المقترضين، تمثل قروض الشركات الكبرى حوالي 70.5% من إجمالي القروض، يليها بفارق كبير القروض الشخصية والتي تتجاوز قيمتها 10.7 بليون دينار كويتي بقليل ونسبتها 24.2% من إجمالي القروض المستحقة كما في ديسمبر 2016. ويلاحظ هنا وجود تحول، ولكنه محدود، من الشركات إلى الأفراد من حيث توزيع الائتمان حيث زادت حصة القروض الشخصية بشكل طفيف خلال السنوات القليلة الماضية.

من جهة أخرى، انخفضت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض بنسبة طفيفة لتصل إلى 5.3% في عام 2016. وبهدف تحفيز البنوك لزيادة القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات بشأن معيار كفاية رأس المال تعطي وزن مخاطر تفضيلي بنسبة 75% لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقارنة بوزن المخاطر المعياري بنسبة 100% لهذه القروض. وعلى المستوى الوطني، أقر البرلمان الكويتي قانوناً جديداً في شهر مارس من عام 2013 لإنشاء "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بالشراكة مع البنوك المحلية لمنح قروض (ضمن برامج تمويل تقليدية وإسلامية منفصلة) بحد أقصى 500,000 دينار كويتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، وذلك بمنح 80% من التمويل، في حين يقوم البنك الشريك بتقديم النسبة المتبقية (20%).

ويكشف تحليل القروض بين القطاعين العام والخاص أن معظم هذه القروض كانت موجهة إلى القطاع الخاص بنسبة 97.9%، في حين تراجعت نسبة القروض المقدمة إلى القطاع العام منها إلى 2.1% في عام 2016. ومع تراكم كبير للأصول على مدى العقد الماضي، ظلت حاجة القطاع العام للاقتراض من الجهاز المصرفي ظلت في أضيق الحدود.

ويظهر تحليل إجمالي القروض بحسب نوع العملة أن حوالي 71% من القروض مقومة بالعملة المحلية، في حين انخفضت نسبة القروض المقومة بالعملات الأجنبية بشكل طفيف من 30.5% في عام 2015 إلى 29.1% بنهاية عام 2016 (*الشكل 1.8*). هذا وقد منحت الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج حوالي 57.4% من القروض بالعملة الأجنبية خلال عام 2016.

أما التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض المصرفية، فيشير إلى أن القروض التي تم منحها في الكويت قد بلغت حوالي

1.8

إجمالي القروض بحسب العملة

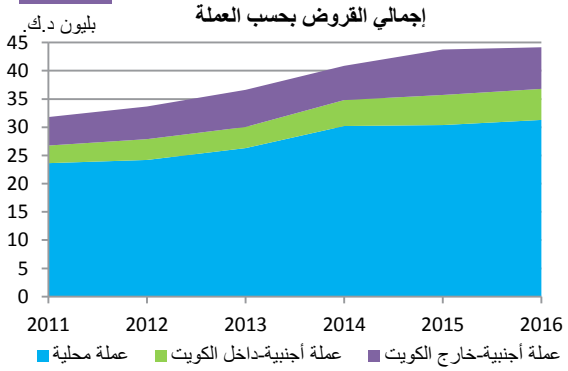

33 بليون دينار كويتي (74.7%) من إجمالي القروض (44.2 بليون دينار كويتي) كما في ديسمبر 2016 (*الشكل 1.9*)، أما النسبة المتبقية (25.3%)، فقد توزعت على مناطق مختلفة منها أوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 9.7% و9% على التوالي. وقد سُجِّل أكبر انكشاف ائتماني داخل دول مجلس التعاون الخليجي مع مملكة البحرين تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ثم المملكة العربية السعودية.

1.9

محفظة القروض بحسب المنطقة

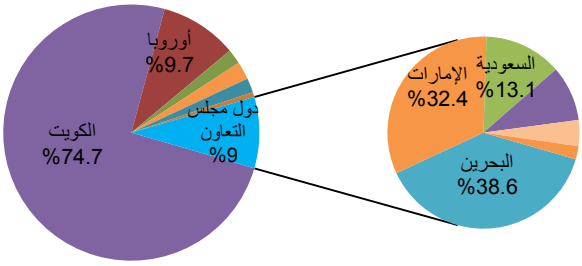

تحول الائتمان المصرفي نحو القطاعات الأكثر أماناً

يشير تحليل القروض للقطاعات المختلفة إلى اتجاهات متابينة، حيث تحصل بعض القطاعات على ائتمان أكثر، في حين شهدت قطاعات أخرى تراجعاً في الحصول على الائتمان (*الشكل 1.10*). وبصفة عامة، يلاحظ زيادة حصة القروض الشخصية من الائتمان المصرفي خلال عام 2016، بينما تراجع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع العقار للمرة الأولى بعد عقد كامل من النمو الإيجابي. ولا شك أن تحول القروض المصرفية من قطاع العقار نحو القروض الشخصية يدل على تغير توجهات البنوك نحو القطاعات قليلة المخاطر في سعي من البنوك نحو الجودة.

1.10

إجمالي القروض بحسب نوع المقترضين

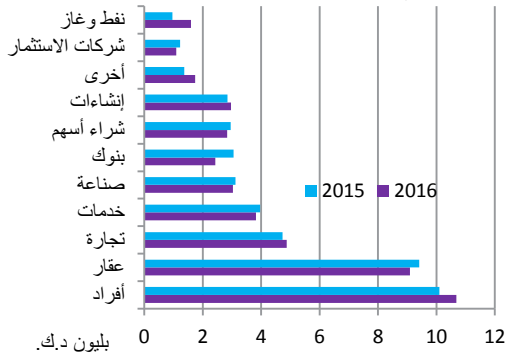

سجلت القروض المصرفية الممنوحة لشركات الاستثمار تراجعاً بنحو 10% خلال عام 2016 بعد النمو الإيجابي المسجل خلال عام 2015 بخلاف النمو السلبي المسجل في السنوات السابقة، مما أدى إلى تراجع حصتها من إجمالي محفظة القروض إلى 2.5%. ورغم المسار الذي اتبعته شركات الاستثمار منذ عام 2009 لتخفيف الرفع المالي، إلا أن هذا التوجه تراجع في عام 2015 مما يشير إلى توجه البنوك نحو القطاعات الأقل مخاطر.

1.11

إجمالي القروض - بعض القطاعات الرئيسية

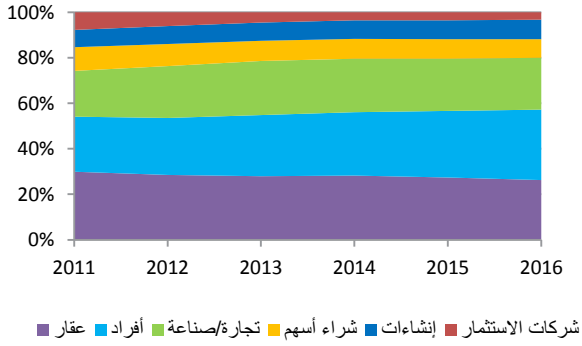

ورغم التحولات المشار إليها سابقاً، يدل الاتجاه السائد في سياسة الإقراض خلال الأعوام السابقة على استقرار إجمالي انكشاف البنوك لقطاعات رئيسية، مع عدم وجود ما يدل على حدوث زيادة مفاجئة لهذا الانكشاف في أي قطاع (*الشكل 1.11*). فضلاً عن ذلك، يشير الاستقرار النسبي في توزيع الائتمان إلى أن البنوك قد تجنبت التوسع والاندفاع في ممارسات الإقراض، وذلك بسبب تبني البنوك لأسلوب متحفظ لتوزيع الائتمان. ومع ذلك، يظل التركز الائتماني مرتفعاً، حيث تشكل أربع قطاعات (هي قطاع العقار وقطاع الأفراد وقطاع التجارة وقطاع الخدمات) وحدها حوالي 64.5% من إجمالي المحفظة الائتمانية.

زيادة الانكشاف للقروض الشخصية وتراجعه لقطاع العقار

حقق الائتمان المصرفي للأفراد نمواً بمعدل 5.8% خلال عام 2016 ليصل إلى 10.7 بليون دينار كويتي مما يجعل

قطاع الأفراد في طليعة المستفيدين من الائتمان المصرفي يليه قطاع العقار (9.1 بليون دينار كويتي). ومع ذلك، فإن النمو في القروض الشخصية في عام 2016 كان أقل بكثير مقارنة بالنمو الكبير المسجل في السنوات الخمس السابقة (*الشكل 1.12*). ويبين تحليل القروض الشخصية أن 84.9% منها عبارة عن قروض مقسطة، وتصنف كقروض شخصية طويلة الأجل وهي لغرض ترميم وشراء منازل سكن خاص وتسدد على أقساط شهرية خلال فترة لا تتعدى 15 سنة. وتأتي القروض الاستهلاكية لغرض شراء السلع الاستهلاكية المعمرة أو سداد المصروفات التعليمية/الطبية كثاني أكبر فئات القروض الشخصية بنسبة 12.6% كما في ديسمبر 2016. وأخيراً تأتي التسهيلات الائتمانية المتعلقة بالبطاقات الائتمانية بنسبة 2.5% من إجمالي القروض الشخصية.

1.12

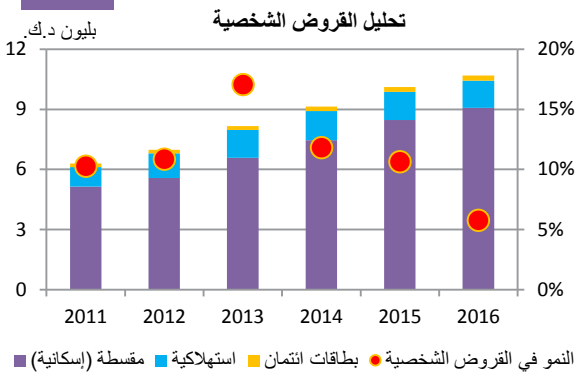

أما النمو في القروض المصرفية المقدمة لقطاع العقار فقد تراجع خلال عام 2016 (3.4%) للمرة الأولى خلال فترة العشر سنوات الأخيرة وسط التباطؤ الملحوظ في سوق العقار (*الشكل 1.13*). ونتيجة لذلك، انخفضت حصة القروض العقارية من إجمالي محفظة القروض البنكية بشكل طفيف من 21.5% إلى 20.6% خلال عام 2016. وفي نفس السياق، تساوى نصيب البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالنسبة للقروض الممنوحة لقطاع العقار، رغم أن نصيب البنوك التقليدية يبدو أكثر قليلاً (50.5%) خلال عام 2016.

1.13

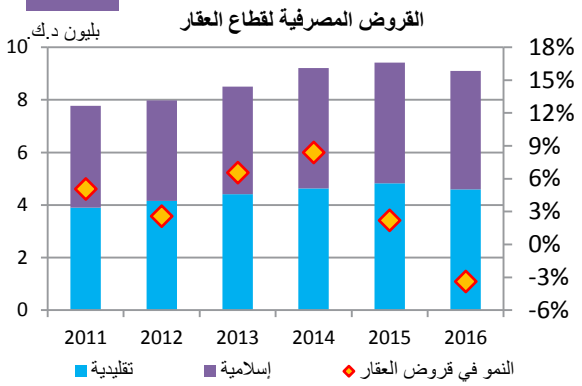

ونظراً لاستخدام معظم القروض الشخصية لترميم وشراء منازل سكن خاص، فإن إجمالي انكشافات البنوك للعقار بكل أنواعه أعلى بكثير من مبلغ 9.1 بليون دينار كويتي الممنوح مباشرة للعقار. ويمكن التعرف على إجمالي انكشاف البنوك للعقار من حيث القروض لكل من (أ) قطاع العقار و(ب) قطاع الإنشاءات و(ج) القروض المقسطة للأفراد. وبتجميع القروض ضمن هذه الفئات الثلاث، نجد أن انكشاف البنوك على قطاع العقار يمثل حوالي نصف محفظة القروض (*الشكل 1.14*).

1.14

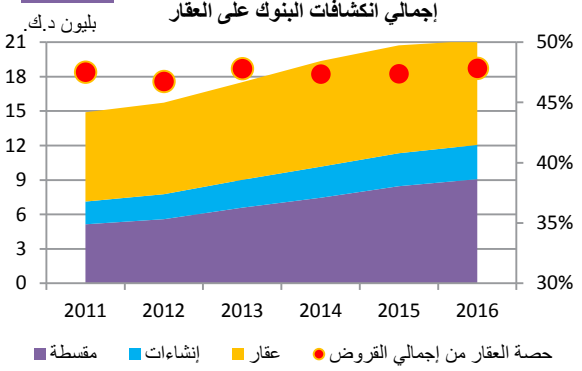

ومع ذلك، يظل حجم المخاطر بالنسبة للقروض المقسطة مختلفاً تماماً عن القروض المباشرة لقطاع العقار والإنشاءات. ورغم عدم تنوع الائتمان المصرفي على نحو واضح، بلغ معدل القروض غير المنتظمة في قطاعي القروض الشخصية، والعقار والإنشاءات مستويات منخفضة (2% و3.2% على التوالي) في عام 2016، أي أن مخاطر عدم استرداد القروض كانت محدودة (أنظر الفصل 2). وكما هو موضح في الفصل (4)، ورغم تراجع المبيعات العقارية بشكل ملحوظ، إلا إن التراجع في أسعار العقارات كان متواضعاً نسبياً، وهو ما يشير إلى وجود

طلب حقيقي رغم عنصر المضاربة الذي يرتبط إلى حد ما بأسعار النفط.

تراجع استثمارات البنوك في الأسهم مع انخفاض أسعار الأسهم

سجلت المحفظة الاستثمارية للبنوك نمواً ملحوظاً بنسبة 7% خلال عام 2016 مقارنة بما نسبته 2.3% في عام 2015 بسبب الزيادة في إصدارات الديون السيادية (*الشكل 1.15*). ويظهر تحليل الاستثمارات أنه، من إجمالي استثمارات بقيمة 11.4 بليون دينار كويتي، تم استثمار حوالي 6 بليون دينار كويتي (52.7%) في أدوات مالية حكومية كما في ديسمبر 2016.

1.15

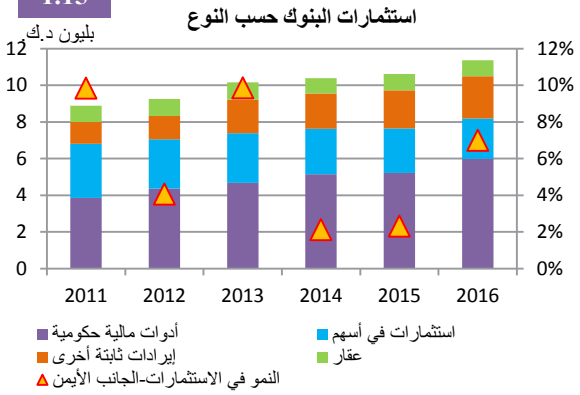

وقد استمر انكشاف البنوك في الأدوات المالية الأخرى ذات الدخل الثابت في الارتفاع خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث بلغت حصتها 20.3% من إجمالي الاستثمارات على خلفية الزيادة بنسبة 11% خلال عام 2016، وهو ما يمثل ثاني أعلى عنصر من إجمالي الاستثمارات. أما استثمارات البنوك في أسهم، فقد شكلت الفئة الرئيسية الثالثة بحصة بلغت نسبتها 19.2% من إجمالي الاستثمارات. ومن جهة أخرى، سجلت استثمارات البنوك في شركات زميلة تراجعاً كبيراً (9.3%) في عام 2016.

1.16

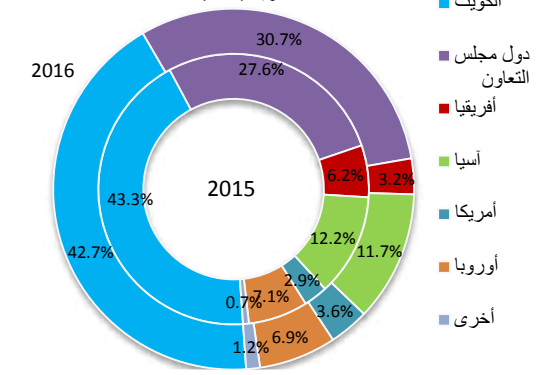

ويبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات تراجع استثمارات البنوك في الكويت بشكل طفيف من 43.3% في عام 2015 إلى 42.7% في عام 2016. ويلاحظ أيضاً تراجع مضاعف في استثمارات البنوك في أفريقيا، في حين تراجع في آسيا وأوروبا من حيث حصتها من إجمالي الاستثمارات. ومن جهة أخرى، زادت انكشافات البنوك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية (*الشكل 1.16*). وتؤكد هذه الاتجاهات مجتمعة تحسن سياسة الجودة والتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنوك، مع خفض البنوك لانكشافاتها نحو الأسواق الأكثر مخاطر.

انخفاض نمو الودائع بشكل ملحوظ

سجلت الودائع لدى النظام المصرفي خلال عام 2016 نمواً أبطأ بنسبة 2.4% على خلفية النمو المماثل (3%) قبل عام (*الشكل 1.17*). ورغم النمو الذي شهدته الودائع المحلية بنسبة 4.8%، إلا إن النمو العام في الودائع قد تراجع بسبب تراجع نمو الودائع من خلال الشركات التابعة والفروع الخارجية. وبصفة عامة، وصلت الودائع إلى 50.4[5] بليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2016، حيث تمثل الودائع المحلية 78.6% من إجمالي ودائع النظام المصرفي

1.17

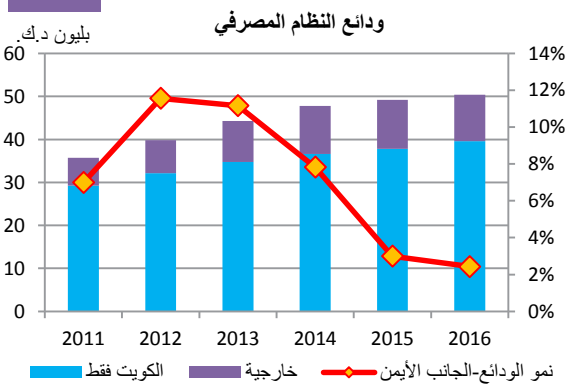

[5] يشمل ذلك الودائع الحكومية والخاصة وكذلك "المبالغ المستحقة من مؤسسات مالية أخرى".

المجمع. ورغم التراجع في الودائع من الخارج، إلا إن حصة تلك الودائع قد تراجعت هامشياً من 23.2% في عام 2015 إلى 21.4% في عام 2016.

تشكل الودائع لأجل حوالي ثلثي الودائع المصرفية

يبين تحليل الودائع أن الودائع لأجل تشكل حوالي 63.6% من إجمالي الودائع، مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغوط السيولة (*الشكل 1.18*). وتتميز ودائع الأفراد بالتنوع حيث تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي "تحت الطلب" و"توفير" و"محددة الأجل" وذلك بحسب احتياجات العملاء النقدية ومتطلباتهم التحوطية. وأخيراً، فإن معظم ودائع المؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الحكومية هي ودائع لأجل، تضفي بدورها مزيداً من الاستقرار للقاعدة التمويلية للبنوك.

1.18

ودائع النظام المصرفي (كما في ديسمبر 2016)

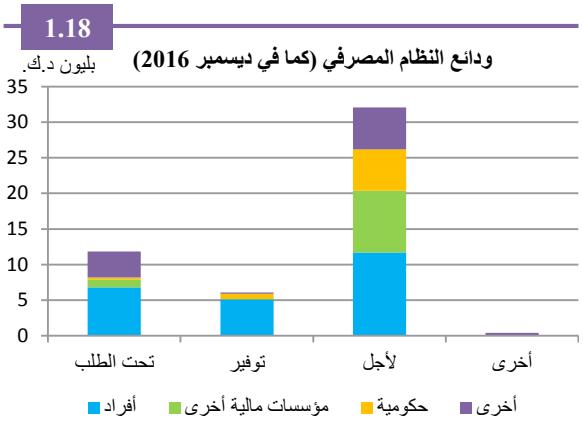

المرفق 1.1

تمويل أهداف التنمية المستدامة[6]

أصحاب المعالي والسعادة، الضيوف الكرام، السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أكون معكم اليوم في هذا المؤتمر، معرباً في البداية عن تقديري الصادق للرؤية المستقبلية وللقيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حفظه الله ورعاه، وهي رؤية جديرة بالثناء حقاً.

وأشكر أيضاً معالي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، الأخ الفاضل محمد عبد الله القرقاوي، على دعوته الكريمة لي للتحدث أمام هذا الحشد الكريم من المختصين والمهتمين، كما أود في هذا المقام أن أُهنيء كلٍ من مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، غرفة تجارة وصناعة دبي، وتومسون رويترز على تنظيم مؤتمراً بهذه الأهمية، وعلى جهودها المباركة والمشكورة في سبيل تعزيز النظام الاقتصادي الإسلامي.

إن ما يثلج الصدر في هذا المؤتمر، وبوجه خاص، هو البحث في إطار واسع لموضوع جدير بالاهتمام يغطي الجوانب الإنسانية لأهداف التنمية المستدامة، انتقالا إلى مناقشة الابتكارات التمويلية ومن ثم صناعة التمويل الإسلامي الحلال. وهذا الطابع الشامل الذي تتسم به أعمال المؤتمر إنما يعكس الجوهر الحقيقي للنظام الاقتصادي الإسلامي، الذي يغطي معظم مجالات حياتنا؛ ولذا فإن محاولات حصره بجوانب محددة من تلك المجالات إنما يعتبر تحدياً وانتقاصاً من شموليته.

تتركز أعمال هذه الجلسة حول موضوع ***"تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال مزيج من التمويل"*** ولذلك، عندما وصلتني الدعوة الكريمة بشأن هذا الموضوع المثير للاهتمام والمحفز للتفكير، سألت نفسي: هل يمثل التمويل تحدياً لأهداف التنمية المستدامة، خاصة وأن العالم يشهد في الوقت الراهن فيضاً من السيولة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل طبيعة " أهداف التنمية المستدامة" هي التي تجعل من توافر هذا التمويل أمراً صعباً، أم أن حجم هذه الأهداف والطموحات هي التي تشكل ذلك التحدي. والأهم من ذلك أيضاً هو تحديد أفضل السبل لمعالجة مسألة التمويل؟ فهل ينبغي علينا إصلاح الفجوات في مجرى التدفقات المالية الحالية، أو تعزيز النظام الاقتصادي الذي يسير على نفس الفلسفة التي ترتكز عليها " أهداف التنمية المستدامة"؟ ولذلك سأحاول في كلمتي هذه أن أقدم وجهة نظري ورؤيتي حيال تلك التساؤلات.

أهداف التنمية المستدامة وتحديات التمويل

دعونا نستذكر سوياً الاتفاق الذي توصل إليه قادة العالم مع بداية هذه الألفية، والقاضي بمكافحة الفقر في أبعاده وتشعباته المتعددة. وقد تُرجِمت الرؤية الشاملة لذلك الاتفاق بقيام الأمم المتحدة بوضع ثمانية أهداف للإنمائية الألفية، كما أدى تنسيق الجهود وحشد التعاون على المستوى الدولي في مراحل لاحقة إلى تخليص أكثر من مليار شخص من براثن الفقر المدقع، وذلك بالتزامن مع تحسين مستويات الصحة والتعليم وتعزيز التنمية البشرية بوجه عام. وقد شجّع النجاح الذي تحقق مع بلوغ أهداف الإنمائية الألفية إلى إطلاق مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة في شهر سبتمبر من العام الماضي (2015) ركَّزت على تحديد جملة من الأولويات والتطلعات للتنمية العالمية. والجدير ذكره بأن أهداف التنمية المستدامة الجديدة المقترحة، والتي يبلغ عددها سبعة عشر هدفاً، هي أبعد طموحاً وأكثر شمولية من سابقاتها لأنها تبنت مبدأ أن احتياجات التنمية ينبغي أن تتسم بالاستقرار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ورغم أن تلك الأهداف هي حقاً نبيلة، إلا أن تحقيقها يواجه تحديات توفير التمويل الكافي لها.

[6] الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، التي عقدت في 11 أكتوبر 2016 في مدينة دبي، الإمارات العربية المتحدة.

ولكن أيها السيدات والسادة، قد يتساءل المرء: هل التمويل حقاً هو العقبة في ظل وجود سيولة عالمية عالية متاحة؟ فبعد سنوات عديدة من السياسات النقدية التوسعية من قِبل البنوك المركزية الكبرى حول العالم، وبلوغ العائد على السندات مستويات منخفضة تاريخياً، دفع ذلك بالمستثمرين العالميين إلى البحث عن عوائد مجدية ولكن دون جدوى. علماً بأن إجمالي أصول أكبر ألف مصرف عالمي تبلغ حوالي 115 تريليون دولار أمريكي، ومعظمها يواجه تحدي كبير يتمثل في تراجع هوامش أرباحها وسط أسعار فائدة قريبة من الصفر إن لم تكن سالبة. وبالتالي، فإن النظر في حجم التمويل المتاح عالمياً، يُصورُ للبعض بأن التمويل لا يشكل بالضرورة شرطاً ملزماً لتحقيق *"أهداف التنمية المستدامة"* ، لكن الواقع مختلف تماماً؛ إذ أن إيجاد التمويل الكافي "لأهداف التنمية المستدامة" لا يزال يشكل تحدياً هاماً، **كما أن تلك القضية ذات بعدين كمي ونوعي** على حدٍ سواء.

بدايةً، دعونا ننظر في **الجانب الكمي**. وهنا نرى بأن حجم التمويل الإجمالي المطلوب هو كبير جداً نظراً للصفة الشمولية التي تميز طبيعة "أهداف التنمية المستدامة"، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن المبالغ الضرورية لتحقيق التقدم المطلوب حيال "أهداف التنمية المستدامة" تتراوح ما بين 3.5 إلى 5 تريليون دولار أمريكي سنوياً. وتبدو أهمية ومقدار هذا المبلغ، عند مقارنته بقيمة إجمالي صناديق الثروة العالمية مجتمعة والتي تبلغ حوالي 7.4 تريليون دولار أمريكي. ولذلك، وحتى لو تم تخصيص هذا المبلغ بأكمله لتمويل "أهداف التنمية المستدامة"، فإنه بالكاد يلبي احتياجات التمويل لمدة عامين. وبالنظر إلى إمكانية توفير الأموال من خلال الوسائل والأطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية – على الرغم من نموها اللافت خلال الأعوام القليلة الماضية – فإنها تمثل مجتمعة، حتى بعد إدراج سوق الصكوك، ما يزيد قليلاً عن 2 تريليون دولار أمريكي. ولا شك أن تلك الأرقام وهذا الواقع يؤكدان على اتساع الفجوة بين **التمويل المتاح والتمويل المطلوب** لتحقيق "أهداف التنمية المستدامة".

أما الجانب **الثاني** والأكثر أهمية في التمويل فهو ذو طبيعة نوعية إذ أنه وبغض النظر عن مقدار التمويل المتاح على الصعيد العالمي، فإن جزءاً كبيراً منه لا يمكن توجيهه على الفور وبسهولة "لأهداف التنمية المستدامة" وذلك نظراً لطبيعة **"الصالح العالم"** التي تميز هذه الأهداف. وحيث أن معظم "أهداف التنمية المستدامة" ترمي إلى تحقيق تقدم مستدام في النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية في مجتمعاتنا، فإن تلك المشاريع قد لا تكون مجدية ومربحة في مراحلها الأولى بالقدر الكافي لجذب التمويل من القطاع الخاص.

وعلاوة على ذلك؛ فإن المجتمعات التي تحتاج إلى هكذا نوع من الاستثمارات قد تكون الأكثر فقراً وغير قادرة على الاستدانة بسعر السوق، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأقل نمواً أو ذات الدخل المنخفض فإن دخولها إلى الأسواق العالمية لجمع الأموال يظل تحدياً كبيراً بسبب ضعف جدارتها الائتمانية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به حكومات الدول في المساعدة لتوفير التمويل المطلوب، على الأقل في مراحله الأولى، يعتبر دوراً حيوياً وهاماً للتحفيز على حشد الاستثمارات من قبل القطاع الخاص. إلا أن ضيق الحيز المالي المتاح لمعظم الحكومات ومحدوديته لا يترك لها مجالاً واسعاً للمناورة وذلك في ضوء جمود المصاريف في موازناتها من جهة، وفي ضوء غياب الإصلاحات الهيكلية المصاحبة من جهة أخرى.

تحقيق التنمية المستدامة في نظام اقتصادي إسلامي

الحضور الكريم،

إن تركيز الإجابة على السؤال المحوري حول كيفية تمويل "أهداف التنمية المستدامة" في ظل الظروف القائمة، ربما يظل ضمن نطاق ضيق. وعليه، فباعتقادي أننا قد نكون بحاجة للتفكير بعمق في نظام مالي ... بل نظام اقتصادي، ينسجم بشكل طبيعي مع المواضيع الرئيسية "لأهداف التنمية المستدامة".

ومن هنا، فإن دور النظام الاقتصادي الإسلامي يستحق منا جميعاً اهتماماً أكبر ومداولات أكثر جدية، أخذاً في الاعتبار ما ينطوي عليه من اهتمام حقيقي بشأن أحوال ورفاهية الناس وعلى مستقبل كوكب الأرض على حدٍ سواء. وهنا أود أن أسلط الضوء بشيء من الإيجاز على بعض النقاط ذات الصلة بهذا المحور.

أولاً، إن النظام الاقتصادي الإسلامي يعزز تخصيص الموارد في سبيل تحقيق الرفاهية للمجتمع بأسره. ذلك أن إنشاء صلة لا تنفصم بين التمويل والاقتصاد الحقيقي، قد يؤدي بالتالي إلى تشجيع المشاركة في المخاطرة الاقتصادية ويساعد أيضاً على تحسين النمو وخلق فرص عمل. فالنظام الإسلامي يؤكد على أهمية وضرورة توجيه الائتمان المصرفي إلى قنوات استثمارية منتجة وليس إلى استهلاك مفرط أو أنشطة مضاربية، كما يستند إلى وجوب المشاركة في عملية تقاسم الأرباح والخسائر والتي تعتبر أمراً حاسماً وبالغ الأهمية لضمان العدالة وتقليص التفاوت في الدخل.

وكما لاحظنا خلال الأعوام القليلة الماضية، فقد أدى الانحراف عن تلك المبادئ إلى حدوث انهيارات مالية ترتب عليها تكاليف اجتماعية واقتصادية كارثية. وحتى خلال فترات الدعم النقدي الكبير، فقد شهدنا الكثير من الإقبال على المخاطرة المالية والقليل من الإقبال على المخاطرة الاقتصادية التي يحتاجها العالم بصورة ماسة لخلق فرص عمل ورفع معدلات النمو.

ثانياً، إن النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يستند بطبيعته إلى القيم والأخلاق، يوجّه ويُرشد الأفراد إلى مراعاة احتياجات إخوانهم في الإنسانية كما لأنفسهم، وذلك كما قال رسولنا الأعظم (عليه الصلاة والسلام): *"أَحبَّ للناس ما تُحبُّ لنفسك"*. فهذه هي *"القاعدة الذهبية"* لمجتمع صالح، حيث تتناغم أفعال الأفراد وتصرفاتهم مع الفائدة الكلية للبشرية جمعاء. واستطراداً، فإن من شأن ذلك تعزيز القيم التي يحظر فيها القيام بأي شيء يضر بمصالح وترابط المجتمع، حتى ولو كان في ذلك فائدة للفرد.

وانطلاقاً مما تقدم، فإن هذا النهج الأخلاقي في الأنشطة الاقتصادية الإسلامية يكتسب أهمية خاصة في حالة *"أهداف التنمية المستدامة"*، حيث يمكن إحراز تقدم ملموس عن طريق الحد، وإن لم يكن القضاء تماما، على طرق وأنماط استهلاكنا وإنتاجنا التي تلحق الضرر البالغ في بيئتنا وتلوث مجتمعاتنا. وكما يأمرنا القرآن الكريم: *"كُلُوا واشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّه لاَ يُحِبُّ الـمُسرِفِين"*، فإن نبينا محمد (عليه أفضل الصلاة والسلام) حثنا في هذا الإطار على عدم الإسراف في الماء حتى ولو كنا على ضفاف نهرٍ جارٍ.

الحضور الكريم،

تأسيساً على ما أشرت إليه آنفاً، فإنه ليس من المستغرب أن يلاقي الحرص على الموارد الطبيعية الثمينة ذلك الصدى الجيد في ظل تركيز العالم المعاصر في الوقت الراهن على أهمية موضوع الاستدامة. فعلى سبيل المثال، اعتبرت الأمم المتحدة بأن التنمية لكي تكون مستدامة عليها أن "تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وفي ذات السياق، يقوم المستثمرون في جميع أنحاء العالم في الوقت الراهن بتبني استراتيجيات استثمارية مستدامة، مسؤولة، ومؤثرة.

ومع التوسع في البحث، يصبح من الواضح بأن النظام الاقتصادي الإسلامي يعزز من القيم ذات البعد العالمي، بغض النظر عن المعتقدات الدينية. وكما قال سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في كلمته التي ألقاها في هذا المؤتمر العام الماضي: ***"الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد أداة لإنتاج السلع وبناء الثروات؛ إنه حاضنة للقيم والأخلاق التي تساهم في رفع وتقدم البشر"***.

فبالإضافة أيضاً إلى أوجه التشابه العريضة، فإن المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي تتوافق مع العديد من "أهداف التنمية المستدامة". فعلى سبيل المثال إن مبدأ المشاركة في التمويل الإسلامي، المبني على تقاسم الأرباح والخسائر، يمكن أن يساعد في معالجة الظلم والغبن والحد من اللامساواة وتقليص الفوارق، وهو ما جاء ضمن الهدف العاشر في وثيقة "أهداف التنمية المستدامة"(SDG-10) بشأن تقليص اللامساواة. وعلى غرار ذلك، فإن الحظر الإسلامي للأنشطة الضارة إنما يهدف إلى تعزيز السلام في المجتمعات، وهو ما يتطابق مع البنود الأساسية للهدف السادس عشر في "وثيقة التنمية المستدامة" (SDG-16) حول إيجاد مجتمعات مسالمة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان تحقيق العدالة إلى الجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة على جميع المستويات.

فضلاً عما تقدم، يمكن اللجوء إلى الأدوات المالية الإسلامية مثل الصكوك في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي (الهدف السادس (SDG-6))، والطاقة المستدامة بأسعار معقولة (الهدف السابع (SDG-7))، وبناء البنية التحتية المرنة (الهدف التاسع (SDG-9))، وتوفير المأوى (الهدف الحادي عشر (SDG-11)).

إضافة لذلك، فـــإن تركيز التمويل الإسلامي على النشاط الاقتصـــادي الحقيقـــي يمكن أن يساعد في تعزيــز النمو وخلــق فرص عمل، وهو ما يتجانس مع "الهدف الثامن"(SDG-8).

أخيراً وليس آخراً، فإن برامج العمل الخيري الإسلامي أو أدوات إعادة توزيع الثروات مثل الزكاة، والصدقة، والأوقاف، يمكن أن تلعب دوراً هاماً وحيوياً في التخفيف من حدة الفقر (هدف التنمية المستدامة الأول (SDG-1))، القضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة الثاني (SDG-2))، تحسين الصحة (هدف التنمية المستدامة الثالث (SDG-3))، والحد من عدم المساواة (هدف التنمية المستدامة العاشر (SDG-10)). وباعتراف الجميع، فإن ذلك يتطلب نقلة نوعية في طريقة تفكيرنا وفي أهمية وضع مجموعة علاجات لتلك الأدوات ليس فقط كجزء من طقوس دينية نمارسها، ولكن باعتبارها أداة استراتيجية للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سوف تحتاج الحكومات إلى كسب ثقة الجمهور وتعزيز قدرتها على جمع الأموال بكفاءة وإعادة توزيعها بفعالية، ليس فقط لدعم الاستهلاك على المدى القصير، إنما من أجل بناء القدرات على المدى الطويل ذات التأثير الدائم على مجتمعاتنا.

في الختام، يتجلى من هذه المناقشة أن النظام الاقتصادي الإسلامي، عندما يتم تطبيقه استناداً إلى روحه الحقيقية، فإنه سيساهم إلى حد كبير في تحقيق *"أهداف التنمية المستدامة"*. ومن الواضح أيضاً بأن التحدي الحاسم يكمن في تحويل تركيزنا في التمويل من **"المتوافق مع الشريعة"** إلى **"النموذج القائم على الشريعة"** بحيث لا تكون البنوك الإسلامية مجرد نسخة أخرى مماثلة للنظام التقليدي. ويتطلب ذلك دون أدنى شك بذل المزيد من الجهود الجماعية وتكثيفها من جانب الحكومات، المشرعين، المنظمين، الممارسين، والأكاديميين، وذلك للمساعدة على خلق بيئة مناسبة، يمكن من خلالها للنظام الاقتصادي الإسلامي أن ينمو ويزدهر، والذي سوف يساعد بدوره على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة مستدامة. نعلم أن القيام بذلك قد يكون في الواقع مهمة شاقة، لكن كما قال العالِم **"أينشتاين"**: *"تكمن الفرص في خضم الصعوبات"*. وعليه، يحدوني الأمل بأن يوفر السعي لتحقيق *"أهداف التنمية المستدامة"* فرصة للاقتصاد الإسلامي لتحقيق أقصى إمكانياته في نهاية المطاف.

أخيراً، إنني أتطلع إلى سماع الآراء القيمة من المتحدثين الكرام وذلك للاستفادة من الحكمة الجماعية لدينا وتقديم أنجع الحلول لهذه القضية الملحة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الفصل (2)

تقييم المخاطر المصرفية

2 تقييم المخاطر المصرفية

شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام القليلة الماضية تحسناً ملموساً تمثل في الانخفاض المستمر لكل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة، حيث تراجع معدل إجمالي القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، إلى مستوى تاريخي منخفض بلغت نسبته 2.2% (1.8% على مستوى النشاط المحلي للبنوك) كما في ديسمبر 2016، وهو أقل من النسبة المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية والبالغة حوالي 3.8% في عام 2007. ويعتبر خفض معدل القروض غير المنتظمة خلال السنوات القليلة الأخيرة إلى نسبته الحالية (2.2%) إنجازاً جديراً بالاعتبار خاصة إذا ما قورن بالمعدل المسجل في عام 2009 والذي بلغت نسبته 11.5%. ومستقبلاً، نتوقع ظهوراً طفيفاً للقروض غير المنتظمة ولكن على مستوى محدود وبطيء، حيث أن نسبة القروض غير المنتظمة وصلت بالفعل في بعض القطاعات إلى أدنى مستوياتها. فضلاً عن ذلك، ظل معدل التغطية (المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة) مرتفعاً عند نسبة 237% (316% إذا ما قيس بمستوى النشاط المحلي للبنوك)، وهو بلا شك أعلى من المعدل المسجل قبل الأزمة المالية العالمية والذي بلغ 87% في عام 2007. ويشير التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة إلى انخفاض القروض غير المنتظمة على نطاق واسع إلى حد ما، حيث شهدت بعض القطاعات الرئيسية تراجعاً في معدل القروض غير المنتظمة لديها. والاستثناء الوحيد كان قطاع العقار والإنشاءات الذي سجل زيادة في القروض غير المنتظمة وصلت نسبتها إلى 3.2% كما في ديسمبر 2016، حيث يعود ذلك جزئياً إلى تراجع الحجم الإجمالي للائتمان الممنوح للقطاع. وجغرافياً، زادت حصة القروض غير المنتظمة من عمليات البنوك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا بشكل طفيف، وكذلك الحال بالنسبة للعمليات المحلية. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية في الكويت إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغت 59.4%، وهو ما يوازي تقريباً حصتها من إجمالي القروض البالغ نسبتها 59%. من جهة أخرى، تراجع انكشاف البنوك على أسواق الأسهم باطراد، رغم أنه لا يزال كبيراً، حيث بلغت نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 19.2% من إجمالي استثماراتها، في حين بلغت نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات حوالي 19.1% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وظلت مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث تؤكد تعليمات معيار تغطية السيولة الصادرة حديثاً أن السيولة لدى البنوك تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (70% لعام 2016) وكذلك النسبة النهائية (100%)، والتي من المفترض أن يبدأ سريانها في عام 2019. أمر إيجابي آخر هو تحسن هيكل التمويل لدى البنوك مع زيادة الاعتماد على الودائع لأجل وتراجع دور المطلوبات غير الأساسية.

2.1

مخاطر الائتمان تمثل معظم الأصول المرجحة بالمخاطر

نظراً للطبيعة التقليدية للأعمال المصرفية في دولة الكويت، فإن مخاطر الائتمان تعتبر هي الأهم بين كافة أنواع المخاطر من حيث الأصول المرجحة بالمخاطر. لذلك، ليس بغريب أن تشكل الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان للبنوك الإسلامية والتقليدية معظم أصولها المرجحة بالمخاطر كما في ديسمبر 2016 (*الشكل 2.1*). ونظراً لطبيعة أعمالها الخاصة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن البنوك الإسلامية معرضة لانكشاف أكبر نسبياً لمجموعة كبيرة ومتنوعة من المخاطر مقارنة بنظيراتها التقليدية.

توزيع الأصول المرجحة بالمخاطر

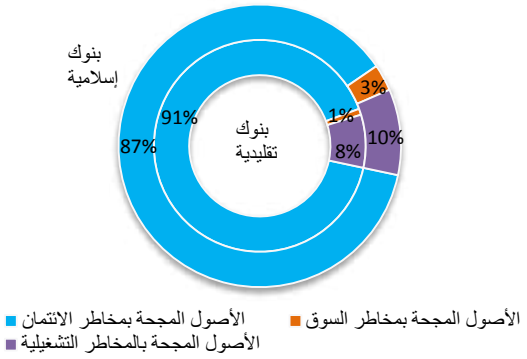

وتظل مخاطر السوق عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، بسبب انخفاض حجم محفظة المتاجرة، إضافة إلى أن احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر بموجب تعليمات بازل 3 يستبعد مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية للركن الأول "متطلبات رأس المال".

وخلال عام 2016، شهد إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر ارتفاعاً بمعدل أبطأ نسبياً (4%) مقابل النمو بنسبة 5% المسجل خلال عام 2015، وذلك بسبب التباطؤ الملحوظ في نمو الأصول إلى 1.8% خلال عام 2016. ومع ذلك، ارتفع معدل الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول من 67.4% في عام 2015 إلى 68.8% في عام 2016 وهو ما يشير إلى تحول معتدل نحو الأصول الأكثر مخاطرة (*الشكل 2.2*).

2.2

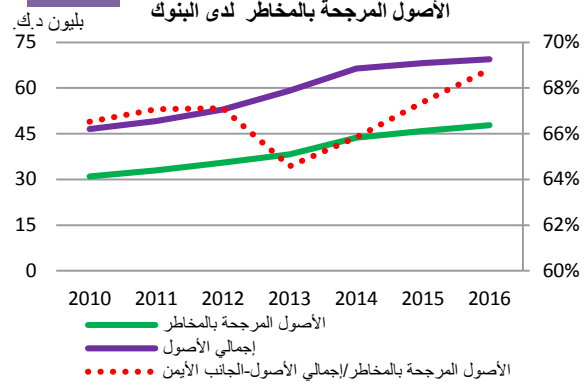

تظل المحفظة المصرفية ذات جودة عالية مع بقاء معدل القروض غير المنتظمة عند مستوى منخفض

استمرت مخاطر الائتمان، التي تشكل معظم الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك الإسلامية والتقليدية، في التراجع. وعلى وجه التحديد، فقد انخفضت القيمة المطلقة للقروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي بشكل مطرد للسنة السابعة على التوالي، لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2007. كما يكشف صافي القروض غير المنتظمة (أي إجمالي القروض غير المنتظمة مطروحاً منه المخصصات المحددة) عن اتجاه مماثل بلغ ذروته في عام 2009 ليواصل بعد ذلك انخفاضه المستمر. وقد أصبح هذا التراجع الملحوظ في القروض غير المنتظمة على مدى السنوات السابقة ممكناً بفضل التعاون المثمر من جانب البنوك وجهودها المضنية في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي.

2.3

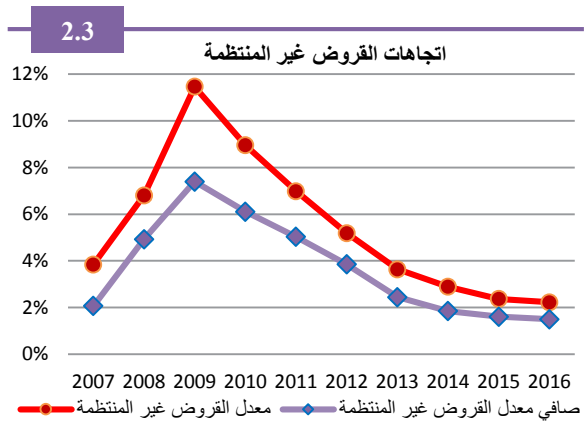

وخلال عام 2016، شهد معدل القروض غير المنتظمة مزيداً من التراجع ليصل إلى 2.2%، وهو أقل بكثير من معدل ما قبل الأزمة والذي بلغ 3.8% في عام 2007 (*الشكل 2.3*). ويؤكد المستوى التاريخي المتدني لمعدل القروض غير المنتظمة على التحسن الملحوظ في سلامة النظام المصرفي قياساً بالانكشاف لمخاطر الائتمان. ويبدو جلياً أن وتيرة التراجع في معدل القروض غير المنتظمة قد اشتدت بصورة ملحوظة، حيث أن معظم المحفظة الائتمانية منتظمة بالفعل، مع وجود نطاق محدود للغاية لأي تغير كبير عليها. كذلك، ومنذ عام 2009، ظل صافي معدل القروض غير المنتظمة في تراجع مستمر ليصل إلى مستوى منخفض غير مسبوق بلغت نسبته 1.5% في عام 2016 بسبب تراجع القروض غير المنتظمة بالقيمة المطلقة.

هذا ويشير تصنيف القروض غير المنتظمة بحسب آجالها إلى تباطؤ في ظهور قروض غير منتظمة جديدة مقارنة بعام 2015، حيث أن الحصة المجمعة لأول ثلاث فئات ("قيد الملاحظة" و"دون المستوى" و"مشكوك في تحصيلها") قد تراجعت إلى حد ما (*الشكل 2.4*). فضلاً عن ذلك، فإن تكوين بعض القروض غير المنتظمة أمراً غير مستبعداً حتى ولو كان بمعدل منخفض، وذلك نظراً لتباطؤ الأثر المحتمل لتراجع أسعار النفط على جودة أصول البنوك.

2.4

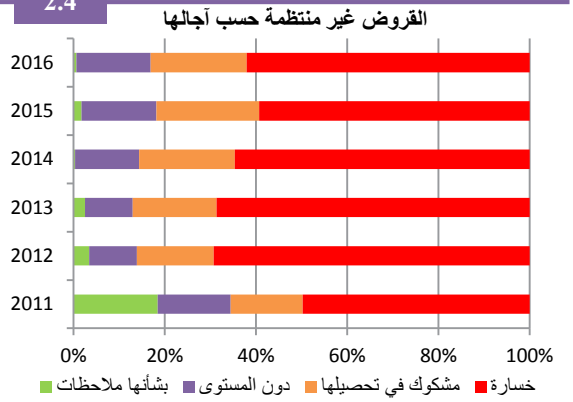

انخفاض متفاوت في القروض غير المنتظمة على مستوى القطاعات

تُظهر البيانات حول حصص مختلف القطاعات في القروض غير المنتظمة أن الانخفاض في القروض غير المنتظمة قد كان على نطاق واسع إلى حد ما، رغم بعض الاستثناءات الملحوظة. فقد سجلت القطاعات الرئيسية انخفاضاً في القروض غير المنتظمة خلال عام 2016 باستثناء قطاع العقار والإنشاءات الذي شهد ارتفاعاً في القروض غير المنتظمة بعد ثلاث سنوات متتالية من التراجع (*الشكل 2.5*). أما من حيث الحجم، فقد كانت الزيادة في القروض غير المنتظمة لقطاع العقار والإنشاءات هي الأعلى منذ عام 2012. من جهة أخرى، سجلت القروض غير المنتظمة لشركات الاستثمار تراجعاً حاداً تليها قطاعات التجارة والصناعة، والقروض الشخصية.

2.5

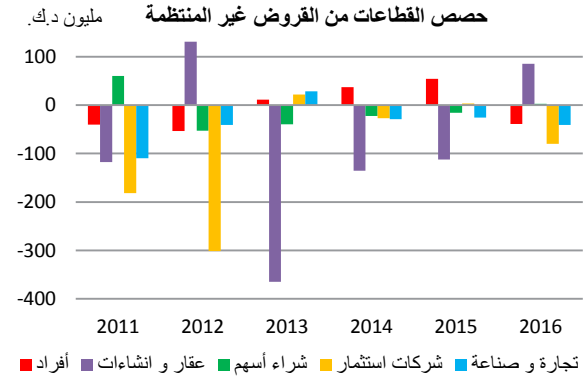

ويعكس معدل القروض غير المنتظمة على مستوى القطاع توجهاً متقارباً في نسبة القروض غير المنتظمة، مع بعض الفروق الواضحة بين القطاعات (*الشكل 2.6*). فعلى سبيل المثال، تراجع معدل القروض غير المنتظمة بالنسبة للقروض الشخصية من 2.5% في عام 2015 إلى 2% في عام 2016. وبالمثل، تراجع معدل القروض غير المنتظمة لقطاع التجارة والصناعة من 2.9% إلى 2.4% خلال نفس الفترة.

2.6

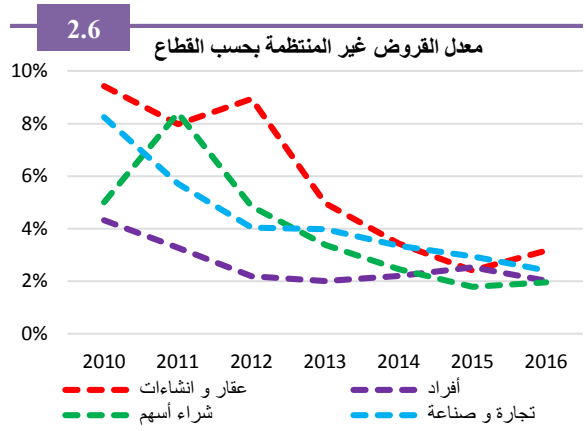

ويرجع التحسن في معدل القروض غير المنتظمة في قطاع القروض الشخصية بشكل جزئي إلى الزيادة الثابتة في حصة قطاع القروض الشخصية من إجمالي القروض المصرفية من 18.6% في عام 2010 إلى 24.2% في عام 2016. كما ظل عدم الانتظام في فئة "القروض المقسطة" والتي تمثل 85% من إجمالي القروض الشخصية محدوداً، حيث بلغ معدل القروض غير المنتظمة لديها ما نسبته 1.8%. ومن جانبه، أقر بنك الكويت المركزي عدداً من التعليمات التي تشمل الأدوات

التحوطية الجزئية والكلية لاحتواء أي احتمال لعدم الانتظام في القروض الشخصية[7].

وفي السياق ذاته، كان لقطاع العقار والإنشاءات تأثيراً ملموساً على المستوى العام لنسبة عدم الانتظام التي شهدت تراجعاً، حيث سجل معدل القروض غير المنتظمة في القطاع زيادة ملحوظة من 2.4% في عام 2015 إلى 3.2% في عام 2016. كما كان للهدوء الذي ساد سوق العقار خلال العامين المنصرمين (أنظر الفصل 4 لمزيد من التفاصيل) أثراً في التوقعات بشأن بعض التراجع في جودة الأصول. كما يعود جزء من الزيادة في صافي معدل القروض غير المنتظمة إلى انخفاض مبلغ الائتمان المطلق الممنوح لهذا القطاع، وهي المرة الأولى في السنوات الثمان الأخيرة التي يتراجع فيها الائتمان الممنوح لقطاع العقار والإنشاءات (بنحو 1.7% في عام 2016). ويبدو أن البنوك عمدت إلى تخفيض انكشافها في ضوء التراجع الذي شهده سوق العقار. ومن جانب آخر، فإن التطبيق الاستباقي لتعليمات سياسات التحوط الكلي الصادرة عن بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2013 كان لها عظيم الأثر في حماية النظام المصرفي من الانكشاف المفرط للعقار، وذلك عن طريق وضع حد أقصى للتمويل الذي يمكن منحه كنسبة من قيمة العقار بحسب الغرض من التمويل (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى *المرفق 4.1* من تقرير الاستقرار المالي لعام 2013). وعلى نفس النهج الذي سار فيه قطاع العقار والإنشاءات، ارتفع صافي معدل القروض غير المنتظمة للقروض لغرض شراء الأسهم من 1.8% في عام 2015 إلى 2% هذا العام مع استمرار الضغوط على سوق الأسهم خلال الجزء الأول من عام 2016.

ويظهر تقسيم القروض غير المنتظمة بحسب البنوك أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي تلك القروض كانت أكثر تقلباً، في حين ظلت حصتها من إجمالي القروض دون تغيير خلال السنوات القليلة الماضية (*الشكل 2.7*). وخلال عام 2016، ارتفعت حصة البنوك التقليدية من القروض غير المنتظمة إلى 59.4% لتقارب حصتها من إجمالي القروض والبالغة نسبتها 59%. جدير بالذكر أن هذا التصنيف الواسع بحسب أنواع البنوك قد يتأثر بأداء بنك رئيسي واحد في المجموعة. على سبيل المثال، تستحوذ البنوك الأربعة الكبرى على حوالي 69.1% من إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي، لذلك فإن أي تغير حاد في جودة المحفظة الائتمانية في أي من هذه البنوك قد يؤثر بشكل كبير على متوسط القطاع.

2.7

حصة البنوك التقليدية في القروض غير المنتظمة

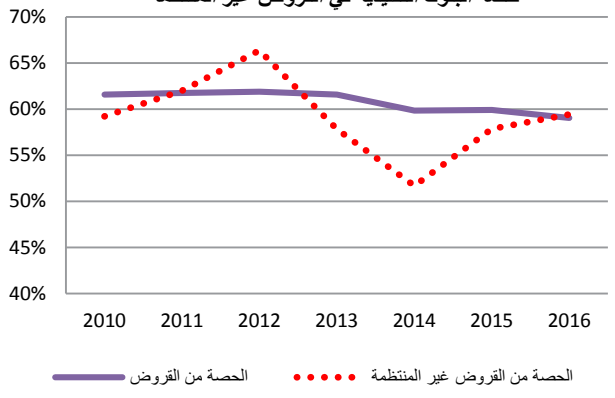

[7] على سبيل المثال، يتم منح هذه القروض بصورة أساسية للمواطنين، شريطة ألا يتجاوز القسط الشهري نسبة 40% من صافي الراتب (بعد خصم كافة الاستقطاعات)، إضافة إلى أن معدل الفائدة لا يتجاوز سقف 3% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. وحيث أن هذه القروض صغيرة من حيث الحجم وتمنح لعدد كبير من الأفراد، فإن المحفظة الكلية تتميز بعدم التركز مع درجة أقل للمخاطر.

ويظهر التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة أن حصة القروض غير المنتظمة المحلية قد ارتفعت خلال السنة الماضية لتمثل 66% من إجمالي القروض غير المنتظمة في عام 2016 (*الشكل 2.8*). ورغم أن البيئة التشغيلية المحلية أصبحت داعمة أكثر نسبياً على خلفية استمرار الإنفاق العام، إلا إن تراجع سوق العقار قد أدى، إلى حد ما، إلى ارتفاع القروض غير المنتظمة. وخارجياً، زادت حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأوروبا في القروض غير المنتظمة، في حين تراجعت لإفريقيا وآسيا بصورة كبيرة.

2.8 القروض غير المنتظمة بحسب المنطقة

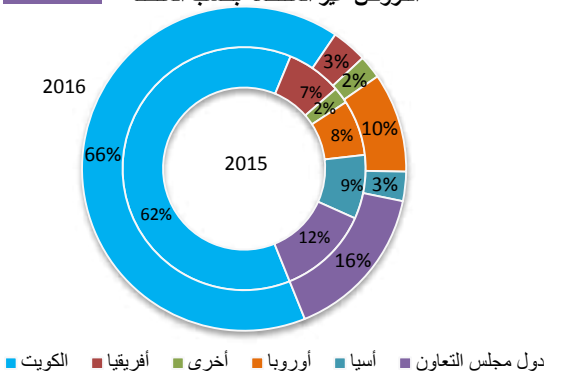

استمرار نسبة تغطية البنوك للمحافظ الائتمانية في الزيادة

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، عمدت البنوك الكويتية إلى تكوين مخصصات احترازية إضافية على مدار السنوات الماضية، وذلك لمواجهة أي تدهور محتمل في حجم محافظها الائتمانية، مما أدى إلى نمو مريح في إجمالي المخصصات المتوفرة في عام 2016 بلغت نسبته 9.5% على خلفية النمو بنسبة 9.8% في عام 2015. وبناء عليه، ارتفعت نسبة المخصصات المتوفرة إلى القروض غير المنتظمة لتبلغ 237%، وظلت على نفس المستوى من الارتفاع طوال فترة الأعوام التسعة الماضية، بل تخطت بكثير مستويات ما قبل الأزمة التي بلغت نسبتها في ذلك الوقت 87% (*الشكل 2.9*). وأدى كل من ارتفاع المخصصات وتراجع إجمالي القروض غير المنتظمة بالقيمة المطلقة إلى وصول هذه النسبة إلى مستويات تاريخية مرتفعة في عام 2016 لتكون بمثابة الدرع الواقي للبنوك في كافة الأوقات.

2.9 المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة

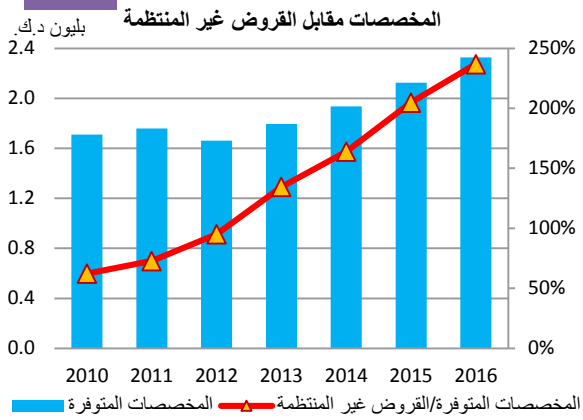

ويظهر تحليل المخصصات المتوفرة الاستمرار في تكوين المخصصات الاحترازية بوجه خاص، مما أدى إلى مضاعفة نمو تلك المخصصات خلال السنوات القليلة الأخيرة. كما واصل بنك الكويت المركزي مطالبة البنوك بتدعيم تلك المخصصات لمواجهة أي تراجع محتمل في جودة محافظها الائتمانية. وهذه المخصصات تحوطية في طبيعتها، وقد بدأ تكوينها في أوقات الاستقرار النسبي.

تبقى مخاطر السوق هي العنصر الأقل في الأصول المرجحة بالمخاطر

نظراً للطبيعة التقليدية لعمليات البنوك الكويتية، فإن مخاطر السوق تبقى عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث تمثل فقط 1.6% منها كما في ديسمبر 2016. من جهة أخرى، فإن معظم استثمارات البنوك (حوالي 73% كما في ديسمبر 2016) هي في أدوات مالية ذات دخل ثابت، منها حوالي 72% توظيفات في الأذونات والسندات الحكومية ومعظم الباقي في سندات شركات.

ويظهر تحليل استثمارات البنوك أن نحو 60.5% من تلك الاستثمارات قد تم تصنيفها ضمن فئة "استثمارات متاحة للبيع". أما الاستثمارات المصنفة ضمن فئة "استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق"، فإنها تمثل ثاني أكبر فئة بنسبة 37.6%، ثم تأتي الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" بنسبة ضئيلة (*الشكل 2.10*). وفي هذا السياق، فإن معظم الاستثمارات المصنفة "متاحة للبيع" تدل على حرص البنوك على المحافظة على مستوى مرتفع من السيولة لضمان إدارة أفضل لمخاطر السيولة لديها. وفي الوقت نفسه، لا تزال حصة الاستثمارات المصنفة "محتفظ بها حتى الاستحقاق" كبيرة وتشير إلى محدودية توافر الأوراق المالية المرغوب فيها، مما يدفع البنوك لاقتناء هذه الفئة الأكثر أماناً من الأصول والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

2.10

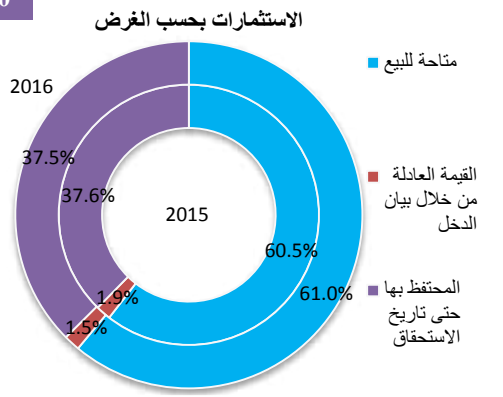

تراجع انكشاف البنوك على سوق الأسهم بمعدل ثابت

يمكن النظر إلى انكشافات البنوك الكويتية على أسواق الأسهم من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة هي: الاستثمارات المباشرة للبنوك، استخدام الأسهم كضمانات مقابل قروض، القروض لغرض شراء أسهم، حيث يمثل الجانب الأول انكشافاً مباشراً للبنوك على أسواق الأسهم، في حين يشكل الجانبان الآخران انكشافاً غير مباشر من خلال محافظ القروض.

أولاً، من حيث الانكشاف المباشر للبنوك، تمثل استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 19.2% من إجمالي استثماراتها بنهاية عام 2016 (*الشكل 2.11*). ورغم انخفاض هذه النسبة من مستوى 33.6% في عام 2011، إلا أنها لا تزال تمثل حيزاً هاماً من استثمارات البنوك. وعند النظر إليها من حيث نسبتها إلى الشريحة 1 من رأس مال البنوك، فإن استثمارات البنوك في الأسهم تبلغ حوالي 28% من هذه الشريحة، وهي النسبة الأدنى خلال الأعوام السبعة الماضية. وتؤكد هذه النسب أن البنوك، رغم خفض انكشافها للاستثمارات في الأسهم بمرور الوقت، إلا أنها لا تزال عرضة لمخاطر التقلبات في أسعار الأسهم. وقد لعب الأداء الضعيف لسوق الأسهم، وخاصة خلال الجزء الأول من عام 2016، دوراً في تهدئة توجه البنوك نحو تلك الانكشافات. ولكن نتيجة لصفقات مبادلة الدين بحقوق الملكية التي تمت بين البنوك وعملائها في قطاع الاستثمار في السنوات السابقة، ارتفع مستوى استثمارات بعض البنوك في الأسهم.

2.11

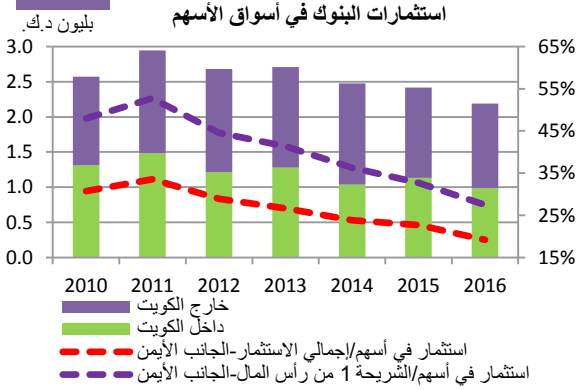

وخلال عام 2016، تراجع انكشاف البنوك لسوق الأسهم إلى حد ما بالقيم المطلقة. ورغم ذلك، وعلى وجه الخصوص، تراجع انكشاف البنوك لسوق الأسهم المحلية من 47% إلى 45.2% من إجمالي استثماراتها في

أسواق الأسهم في عام 2016 (*الشكل 2.12*). وعلى الجانب الآخر، ارتفع انكشاف البنوك على أسواق الأسهم الأمريكية من 9.4% إلى 13.3% خلال نفس الفترة. ومع وجود نسبة كبيرة من الاستثمارات في الأسهم تصل إلى حوالي 54.8% موزعة على دول مختلفة منها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آسيا، إفريقيا، أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، الخ، فإن مثل هذا التنوع في الاستثمارات يساعد البنوك في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار الأسهم. وتفترض الخبرات التاريخية، أن الترابط بين الأسواق يزداد خلال أوقات الضغوط مما يحد من مزايا التنوع الذي يبدو مهماً في أوقات الاستقرار.

2.12

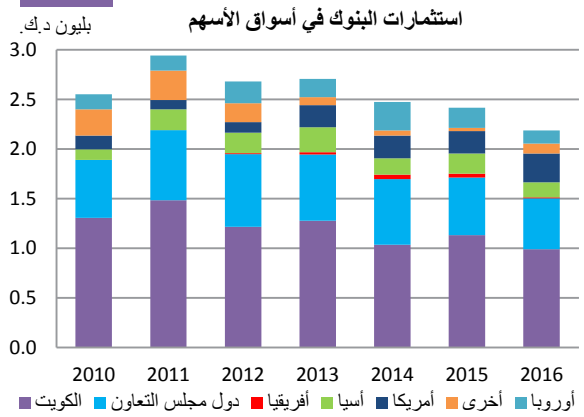

ثانياً، بالنسبة للانكشافات غير المباشرة، تمثل ضمانات الأسهم حوالي 19.1% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. ورغم تراجع استخدام الأسهم كضمانات بمعدل ثابت من مستواها البالغ حوالي 40.5% في عام 2010 (*الشكل 2.13*)، إلا إن بعض البنوك لا تزال معرضة لتقلبات حادة في أسعار الأسهم. من جهة أخرى، وصلت حصة الضمانات العقارية إلى مستويات مرتفعة طوال هذه الفترة لتبلغ 66.6% في عام 2016 مقارنة بنسبة 43.7% في عام 2010، وهذه الزيادة المضطردة في حصة الضمانات العقارية تلقي بمخاطرها الفريدة من نوعها بسبب تعقيدات تسييل تلك الضمانات في حال التعثر في السداد.

2.13

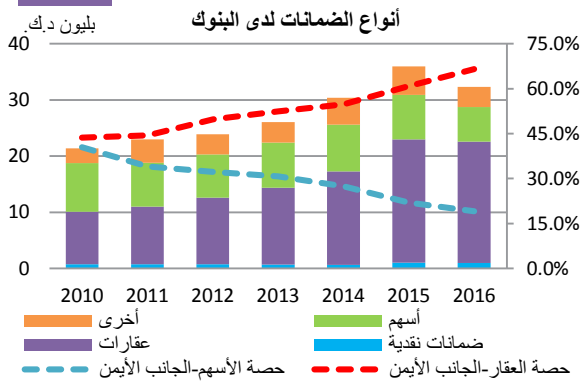

أما الشكل الثالث من أشكال الانكشافات غير المباشرة فيتمثل في القروض إلى العملاء (الأفراد والشركات) بغرض المتاجرة في الأسهم، حيث تُعرف هذه القروض بـ "قروض لغرض شراء الأسهم" وتمثل حوالي 6.4% من إجمالي محفظة القروض المصرفية. ويُظهر تحليل هذه القروض أن حصة قطاع الشركات من هذه القروض قد بلغ أعلى قليلاً (54.4% في عام 2015) من حصة الأفراد المستفيدين من تلك التسهيلات (*الشكل 2.14*).

2.14

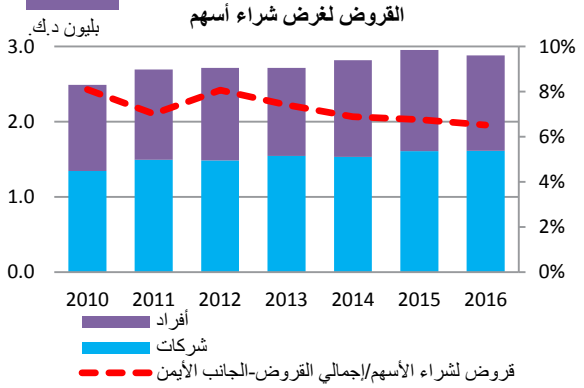

هذا، وتشكل القروض لغرض شراء الأسهم حيزاً بسيطاً من انكشاف البنوك للمخاطر من ناحيتي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، حيث تبلغ حصتهما فقط حوالي 6.4% من محفظة القروض غير المنتظمة لدى البنوك. ومع ذلك، بلغ معدل القروض غير المنتظمة من قروض شراء الأسهم حوالي 2% في ديسمبر 2016، وهو مستوى متدني يعكس جودة هذه القروض. وبالنسبة للقروض المصرفية للمقيمين لغرض شراء الأسهم، فقد وضع بنك الكويت المركزي حدوداً قصوى وذلك للإبقاء على الانكشافات على سوق الكويت للأوراق المالية عند مستويات مقبولة. على سبيل المثال، قضت تعليمات بنك الكويت المركزي بألا تتجاوز القروض الممنوحة

للمقيمين لغرض الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة نسبة 10% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للمقيمين أو نسبة 25% من إجمالي رأس مال البنك، أيهما أقل. وبفضل تلك التعليمات، بقيت انكشافات البنوك أقل من المعايير التنظيمية، حيث بلغت نسبة هذه القروض لغرض شراء الأسهم إلى إجمالي محفظة القروض للمقيمين 2.6% في عام 2016، في حين بلغت نسبة هذه القروض إلى رأس المال 9.6% في العام نفسه، وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2015 (*الشكل 2.15*).

2.15

قروض لشراء الأسهم في بورصة الكويت

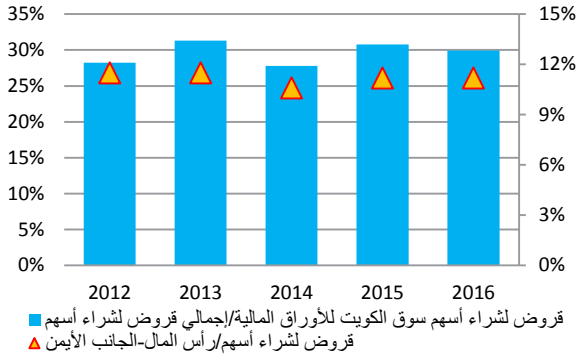

استمرار مستويات السيولة لدى البنوك في مستوى جيد

شهدت الأصول السائلة لدى البنوك لفترة أقل من ثلاثة أشهر ارتفاعاً طفيفاً من 20.3 بليون دينار كويتي في عام 2015 لتصل إلى 20.9 بليون دينار كويتي في عام 2016 (*الشكل 2.16*). ويظهر تحليل مقارن بين الأصول السائلة الأساسية وغير الأساسية أن الأصول السائلة الأساسية (ومنها النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تمثل 80.1% من إجمالي الأصول السائلة في عام 2016. وتمثل الأصول الأساسية والأصول السائلة، كعنصر من عناصر إجمالي الأصول، حوالي 24.1% و30.1% على التوالي كما في ديسمبر 2016، أي إن إجمالي الأصول السائلة لدى البنوك قد سجلت مجتمعة ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2016 وبنسبة قدرها 3%.

2.16

الأصول السائلة للبنوك
(لأقل من ثلاث شهور)

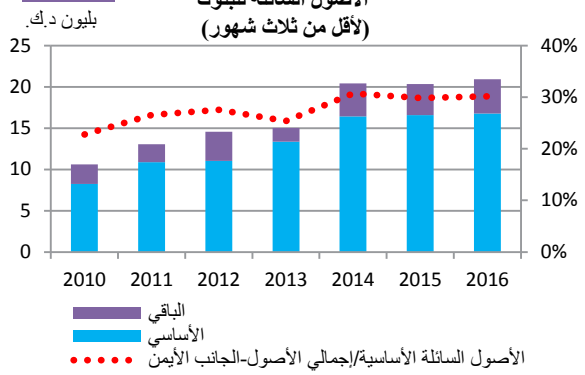

كذلك، فإن مستويات السيولة الجيدة لهذه البنوك تظهر بشكل واضح من نسب معيار تغطية السيولة لديها. وإلى جانب جهود بنك الكويت المركزي لمراقبة معيار تغطية السيولة خلال عام 2015، فقد بدأ تطبيق تعليمات معيار تغطية السيولة[8] اعتباراً من عام 2016، حيث حدد بنك الكويت المركزي تطبيق هذا المعيار بشكل متدرج من 70% في عام 2016 وتزداد سنوياً بنسبة 10% لتصل إلى 100% في عام 2019، وهو ما يتماشى مع معايير لجنة بازل. وكما يتضح من البيانات المتوفرة لعام 2016، فإن كلاً من البنوك التقليدية والإسلامية تجاوزت النسبة المقررة والبالغة 70% أو الحد الأقصى النهائي وهو 100% (*الشكل 2.17*). وجدير بالذكر، أن البنوك الأسلامية قد احتفظت بنسب أعلى لمعيار تغطية السيولة من نظيرتها التقليدية، إلا إن هذه الفجوة قد ضاقت بينهما خلال النصف الثاني من عام 2015. ويعود ارتفاع نسبة معيار تغطية السيولة لدى البنوك الإسلامية بصورة أساسية إلى انخفاض صافي التدفقات النقدية الخارجة

2.17

معيار تغطية السيولة لدى البنوك

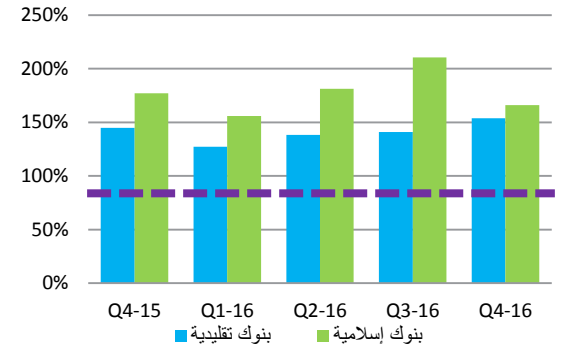

[8] أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات حول معيار تغطية السيولة في 23 ديسمبر 2014، حيث يتعين على البنوك الإبلاغ عن مراكز معيار تغطية السيولة اعتباراً من عام 2015 لأغراض المراقبة. نتيجة لذلك، فإن البيانات متوفرة فقط منذ 2015 وما بعد ذلك.

رغم محدودية الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء محلياً أو خارجياً (أنظر *المرفق 2.1* من تقرير الاستقرار المالي لعام 2015).

ويكشف تحليل هيكل مطلوبات البنوك أن الودائع المصرفية تشكل معظم قاعدتها التمويلية (58.4%)، رغم تراجعها بشكل طفيف إذا ما قورنت بعام 2015 حيث بلغت نسبتها 59.2% (*الشكل 2.18*). وتبلغ حصة الودائع لأجل حوالي 41% من إجمالي القاعدة التمويلية وحوالي 57.7% من إجمالي ودائع العملاء. لذلك، فإن أي حصة كبيرة من الودائع لأجل توفر للبنوك الكويتية قاعدة تمويلية مستقرة نسبياً، وتكفي لأداء دورها كوسطاء ماليين. إضافة إلى ذلك، أدى قانون ضمان الودائع الصادر في عام 2008 بشأن حماية المودعين إلى استبعاد مخاطر تعرض البنوك للإقبال على سحب الودائع.

جدير بالذكر، أن الهيكل التمويلي للبنوك لا يزال يعتمد وبصورة كبيرة على الودائع المستقرة. وقد كان هناك تغيراً إيجابياً خلال العامين الأخيرين، حيث سجلت الالتزامات غير الأساسية (وخاصة القروض بين البنوك) تراجعاً خلال العامين الأخيرين بعد الزيادة التي شهدتها خلال الفترة من 2012 إلى 2014 (*الشكل 2.19*). ونظراً للطبيعة المتقلبة لتمويل المؤسسات الكبرى، فإن التراجع في حصة المطلوبات غير الأساسية لدعم نمو الأصول قد يساعد في الحد من مخاطر السيولة التمويلية لدى البنوك.

2.18

هيكل تمويل الجهاز المصرفي

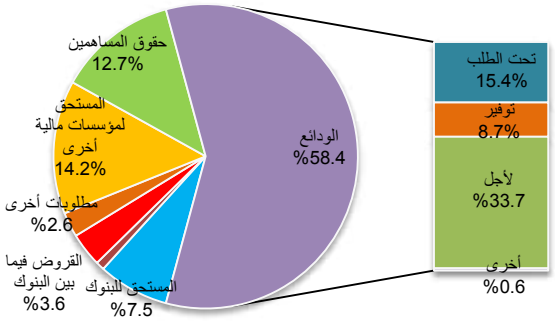

2.19

نسبة الإلتزامات غير الأساسية

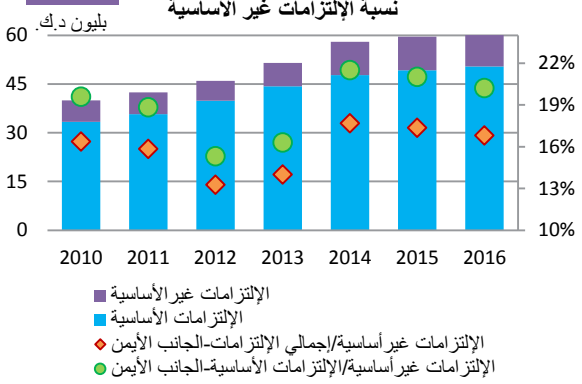

المحافظة على الاستقرار في الأوقات المضطربة[9]

أصحاب السعادة،

الضيوف الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أكون معكم اليوم، في هذا المنتدى الذي يناقش العديد من القضايا في مجال الرقابة المصرفية والاستقرار المالي، وأود أن أتقدم بالشكر لمعالي الدكتور عبد الرحمن الحميدي على دعوته الكريمة للتحدث أمام هذا الحشد الكريم.

لقد كان للتعاون الفعال بين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعهد الاستقرار المالي وصندوق النقد العربي أكبر الأثر في أن تتحول هذه الاجتماعات إلى منتدى قيم لتبادل الرؤى فيما بين الجهات التنظيمية والإشرافية في المنطقة.

وفي إطار جدول الأعمال الموسع لهذا المؤتمر سأتناول في كلمتي هذه أهمية المحافظة على الاستقرار في الأوقات المضطربة من خلال تسليط الضوء على عاملين أو بالأحرى قوتين مؤثرتين في عالم المال، الأولى هي الثورة التكنولوجية وما نتج عنها من منافع ورافقها من مخاطر، والثانية الإجراءات الأساسية التي قمنا باتخاذها لتقوية مرونة نظامنا المصرفي على مقاومة الصدمات.

وسأبدأ أولاً بمناقشة الابتكارات.

الابتكار - الفرص والمخاطر

أطلقت الابتكارات التكنولوجية العنان لتغيرات جذرية في الطريقة التي ندير بها أعمالنا التجارية وكيفية تفاعلنا مع بعضنا البعض أو استهلاكنا لمختلف المنتجات والخدمات. ويواجه القطاع المالي الذي يعتبر في الأساس "صناعة معرفية" أيضاً تحولاً جذرياً مدفوعاً بما تشهده التكنولوجيا من تقدم وتطور. ورغم الآثار الواضحة للتقنيات الحديثة التي باتت ظاهرة في كل مكان، إلا إنني سوف أركز باختصار على بعض مجالات التمويل التي تشكل تطوراتها أهمية خاصة في هذا المجال.

بداية، دعونا نؤكد على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في توفير الخدمات المالية الرسمية إلى ملايين العملاء الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل أو بآخر. ووفقاً لإحصائيات البنك الدولي، فإن أفقر 20% من سكان العالم قد أصبح لديهم على الأرجح القدرة على امتلاك هاتف محمول أكثر من قدرتهم الحصول على المياه النظيفة أو الصرف الصحي. وفي إطار الاستفادة من هذه الفرصة، تمكنت العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة من توسيع القدرة للنفاذ إلى التمويل. وعالمياً، تراجعت نسبة البالغين الذين لم تُسنح لهم فرصة الاستفادة من خدمات النظام المالي الرسمي بنحو 20% خلال الفترة 2011-2014 فقط. كل هذه العوامل المشجعة تؤكد أيضاً أن المعرفة الرقمية توفر فرصة غير مسبوقة لتحسين الحصول على التمويل لملايين من الناس الذين حرموا من تلك الخدمات لفترات طويلة.

وبالمثل أيضاً، فإن التطورات البرمجية مثل (blockchain) تؤدي إلى تحول في الطريقة التي نتحقق فيها من المعاملات وتنفذ بها العقود. لذلك، فإن السماح لأي جهة بالتعامل دون وسطاء مركزيين سوف يمكن من تقليص التكاليف، وتخفيض عدم الكفاءة وتحسين خدمة العملاء.

كذلك فإن هناك مجموعة الابتكارات الأخرى التي تعيد تصميم أساليب تحويل الأموال أو الحصول على الائتمان. فعلى سبيل المثال، فإن المحافظ النقّالة (Mobile Wallets) تسمح بإجراء المدفوعات عن طريق الهواتف الذكية، وأصبح الإقراض المباشر (شخص لشخص) peer-to-peer lending يوفر مصادر جديدة للتمويل، كما أصبح المستشارون الآليون robo-advisors يوفرون المشورة المالية للعملاء.

ورغم أن كل هذه الابتكارات والتطورات مثيرة في طبيعتها، لكنها تحمل في طياتها مخاطر وتحديات جسيمة. وسوف أشير إلى بعض تلك المخاطر والتحديات من وجهة نظر الاستقرار المالي.

أولاً، أصبحت مخاطر الأمن الإلكتروني تشكل، بصفة متزايدة، جزءاً أساسياً من المخاطر التشغيلية للبنوك، فحوادث القرصنة المختلفة حول العالم توضح بأن عمليات الاحتيال والتزوير يمكن أن ترتكب الآن عن بعد وبشكل سريع وعلى نطاق واسع. ورغم أن تلك الحوادث لا تزال محدودة النطاق، حتى الآن، إلا أنها تظل ذات مخاطر عالية سواء من الناحية المالية أو من حيث الضرر على سمعة المؤسسة.

ثانياً، من الملاحظ قيام شركات التكنولوجيا المالية أو (Fintechs) بتفكيك أجزاء من سلسلة الخدمات المالية والعمل على توفير الخدمات المالية مباشرة للعملاء. وبصرف النظر عن زيادة حدة المنافسة والضغط على أرباح البنوك، فإن شركات التكنولوجيا المالية تقوم بنقل جزء من أعمالها المصرفية إلى نظام الظل المصرفي الذي لا يزال غير منظم أو ربما منظماً بشكل طفيف. إضافة إلى ذلك فإن إقراض (شخص لشخص) المدعوم بالتكنولوجيا والتمويل الجماعي قد يؤدي إلى تفاقم الدورة الاقتصادية وحجم أعمال الظل المصرفي.

وكما يتضح من هذه المناقشة، فإن الابتكارات هي بطبيعتها ذات قوة مؤثرة قد تسبب قدراً كبيراً من عدم الاستقرار، وبالتالي يواجه المنظمون مهمة شاقة ومضنية في الحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة المالية وبما يضمن في ذات الوقت استمرار الاستفادة من الكفاءة والميزات التي توفرها التقنيات الحديثة.

ولضمان ذلك، علينا تعزيز قدرتنا على كشف ومراقبة وتخفيف المخاطر الناجمة عن الابتكارات التكنولوجية، وهو ما يتطلب التعاون الوثيق مع القطاع المصرفي، بالإضافة إلى التعاون بين المنظمين سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول بعضها البعض. بيد أن هذه الجهود تظل غير كافية، إذ أن تعزيز قدراتنا في كشف تلك المخاطر والتحوط لها يتطلب منا أيضاً التواصل والتعاون مع أي أطراف أخرى لها مصلحة في حماية نظمها من تلك المخاطر ومنعها، وبالتأكيد، فإن هذا التعاون لابد أن يشمل أيضاً ذات الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا.

وفي نهاية المطاف، لا نسعى كمنظمين إلى تقويض الابتكارات التكنولوجية، ولا نرغب من جهة أخرى بتقويض الاستقرار المالي، حقاً أنه توازن دقيق ينبغي تحقيقه. ويبدو هذا الأمر شبيهاً بالدخول إلى مجالات غير مألوفة حيث نكون بحاجة إلى التمتع بالمرونة والقدرة على التكيف والاستباقية بما يضمن جني أكبر قدر من المنافع التي توفرها الابتكارات المالية والحد في ذات الوقت من السلبيات.

والآن، أنتقل إلى الجزء الثاني من كلمتي.

الإصلاحات التنظيمية ـ مكلفة ولكن لا مناص منها

تعتبر نظم الرقابة المصرفية من المجالات الرئيسية الأخرى التي شهدت ولا تزال تشهد إصلاحات بعيدة المدى. وانطلاقاً من الدروس المستفادة من تداعيات الأزمة المالية العالمية، فإن التعليمات المصرفية التي تقودها لجنة بازل قد شهدت إصلاحات شاملة. ولقد بذلت جهود مضنية لتحسين مرونة وقدرة النظام المصرفي في كل أنحاء العالم على مقاومة الصدمات.

ولا شك مطلقاً في ضرورة وأهمية هذه الإجراءات، وخاصة في ظل عدم اليقين بشأن توقيت ومصدر حدوث الصدمة القادمة، وأخذاً بالاعتبار الضغوط التي لم تجد الأسواق المالية مفراً من مواجهتها في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، في عام 2013 كانت بداية وقف سياسات التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 2014 كان انهيار أسعار النفط، وفي عام 2015 كان إعادة التوازن للاقتصاد الصيني، وشهد العام الجاري خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لا شك أن تلك الأحداث وإن كانت متباينة من حيث مصدرها الجغرافي أو من حيث أصل الأسباب

[9] الكلمة الرئيسية لسعادة محافظ بنك الكويت المركزي، دكتور محمد يوسف الهاشل، في الاجتماع السنوي الثاني عشر عالي المستوى، لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول المستجدات في الرقابة المصرفية وقضايا الاستقرار المالي الذي تنظمه لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومعهد الاستقرار المالي، وصندوق النقد العربي، المنعقد في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، في 7 ديسمبر 2016.

التي أدت إلى حدوثها، إلا أن هناك قاسم مشترك يربطها جميعاً وهو أنها أدت إلى اضطرابات بالغة في الأسواق العالمية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن مهمة ضمان المرونة لنظام مصرفي قادر على تحمل الصدمات بكافة أنواعها ومصادرها ليس بالأمر السهل. إذ أن هذه الصدمات ليست خارجية المصدر فقط بل أن النظام المصرفي نفسه هو في حالة من التغير المتواصل وذلك وسط مناخ من المخاطر المتطورة والمتزايدة والتي ترجع في جزء منها إلى الابتكارات المالية التي تحدثت عنها.

وعليه فإن ذلك الوضع أصبح يستدعي ضرورة العمل على تطوير الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي بشكل دائم ومستمر. ومن هذا المنطلق، قام بنك الكويت المركزي خلال الأعوام الأخيرة بتحديث الأنظمة القائمة لديه بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وذلك بالإضافة إلى تبني وتطبيق المعايير الرقابية الجديدة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

نحن نعلم أن الرحلة لا تزال طويلة والتحديات جسام، ولكننا عازمون على مواصلة جهودنا. ومع ذلك، وللاستفادة من هذا الحضور لأصدقائنا المحترمين من بنك التسويات الدولي، فإنني أود أن أشير، بشكل محدد، إلى إحدى تلك التحديات التي واجهناها خلال مسيرة تلك الإصلاحات. فكما هو الحال بالنسبة لدول أخرى لديها نظام مصرفي مزدوج، فإن البنوك الإسلامية تتمتع بتواجد وحضور كبيرين في الكويت، ولكن وجدنا أن هناك استفادة محدودة من تطبيق حزمة معايير بازل (3) بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. ونتيجة لذلك، فقد تركت معظم الجوانب المهمة من إصلاحيات بازل 3 لتقديرات وقرارات الجهات التنظيمية في كل دولة لتحديد التطبيق الأفضل لتلك القواعد على البنوك الإسلامية. وعلى الرغم من ذلك، فإن استخدام تلك التقديرات، يُحدث حتماً فروقاً بين مختلف الدول، وخاصة بالنسبة للتمويل الإسلامي حيث لا يوجد فتاوى شرعية موحدة وثابتة مما يجعل من المهمة أمراً أكثر صعوبة. لذلك، فقد نشهد أساليب مختلفة في تنظيم البنوك الإسلامية في مختلف الدول، فضلاً عن مخاطر الالتفاف على التعليمات الرقابية.

واليوم أصبح علينا أن ندرك بأن ضمان استقرار وتكيف النظام المصرفي لا يمكن أن يترك للتعليمات الرقابية وحدها، إذ باتت هناك الحاجة لتعزيز القدرة الإشرافية من أجل استكمال الأنظمة الرقابية المتطورة، حيث أنه من خلال الإشراف الفعال يمكننا التأكد من التزام البنوك بتعليماتنا، وأن هذا الإشراف الرقابي هو الذي يمنحنا القدرة والسرعة على تخفيف المخاطر الناشئة قبل أن يستفحل أثرها.

وفي ذات السياق، يجب الإقرار بصعوبة رقابة كل جانب من جوانب النظام المصرفي، وعليه، وفي نهاية المطاف، يجب أن تتحمل البنوك مسئوليتها الأساسية عن قراراتها وممارساتها المصرفية. فالبنوك باعتمادها على ثقة الجمهور، لابد وأن تكون مقتنعة بأن مثل هذه الثقة وترسيخها يتطلب منها تطبيق معايير حوكمة متطورة مع تنمية ثقافة المخاطر على نطاق واسع لديها. وانطلاقاً من ذلك، قمنا بإصدار توجيهات للبنوك لجعل مستوى الحوكمة لديها أكثر قوة، وذلك بدعم من ضوابط رقابة داخلية قوية، وإدارة مخاطر حصيفة، وامتثال دقيق للقوانين والنظم والتعليمات التي تنظم أعمال هذه البنوك. ومع أننا ندرك بأن الامتثال للمتطلبات التنظيمية ينطوي على تكلفة مالية بالنسبة للبنوك، إلا أننا ندرك أيضاً أن تكلفة أي أزمة مالية تفوق ذلك بكثير أخذاً بالاعتبار أن تكلفة تلك الأزمات لها تداعيات تتخطى البعد المالي. وإزاء ذلك، فإنه من الحكمة والعقلانية تعزيز قدرة مصارفنا في أوقات الرواج، وكلما سنحت الأوضاع. وأرى أن أسلوبنا الفعال بما اتخذناه من إجراءات استباقية في إطار سياسة التحوط الكلي قد آتى ثماره بالفعل، وهو ما مكّن بنوكنا من دخول حقبة هبوط أسعار النفط من موقع قوة.

إن مقاومة البنوك للصدمات ليست لا نهائية، إذ أن البيئة الاقتصادية الضعيفة سوف تضع أخيراً النظام المصرفي تحت ضغوط كبيرة قد تؤدي إلى تضعضع قوته مع مرور الوقت، وبالتالي علينا ألا نغفل الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الضرورية، وألا نغفل النظر إلى الإطار الاقتصادي الأعم والأشمل الذي يعمل فيه نظامنا المالي، فرغم كل شيء، يعتبر القطاع المصرفي عنصراً من عناصر المحيط الاقتصادي الكلي، وذلك بالرغم من أهمية هذا العنصر. ومع أن ضمان الاستقرار المصرفي أمراً حيوياً، ويمثل شرطاً ضرورياً للاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أنه ليس الشرط الكافي لذلك الاستقرار.

وبالنظر إلى الحلقة المتشابكة بين الاقتصاد الكلي والقطاع المصرفي، فإن التعليمات التنظيمية والرقابيـــة لا يمكن أن تكون السبيل الوحيد للمحافظة على الاستقرار المالي، فهناك أيضاً ما لا يقل أهمية عن ذلك، وهو الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الضرورية لبيئة اقتصادية كلية مستقرة التي يمكن أن يزدهر فيها القطاع المالي.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب علينا، كبنوك مركزية، الاستمرار في تقديم المشورة السليمة لحكوماتنا ودعمها من أجل اتخاذ الإجراءات الأفضل لاحتواء التحديات التي تواجهها اقتصاداتنا انطلاقاً من حقيقة أن الاستقرار الاقتصادي الأشمل هو فقط ما يضمن السلامة المالية ويحقق المنافع من الإصلاحات الرقابية، والتي تصب في نهاية الأمر في مصلحة الاقتصاد الوطني.

وأشكركم على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الفصل (3)

الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات

3 الربحية والملاءة ومقاومة الصدمات

سجل صافي الأرباح المجمعة للبنوك ارتفاعاً بنسبة 5.8% خلال عام 2016، ليكون قد شهد بذلك تباطؤاً طفيفاً، مقارنة بالنمو المسجل في عام 2015 والبالغ نسبته 7%. وقد شهد صافي أرباح القطاع ارتفاعاً بفضل ارتفاع الأرباح من إيرادات الفوائد وتراجع مخصصات خسائر القروض وانخفاض المصروفات من غير الفوائد. كما ارتفع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية، وذلك مع ارتفاع معدل النمو في صافي الأرباح بمعدل أعلى من معدل النمو في الأصول وحقوق الملكية. وقد بلغت مساهمة البنوك التقليدية ما نسبته 62.6% و60.7% من أرباح وأصول القطاع المصرفي على التوالي. وتراجعت نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل طفيف بسبب البنوك التقليدية التي ظلت، في المتوسط، أكثر كفاءة من حيث التكلفة مقارنةً مع نظيراتها الإسلامية. كما ارتفع مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ليصل إلى نسبة 18.6%، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 13% لعام 2016. وعلى الرغم من أن الارتفاع في معدل كفاية رأس المال جاء مدفوعاً إلى حد كبير من البنوك التقليدية خلال عام 2016، إلا أن البنوك الإسلامية استمرت في الحفاظ على معدل كفاية رأس مال أعلى من البنوك التقليدية، وهو ما يعود جزئياً إلى معامل ألفا بنسبة 50% وكذلك استخدام الأصول المؤجرة كأدوات تخفيف للمخاطر. من جهة أخرى، بلغ معدل الرفع المالي 10.1%، بما يفوق النسبة المقترحة من قبل لجنة بازل والبالغة 3%، وهو ما يؤكد على القدرة القوية للبنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية دون تجاوز الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي. وتؤكد نتائج اختبارات الضغط الربع السنوية قدرة البنوك، على المستويين الفردي والمجمع، على مواجهة صدمات مختلفة في الائتمان والسوق والسيولة وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

ارتفاع صافي الأرباح المجمعة بنسبة 5.8%

سجلت أرباح البنوك الكويتية خلال عام 2016 نمواً جيداً، وإن كان بوتيرة أبطأ بقليل عن السنة السابقة، حيث ارتفع صافي الأرباح المجمعة، بعد الضرائب[10]، بنسبة 5.8% ليصل إلى 745.8 مليون دينار كويتي (*الشكل 3.1*). وعلى الرغم من هذا التباطؤ الهامشي مقارنة بعام 2015، إلا أن نمو صافي الأرباح يعتبر جيداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحديات التي واجهتها البيئة التشغيلية للبنوك إثر الهبوط الحاد في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وكذلك إذا ما تمت مقارنتها بالفترة 2011-2013[11]، وهي الفترة التي غلب عليها طابع النمو إما بمعدل ثابت أو سلبي. وقد ساهم ارتفاع الأرباح من الفوائد وتراجع مخصصات خسائر القروض وانخفاض المصروفات من غير الفوائد في ارتفاع صافي أرباح القطاع المصرفي.

وعل الرغم من المساهمة الإيجابية لكل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في أرباح القطاع لعام 2016، إلا أن

3.1

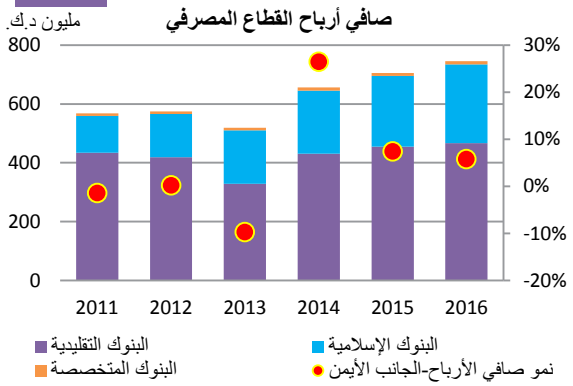

[10] يستند إلى حصة ربح مساهمي البنوك.

[11] يعود انخفاض صافي الأرباح في عام 2013 جزئياً إلى الأرباح الاستثنائية المسجلة لمرة واحدة لأحد البنوك الكبرى في عام 2012 نتيجة مساهمته في ملكية بنك محلي آخر. وبعد التعديل بهذا البند الغير عادي والذي أدى إلى زيادة صافي الأرباح في عام 2012، يبدو انخفاض الأرباح في عام 2013 هامشياً.

نمو صافي أرباح البنوك الإسلامية والبالغة نسبته 11% قد فاق أرباح نظيرتها من البنوك التقليدية التي سجلت نمواً بلغت نسبته 2.7%.

ويبين تحليل صافي الأرباح من العمليات المحلية والخارجية أن الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج قد ساهمت بما نسبته 14% من صافي الأرباح المجمعة، بما يؤكد على أهمية العمليات الأجنبية للبنوك. وبمقارنتها بحصة البنوك من الأصول الخارجية (22%)، فإن الحصة من الأرباح تعتبر أقل نسبياً (18.9%) مما يدل على أن العمليات المحلية أكثر ربحية من العمليات الأجنبية (*الشكل 3.2*)، ويمكن أن ينسب ذلك في بعض منه إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في بعض الدول التي تعمل فيها الشركات التابعة للبنوك الكويتية مقارنة بالأوضاع الاقتصادية المستقرة في الكويت رغم الهبوط الذي ساد أسعار النفط.

3.2

صافي الأرباح من العمليات المحلية والأجنبية

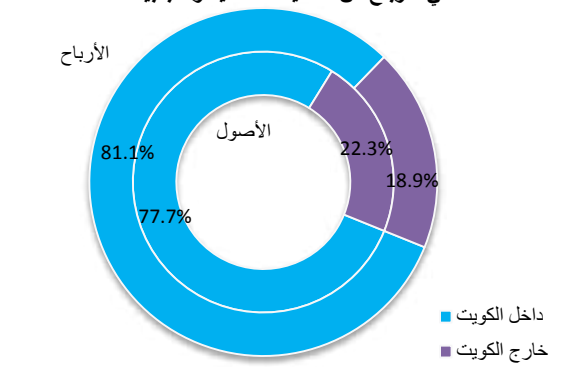

استمرار ارتفاع معدلات العائد

في ظل الارتفاع في صافي أرباح القطاع المصرفي، سجل متوسط العائد على الأصول ومتوسط العائد على حقوق الملكية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2016 (*الشكل 3.3*). وعلى وجه الخصوص، ارتفع العائد على متوسط حقوق الملكية من 8.3% في عام 2015 إلى 8.5% في عام 2016، وبالمثل ارتفع العائد على متوسط الأصول بمعدل 4 نقاط أساس ليصل إلى 1.07% في عام 2016. ويعود هذا التحسن الملحوظ في معدلات العائد إلى النمو القوي نسبياً في صافي أرباح البنوك (5.8%) مقارنة بنمو أبطأ بكثير (حوالي 2%) في كل من متوسط أصول وحقوق ملكية القطاع المصرفي. جدير بالذكر أن مؤشرات العائد خلال فترة السنوات الثلاث (2011-2013) قد شهدت تراجعاً بمعدل ثابت بسبب النمو القوي في حقوق الملكية والأصول لدى النظام المصرفي من جهة، والنمو السلبي في صافي الأرباح من جهة أخرى (باستثناء عام 2012 الذي شهد فيه صافي الربح نمواً طفيفاً ولكن إيجابياً بلغت نسبته 0.2%).

3.3

العائد على حقوق الملكية والاصول

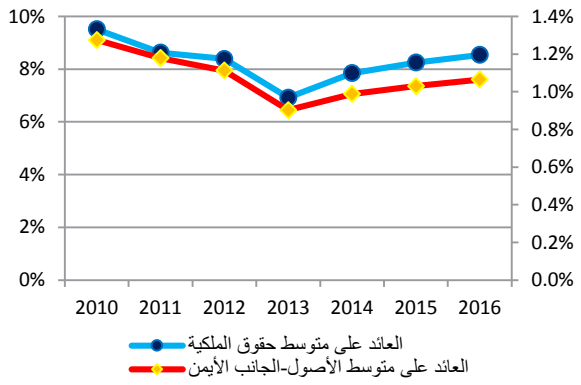

3.4

حصة البنوك التقليدية

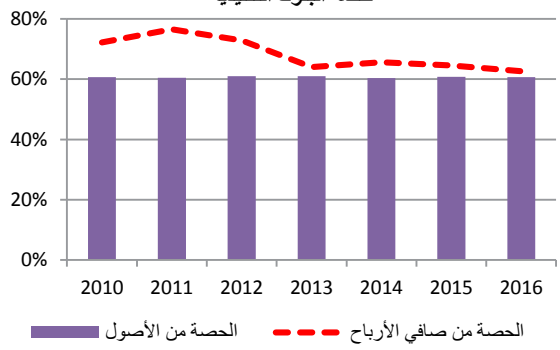

وتكشف المقارنة بين حصة البنوك التقليدية في كل من صافي الأرباح والأصول أن حصتها من أرباح القطاع تمثل حوالي 62.6%، وهي نسبة أعلى قليلاً من حصتها التي تبلغ 60.7% في إجمالي الأصول (*الشكل 3.4*). ورغم ارتفاع حصة البنوك التقليدية من أرباح القطاع على نحو مغاير في عام 2011، إلا أنها عادت لتنخفض تدريجياً بسبب الزيادة في حصة البنوك الإسلامية. ومن المؤكد أن

هذه الاتجاهات صحيحة فقط على المستوى المجمع، حيث لا يزال هناك فروق في الأداء بين هذه البنوك بشكل فردي.

من جهة أخرى، استمرت الفجوة بين العائدات الإجمالية للقطاع[12] وعائدات البنوك الإسلامية في الانكماش، لتصل إلى مستوى أصبحت معه نسب العائد للبنوك الإسلامية مماثلة لنظيراتها التقليدية (*الشكل 3.5*). وهذا التوجه يسير على عكس التوجه الذي ساد خلال السنوات السابقة (2010-2012) حين كان معدل العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك الإسلامية أقل بكثير من معدل القطاع المصرفي. كذلك، فإن العائد على متوسط الأصول قد اتبع اتجاهاً مماثلاً، ولكن أقل وضوحاً، نظراً للحجم الكبير للأصول مقارنة بحقوق الملكية.

3.5

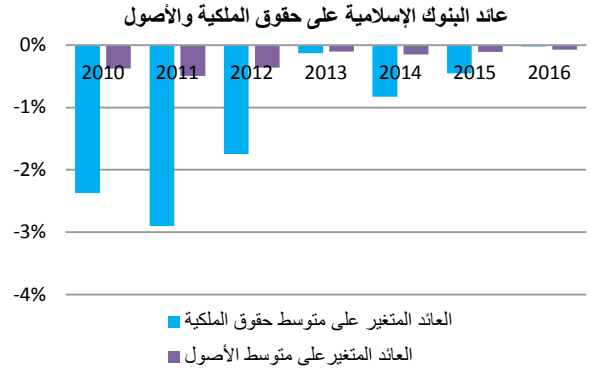

وتماشياً مع الاتجاهات السابقة، واصلت البنوك تحقيق معظم إيراداتها من محفظة القروض (*الشكل 3.6*)، حيث شكلت الإيرادات من القروض 84.2% من إيرادات الفوائد و66% من إجمالي الإيرادات في عام 2016. كما يظهر تحليل إيرادات فوائد القروض أن 52.5% من تلك الفوائد ناتجة من التسهيلات الائتمانية للأفراد والنسبة المتبقية (47.5%) من القروض المقدمة للشركات. وتأتي الأتعاب والعمولات في المرتبة الثانية كمصدر للإيرادات يليها المستحق من البنوك.

3.6

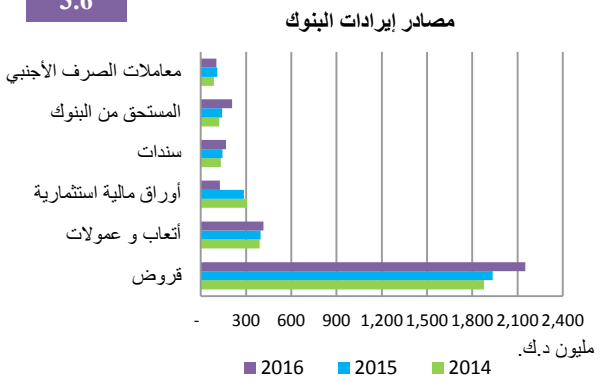

وبصفة عامة، حققت جميع مصادر الدخل مساهمات إيجابية في عام 2016 باستثناء الأرباح من الاستثمارات في الأوراق المالية التي شهدت تراجعاً كبيراً بسبب بيع أحد البنوك لاستثماره في أسهم إحدى شركاته الزميلة، وذلك بالإضافة إلى ضعف أداء سوق الأسهم لمعظم فترات العام. كما شهدت الأرباح المتأتية من عمليات الصرف الأجنبي تراجعاً طفيفاً خلال عام 2016.

ارتفاع صافي إيرادات الفوائد مع تراجع مستوى المخصصات

شهدت إيرادات الفوائد خلال عام 2015 نمواً قوياً بلغ نسبته 14% في عام 2016 مقارنة بالنمو في عام 2015 والذي بلغ 4.1% (*الشكل 3.7*). بناء على ذلك، ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 6.7% خلال عام 2016 مقارنة بنسبة 4.7% المسجلة في عام 2015. ورغم الانخفاض في الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 26.2% خلال عام 2016، إلا إن التراجع في مستوى المخصصات والمصرفات من غير الفوائد قد ساهم في تحقيق نمو إيجابي في صافي الإيرادات.

3.7

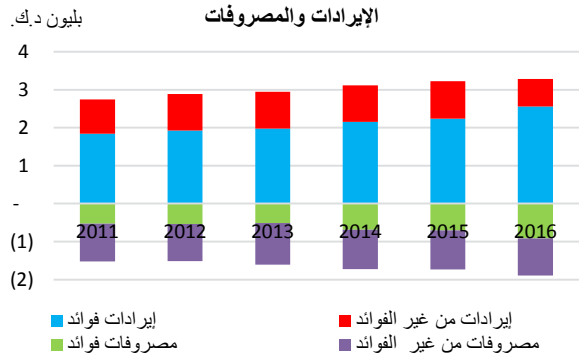

[12] فرق العائد على متوسط حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية – العائد على متوسط حقوق الملكية في القطاع المصرفي. الفارق السلبي يعني أن العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الإسلامية لا يزال أقل من مستوى القطاع المصرفي الكلي. وبالمثل، يتم تفسير العائد على متوسط الأصول.

وبصفة خاصة، فقد سجلت مخصصات خسائر القروض تراجعاً كبيراً خلال عام 2016 بنسبة 11.7%، وذلك على النقيض تماماً من الزيادة الكبيرة المسجلة خلال عام 2015 والبالغة نسبتها 20.8% (*الشكل 3.8*). وجدير بالذكر أن القيمة المطلقة لمخصصات خسائر القروض قد تراجعت من 617 مليون دينار كويتي في عام 2015 لتصل إلى 545.3 مليون دينار كويتي، وقد كان هذا التراجع أكبر بالنسبة للبنوك الإسلامية التي سجلت تراجعاً بنسبة 23.6% مقابل 4.5% للبنوك التقليدية خلال عام 2016.

3.8

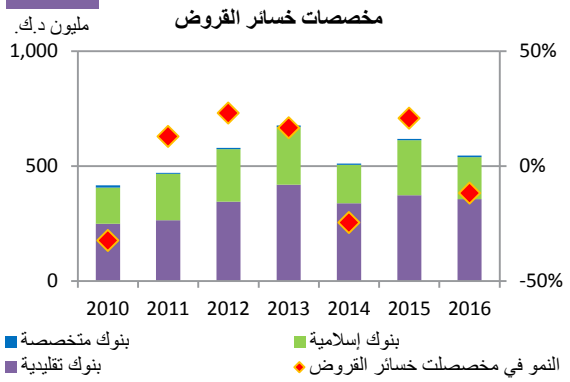

لا تزال البنوك التقليدية هي الأكثر كفاءة

شهدت الكفاءة التشغيلية للبنوك تراجعاً طفيفاً خلال عام 2016، متأثرة بالزيادة في نسبة التكلفة إلى الإيرادات من 40.7% في عام 2015 إلى 41.7% في عام 2016 (*الشكل 3.9*)، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى الزيادة في التكاليف التشغيلية للبنوك التقليدية بنسبة 8% مقارنة بالعام الماضي. أما بالنسبة للبنوك الإسلامية، فقد سجلت نسبة التكلفة إلى الإيرادات تحسناً خلال عام 2016، وهو ما يتضح من اتجاه تلك النسبة نحو الانخفاض.

3.9

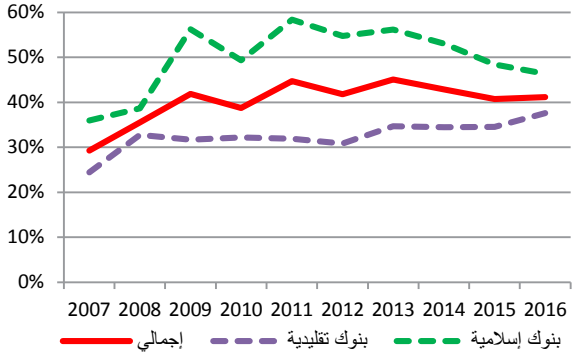

هذا ولا تزال كفاءة البنوك التقليدية في المتوسط تتخطى نسبياً كفاءة نظيراتها الإسلامية، رغم أن الفجوة بينهما آخذة في الانكماش، وذلك من حيث نسبة التكلفة إلى الإيرادات، والتي يعود ارتفاعها في البنوك الإسلامية إلى جملة من الأسباب أهمها: أولاً، أن البيئة التشغيلية للبنوك الإسلامية تُعد إلى حد ما أكثر تحدياً بسبب القيود الشرعية على بعض المنتجات / الخدمات بخلاف البنوك التقليدية مما يجعل حتى العمليات العادية مثل إدارة السيولة بمثابة تحدٍ للبنوك الإسلامية. ثانياً، تعتبر تكاليف المعاملات في البنوك الإسلامية أعلى عموماً بسبب المتطلبات القانونية والشرعية الواجبة لتنفيذ نفس العمليات. ثالثاً وأخيراً، ارتفاع مستوى المصروفات التشغيلية في البنوك الإسلامية الناتجة عن شركاتها التابعة غير المصرفية، والمرتبطة بطبيعتها بارتفاع المصروفات التشغيلية.

يظل معدل كفاية رأس المال قوياً وفق المقاييس الرقابية

استمرت البنوك الكويتية في الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال بفضل جهود بنك الكويت المركزي لضمان استقرار النظام المالي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال دوراً حاسماً. وخلال عام 2016، ارتفع معدل كفاية رأس

المال المجمع[13] للبنوك إلى 18.6% مقارنة بنسبة 17.5% في عام 2015 (*الشكل 3.10*). ورغم الانخفاض في معدل كفاية رأس المال في عام 2014 بسبب تطبيق معايير لجنة بازل 3 حول كفاية رأس المال، إلا إن البنوك كانت قادرة على زيادة رأس مالها على مدى العامين التاليين حتى في ظل التحديات الاقتصادية. وعليه، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك 18.6%، أي ما يفوق الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 13% لعام 2016.

ويعود الارتفاع الذي شهده معدل كفاية رأس المال إلى النمو القوي في رأس مال البنوك (بنسبة 10.3%) مقارنة بالنمو في أصولها المرجحة بالمخاطر (4%) في عام 2016. إضافة إلى ذلك، يبين تحليل قاعدة رأس المال لدى البنوك أنه وعلى الرغم من النمو الإيجابي في الشريحة 1 والشريحة 2، إلا أن الأولى قد شهدت زيادة حادة (7.7% و39.4% على التوالي). ونتيجة لذلك، زادت حصة الشريحة 2 بشكل طفيف إلى 10.4% في إجمالي رأس مال البنوك رغم أن الشريحة 1 لا تزال تمثل النسبة الأكبر (89.6%). ولا شك، فإن المعدل القوي لكفاية رأس المال فضلاً عن جودة الشريحة 1 يؤكد قدرة النظام المصرفي الكويتي على مواجهة سيناريوهات الضغوط مختلفة الشدة.

كما تكشف البيانات المتعلقة بالبنوك أن أدنى معدل لكفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك خلال عام 2016 قد بلغ 16.7%، أي ما يفوق الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 13% لعام 2016 (*الشكل 3.11*). وجدير بالذكر أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك لم ينخفض عن 14% خلال الأعوام السبعة الماضية، باستثناء عام 2014، حين تراجع إلى 13.5% بسبب تطبيق معايير لجنة بازل 3. فضلاً عن ذلك، انكمش الفرق بين أقل وأعلى معدل لكفاية رأس المال بين البنوك بصورة كبيرة على مر السنوات، وهو ما يدل على المستوى القوي لكفاية رأس المال لدى البنوك كافة.

معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية أفضل نسبياً

يكشف تصنيف البنوك الكويتية من حيث طبيعتها، إسلامية وتقليدية، عن أن الزيادة في معدل كفاية رأس المال لدى البنوك في عام 2016 تعود إلى الزيادة في معدل كفاية رأس المال للبنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء من 16.6% و17.0% إلى 17.6% و18.4% على التوالي (*الشكل 3.12*).

3.10

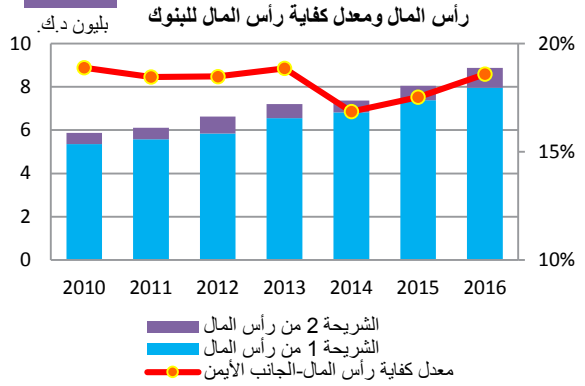

3.11

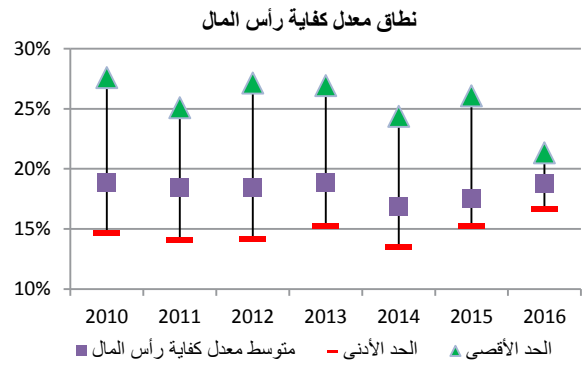

3.12

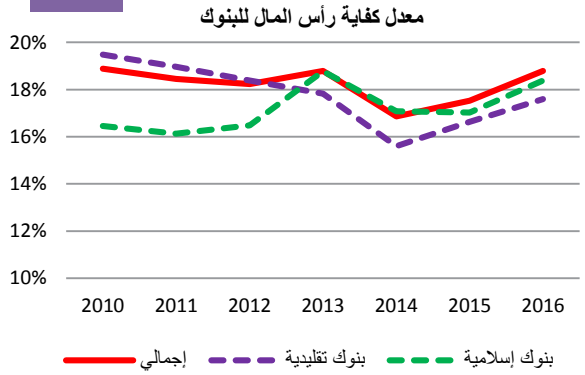

[13] تستند أرقام كفاية رأس المال في هذا القسم إلى تعليمات بازل 3 لعام 2014، وتستند إلى بازل 2 للسنوات السابقة. وبسبب التغير في منهجية احتساب كفاية رأس المال في عام 2014 (من بازل 2 إلى بازل 3)، يجب الأخذ بالاعتبار التغير في هذه المنهجية عند تفسير الاتجاه التاريخي.

وتكشف المؤشرات الأخرى لكفاية رأس المال عن اتجاهات مماثلة، حيث تم تسجيل ارتفاع على مستوى النظام في مختلف المؤشرات، ويعود السبب في ذلك إلى البنوك التقليدية والإسلامية معاً. ولا تزال البنوك الإسلامية تتمتع بمعدل أعلى لرأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر وأيضاً نسبة أعلى للشريحة 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية، ويعود ذلك جزئياً إلى معامل ألفا لديها بنسبة 50% وكذلك استخدام الأصول المؤجرة كأدوات لتخفيف المخاطر (*الجدول 3.1*). ومع ذلك، فإن هذا التصنيف الواسع للبنوك الإسلامية والتقليدية لا يعد بالضرورة مؤشراً للتغيرات بين البنوك في معدلات كفاية رأس المال.

الجدول 3.1: معدلات ملاءة البنوك بحسب الفئة

	رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر		الشريحة 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر		رأس المال إلى الأصول	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016
بنوك تقليدية	16.6%	17.6%	15.0%	15.4%	11.9%	13.1%
بنوك إسلامية	17.0%	18.4%	15.8%	16.9%	11.3%	12.2%
كل البنوك	17.5%	18.6%	16.1%	16.7%	11.8%	12.8%

تعزيز قدرة البنوك على استيعاب الخسائر

بفضل المستويات القوية لمعدلات كفاية رأس المال وارتفاع المخصصات، انخفض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض، ليصل إلى 7.4% في ديسمبر 2016 (*الشكل 3.13*). ورغم التراجع الذي سجلته كل من البنوك التقليدية والإسلامية، انخفض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال بشكل طفيف لدى البنوك التقليدية (7.2%) عن البنوك الإسلامية (7.9%). وأيضاً في حالة البنوك الإسلامية، فقد انخفض صافي القروض غير المنتظمة بنسبة 21.1% في عام 2016، وهو ما ساعد على مزيد من التراجع في معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال لديها.

3.13

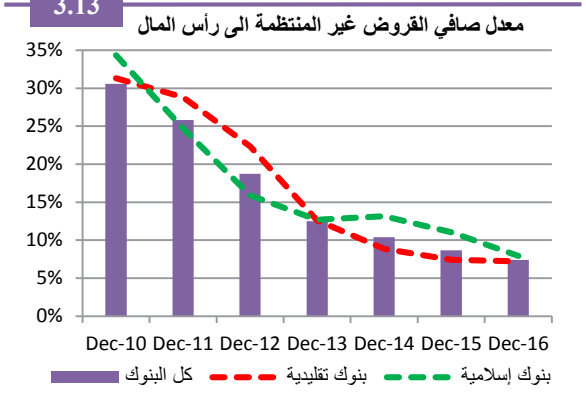

إضافة إلى النسب القوية لكفاية رأس المال لدى البنوك (قياس حساسية المخاطر)، بلغ معدل الرفع المالي[14] (قياس غير مرجح بالمخاطر) للقطاع المصرفي 10.1% كما في ديسمبر 2016. وهذه النسبة ليست فقط أعلى من الحد الأدنى العالمي البالغ 3% ولكن أيضاً أعلى من النسبة المقترحة من قبل الجهات التشريعية الأمريكية للبنوك ذات الأهمية النظامية والبالغة 6% (*الشكل 3.14*). وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة بين معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية والحد الأدنى العالمي المقترح بموجب توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية قد اتسعت خلال عام 2016، مما يعكس النطاق الرحب للمصدات التي يمكن للبنوك الكويتية أن تلجأ إليها لتوسعة محافظها الائتمانية دون مخالفة المعايير العالمية حول معدل الرفع المالي.

3.14

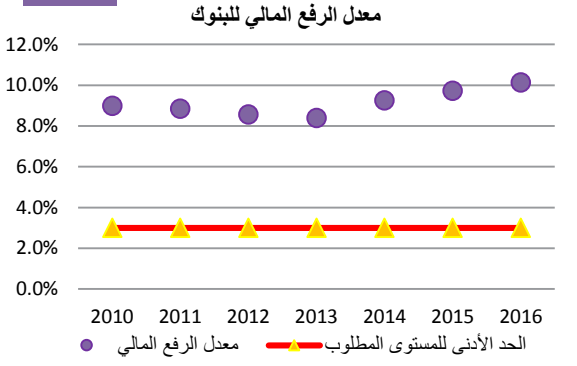

[14] الشريحة 1 من رأس المال / إجمالي الانكشافات (الغير مرجحة بالمخاطر، داخل وخارج الميزانية العمومية).

يقوم بنك الكويت المركزي بإجراءات داخلية لاختبارات الضغط بصورة ربع سنوية لتحديد مستوى مرونة ومقاومة كل بنك من البنوك والقطاع المصرفي ككل للصدمات (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى *المرفق 3.2* من تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012). ووفقاً للممارسات السابقة، فقد تم إجراء اختبارات الضغط ربع السنوية وفقاً للبيانات كما في ديسمبر 2016 بتطبيق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات مختلفة الشدة ولفترة ممتدة.

وتبين النتائج أن البنوك[15] بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام في عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية المختلفة (*الشكل 3.15*). ورغم تفاوت أثر الصدمات من بنك لآخر، إلا إن أدنى معدل لكفاية رأس المال بعد الصدمة قد بلغ 9.1%.

3.15

أثر صدمات الائتمان والسوق والسيولة

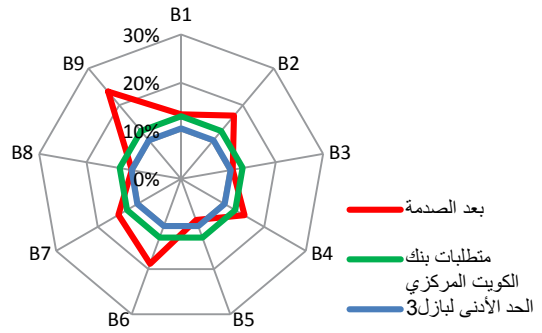

وبسبب زيادة حصة المحافظ الائتمانية من إجمالي قاعدة الأصول، يبدو أن البنوك أكثر تعرضاً لتراجع جودة محفظة القروض/التمويل، وخاصة في قطاعات محددة مثل قطاع العقار. ورغم ذلك، تكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مر السنين أن البنوك قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات حتى في تلك القطاعات، وذلك بضخ رؤوس أموال إضافية وبناء المزيد من المخصصات.

وبالنسبة لصدمات مخاطر السوق، تعرضت البنوك بشكل أكبر نسبياً لانخفاض أسعار الأصول بسبب الانكشافات بصورة مباشرة للاستثمار في الأسهم والعقارات، وبصورة غير مباشرة من خلال تغطية الضمانات. من جهة أخرى، ظل تعرض البنوك لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي محدوداً. وأخيراً، بينت الصدمات المتعلقة بأزمة السيولة أن البنوك لا تزال تتمتع بالسيولة حتى في أحوال ضغوط السيولة الشديدة، وهو ما يؤكد كفاية مستويات السيولة الحالية لدى البنوك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى إن مقاومة القطاع المصرفي للصدمات قد يتأثر بتحول البيئة التشغيلية إلى اتجاه سلبي واستمرار ذلك الاتجاه لفترة طويلة.

[15] تم حذف بنكين من الشكل 3.2 بسبب الارتفاع الكبير للغاية في معدل كفاية رأس المال لدى البنكين وأيضاً لضمان عرض معدل كفاية رأس المال لدى البنوك بشكل عادل.

الفصل (4)

الأسواق المحلية

4 الأسواق المحلية

للعام الثاني على التوالي، قرر بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016 رفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل إلى 2.5%، وهو المستوى الذي كان عليه في عام 2012. وتدل مؤشرات امتصاص السيولة ومعدلات الفائدة بين البنوك إلى وفرة السيولة بنهاية العام، ويعود ذلك جزئياً إلى تعافي أسعار النفط بعد اتفاق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض الإنتاج. ومع تحول الحكومة إلى القطاع المصرفي لتمويل جزء من احتياجات الموازنة، بلغ ما تم إصداره من الدين العام 2.95 بليون دينار كويتي في عام 2016 مقارنة بمبلغ 1.25 بليون دينار كويتي في عام 2015. ونتيجة لذلك، ارتفع رصيد الدين العام من نحو 1.6 بليون دينار كويتي في عام 2015 إلى 3.3 بليون دينار كويتي في عام 2016. وخلال نفس الفترة، انخفض إجمالي إصدارات سندات بنك الكويت المركزي/التورق المقابل بنسبة 11.5%. وبالنسبة لسوق صرف العملات الأجنبية، فقد تراجع سعر صرف الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 3.6% خلال عام 2016، بينما ارتفع أمام الجنيه الإسترليني واليورو بنسبة 16.8% و3.7% على التوالي، وذلك في ضوء اختلاف مسارات النمو الاقتصادي والسياسات النقدية في مختلف الاقتصادات الرئيسية التي أثرت على أسعار الصرف، في وقت تلقى فيه الجنيه الإسترليني ضربة قوية بعد التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والشكوك التي تحيط بنتائج المفاوضات التجارية الجارية. من جهة أخرى، أنهت بورصة الكويت العام على ارتفاع، حيث ارتفع المؤشر السعري بنسبة 2.4% متأثراً بتعافي أسعار النفط خلال الربع الأخير من العام مما ساعد السوق على تعويض خسائره خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام نفسه. ومع ذلك، فقد تراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 1.7% في حين ظل أداء المؤشر الوزني ثابتاً مما يعكس ضعف أداء الأسهم القيادية. وأخيراً، وبعد خمس سنوات متتالية من النمو الإيجابي خلال الفترة 2010-2014، شهد قطاع العقار تراجعاً للسنة الثانية على التوالي، وتباطأ النشاط من حيث عدد (21.4%) وقيمة الصفقات (23.1%). وعلى مستوى القطاع، تراجعت المبيعات في القطاعين السكني والاستثماري بنسبة 30.3% و33.4% على التوالي، في حين سجلت المبيعات في القطاع التجاري نمواً قوياً بنسبة 26.3%. ويعود التراجع في القطاع السكني جزئياً إلى زيادة المعروض من الوحدات السكنية من قبل الحكومة، مع زيادة في الطلب على الوحدات الصغيرة مما أدى إلى تراجع إجمالي المبيعات في قطاع الاستثمار. ورغم ذلك، فقد تراجعت أسعار العقار بشكل طفيف، وهو ما يؤكد وجود طلب فعلي ورغبة من المستثمرين في الاستمرار، إلا إن أي حدث مؤثر مثل التراجع الحاد في أسعار العقار، وهو ما لا يتوقع حدوثه، قد يعد اختباراً جدياً لمقاومة القطاع المصرفي للأزمات نظراً للانكشاف ثلاثي الأبعاد للبنوك على سوق العقار، من خلال القروض والاستثمارات والضمانات.

سوق النقد:

رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم ربع نقطة ليصل إلى 2.5%

للعام الثاني على التوالي، رفع بنك الكويت المركزي في شهر ديسمبر 2016 سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، ويعد سعر الخصم مقياس أساسي يعمل كمعدل مرجعي لاحتساب معدلات الفائدة الأخرى على مختلف أنواع التسهيلات بالدينار الكويتي[16] (*الشكل 4.1*). وجاء قرار

4.1

معدل سعر الخصم والتضخم (%)

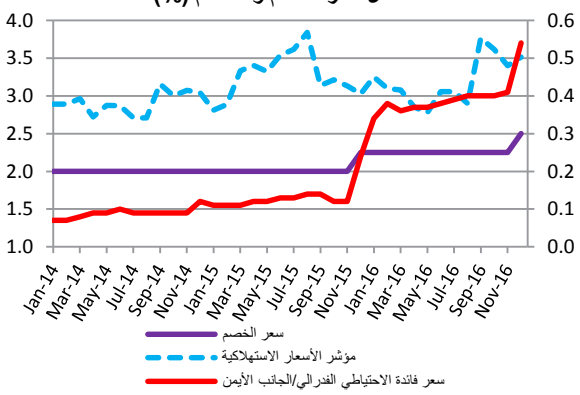

[16] على سبيل المثال، يمكن للبنوك تحميل نسبة لا تزيد عن 3% فوق معدل الخصم على القروض الاستهلاكية والإسكانية، ونسبة لا تزيد عن 2.5% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال فترة أقل من سنة، ونسبة لا تزيد عن 4% فوق معدل الخصم على القروض التجارية التي تستحق خلال أكثر من سنة.

بنك الكويت المركزي في 14 ديسمبر 2016 برفع معدل الخصم من 2.25% إلى معدله الحالي والبالغ 2.5% مباشرة بعد إعلان البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن رفع سعر الفائدة بمعدل ربع نقطة، وذلك للمرة الثانية خلال عقد تقريباً. وبموجب تلك الزيادة الثانية في سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، وصل سعر الخصم إلى 2.5% ليعود إلى نفس المستوى الذي كان عليه في أكتوبر 2012.[17]

ومع بقاء معدل التضخم ضمن نطاق 3.5%، فإن الاتجاه السائد للأسعار لم يكن ليتطلب أي تغيير في معدل الخصم، حتى أثر رفع أسعار الوقود في سبتمبر 2016 قابله تراجع في تضخم أسعار المواد الغذائية والسكن. ومع ذلك، فإن رفع سعر الفائدة جاء ليؤكد التزام بنك الكويت المركزي بالمحافظة على جاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، وخاصة مع المقارنة بالمستويات التاريخية المتدنية لأسعار الفائدة في كثير من الدول المتقدمة. وبصفة عامة، فإنه من غير المتوقع أن يكون لرفع سعر الخصم بهذا القدر أثر ملموس على الاقتراض، بل من شأنه أن يدعم جهود البنوك في جذب المزيد من الودائع بالعملة الوطنية.

ومع هذا الرفع لسعر الخصم، تقلص الهامش بين متوسط سعر الفائدة المرجح على القروض بالدينار الكويتي ومتوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع بالدينار الكويتي بشكل طفيف ليصل إلى متوسط 2.85 نقطة مئوية، مقارنة بـ 2.87 نقطة مئوية في عام 2015 (*الشكل 4.2*). ويعود هذا التراجع المحدود في الهامش بشكل كبير إلى تحسن متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع بالدينار الكويتي الذي ارتفع إلى 1.62% مقارنة بما نسبته 1.50% في عام 2015. من جهة أخرى، ظل متوسط سعر الفائدة المرجح على القروض بالدينار الكويتي ثابتاً خلال عام 2016.

أما في سوق الودائع المبادلة بين البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع المقومة بالدينار الكويتي اتجاهاً تصاعدياً مع بداية عام 2016، على خلفية أول قرار لبنك الكويت المركزي برفع معدل الخصم في ديسمبر 2015. ولكن مع تحسن أوضاع السيولة بعد تعافي أسعار النفط، بدأت أسعار الفائدة في التراجع (*الشكل 4.3*)، ثم لتشهد مزيداً من التراجع خلال الربع الأخير من العام بعد اتفاق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض الإنتاج مما ساعد على ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم وفرة السيولة. ورغم قرار بنك الكويت المركزي برفع معدل الخصم مرة أخرى بعد قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة في ديسمبر 2016، إلا إن أسعار الفائدة بين البنوك استمرت في التراجع مما يعكس تحسن الأوضاع

4.2

المتوسط المرجح لأسعار الفائدة بالدينار الكويتي (%)

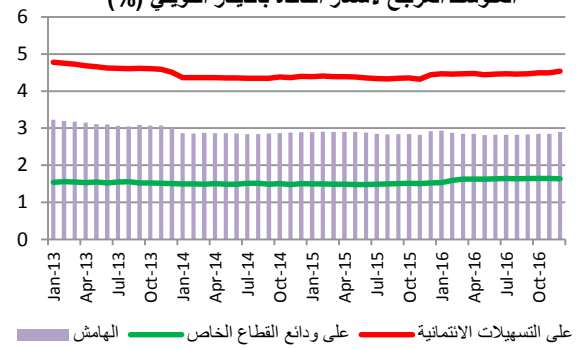

4.3

أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك (%)

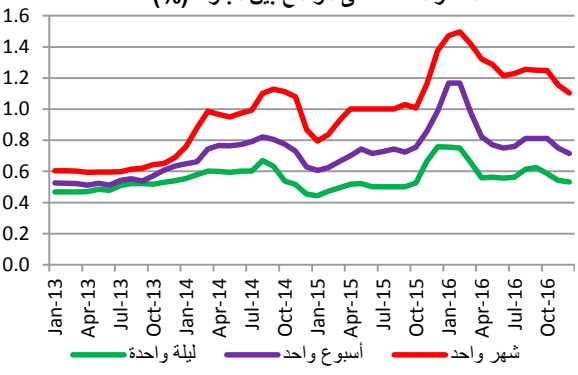

[17] في 3 أكتوبر 2012، قرر بنك الكويت المركزي خفض معدل الخصم بمعدل 50 نقطة أساس ليصل إلى 2% من 2.5%.

السائدة، حيث أقفل سعر الفائدة لفترة شهر واحد عام 2016 عند مستوى 1.1% مقارنة بنسبة 1.4% في ديسمبر 2015.

ومع تحسن أوضاع السيولة، شهد امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي ارتفاعاً بنهاية الربع الأخير من عام 2016 مقارنة بعام 2015 (*الشكل 4.4*). وبصفة خاصة، زادت حصة التدخلات بصورة كبيرة مقارنة بالتورق[18]، بما تمثل 71.3% من إجمالي الامتصاص في عام 2016 مقارنة بما نسبته 48.1% في عام 2015. إضافة إلى ذلك، فإن البيانات المصنفة بحسب فترات الاستحقاق تؤكد تراجع حصة التورق لفترة أسبوع بصورة كبيرة خلال العام. وبصفة أساسية، فقد استمرت العمليات النقدية لبنك الكويت المركزي في الحفاظ على كفاية السيولة النظامية مع تهدئة التقلبات الناجمة عن الفروق الدورية في حجم الأموال المودعة أو المسحوبة من النظام المصرفي.

4.4

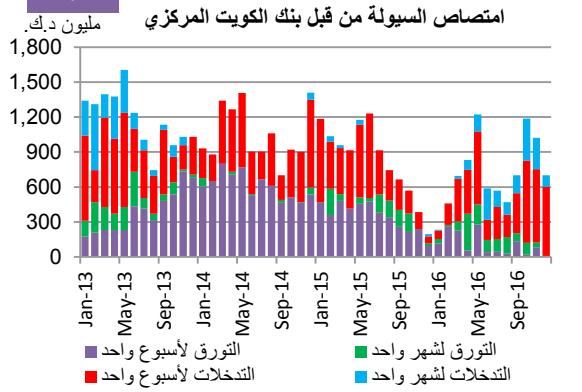

تراجع إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات بنسبة 11.5%

شهد إجمالي إصدارات بنك الكويت المركزي من السندات / التورق المقابل[19] خلال عام 2016 تراجعاً بنسبة 11.5%، حيث بلغ 8,405 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 9,500 مليون دينار كويتي في عام 2015 (*الشكل 4.5*). وقد سجلت الإصدارات بأجل استحقاق 3 أشهر و6 أشهر انخفاضاً حاداً بنسبة 11.4% و11.8% على التوالي. وبنهاية عام 2016، بلغ إجمالي الرصيد القائم لسندات بنك الكويت المركزي/التورق المقابل لكل الفترتين 2,685 مليون دينار كويتي.

4.5

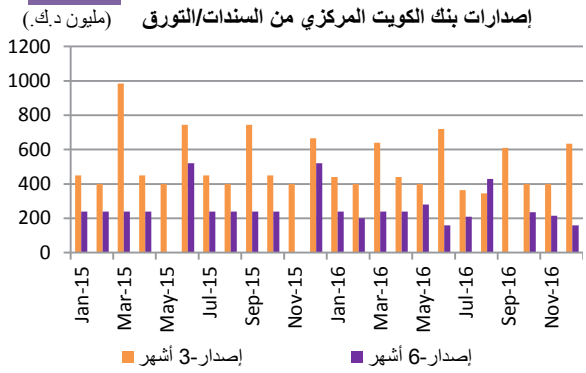

زيادة إصدارات سندات الخزانة والتورق المقابل

مع قرار الحكومة للتوجه نحو القطاع المصرفي لتمويل جزء من احتياجات الموازنة، فقد شهد عام 2016 زيادة كبيرة في إصدارات سندات الخزانة ومثيلاتها الإسلامية (*الشكل 4.6*)، حيث تم خلال العام إصدار سندات خزانة بقيمة 1,640 مليون دينار كويتي، إضافة إلى أدوات تورق بقيمة 1,310 مليون دينار كويتي. ولا شك فإن إصدار السندات التقليدية والإسلامية لم يسمح للحكومة فقط بالحصول على التمويل اللازم من القطاع المصرفي، ولكنه أتاح للبنوك فرصة للاستثمار في أوراق حكومية خالية من المخاطر، وخاصة بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تواجه

4.6

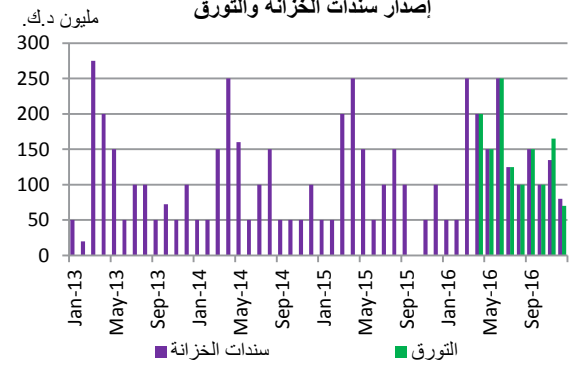

[18] هي أداة مهمة لإدارة السيولة حيث تقوم البنوك بإيداع فائض السيولة لدى بنك الكويت المركزي على المديين القصير والطويل باستخدام آلية مماثلة لمرابحة السلع.

[19] استخدمت أدوات التورق في عام 2016. ففي الشكل 4.5، البيانات السابقة لعام 2016 تتضمن فقط سندات بنك الكويت المركزي.

صعوبات في الحصول على أصول سائلة عالية الجودة لغرض الاستثمار.

وبالنسبة لأذونات الخزانة، وللعام الرابع على التوالي، لم يعمد بنك الكويت المركزي إلى أي إصدار جديد، حيث كان آخر إصدار لأذونات الخزانة بأجل استحقاق 3 أشهر في يوليو 2012، في حين توقف إصدار أذونات الخزانة بأجل استحقاق 6 أشهر منذ عام 2009. ويمكن تفسير عدم إصدار أذونات الخزانة إلى التوجه بشكل أكبر نحو استخدام سندات بنك الكويت المركزي ذات آجال أقصر والتي تضمن لبنك الكويت المركزي مزيداً من المرونة ورقابة أكبر من حيث توزيع السندات على نطاق أوسع، وتحديد المعدلات المستهدفة.

ومن حيث الفترة، فقد تراوحت فترات إصدار السندات / التورق المقابل بين سنة واحدة إلى 7 سنوات، حيث تمثل الأولى الحصة الأكبر نسبياً من مجموع الإصدارات (*الشكل 4.7*). وفي المجمل، تم إصدار سندات / تورق بأجل استحقاق سنة واحدة بقيمة 1,500 مليون دينار كويتي خلال العام مقارنة بإصدارات بقيمة 1,100 مليون دينار كويتي في عام 2015. والأكثر أهمية، فقد بلغت إصدارات الأدوات بأجل استحقاق 2 إلى 7 سنوات 1,450 مليون دينار كويتي، وهو المستوى الأعلى للإصدارات خلال الأعوام الأخيرة. لذلك، فإن مزيداً من الإصدارات للسندات / التورق بأجل أطول من شأنه أن يساعد على تمديد منحنى العائد السيادي لفترات أطول، مما يساعد أيضاً في تزويد السوق بمؤشر لتسعير ديون الشركات. كما أن هذا التوجه يمكن الحكومة من ترشيد مدفوعات الفوائد في ظل تزايد أسعار الفائدة مع الحد من مخاطر أي تغيرات.

4.7

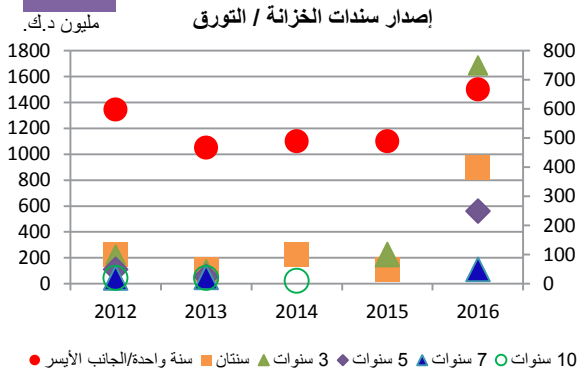

سوق الصرف الأجنبي:

ارتفاع الدولار الأمريكي وتراجع الدينار الكويتي

شهد سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي تحسناً طفيفاً خلال الربعين الأول والثاني من عام 2016، وليبقى مستقراً نسبياً خلال الربع الثالث. ومع ذلك، فقد أنهى الدينار الكويتي السنة بانخفاض طفيف بنسبة 0.9% مقابل الدولار الأمريكي (*الشكل 4.8*). وبصفة عامة، كانت التقلبات في سعر الصرف أقل وتراوحت ضمن هامش ±0.2%.

أما في سوق العملات الرئيسية، فقد استمر الدولار الأمريكي في ارتفاعه أمام عدد من العملات الأخرى. وساهمت عدة عوامل في ارتفاع الدولار الأمريكي منها التباين المتزايد في مسارات النمو بين الاقتصادات المتقدمة وزيادة الاختلافات في سياساتها النقدية. وخلال عام 2016، شهد الاقتصاد الأمريكي دفعة أخرى، وتراجع

4.8

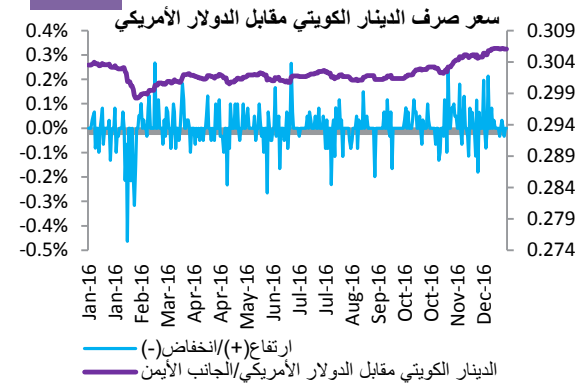

معدل البطالة إلى 4.6%، وهو أقل معدل للبطالة منذ عام 2007، على عكس باقي دول العالم المتقدمة التي سار النمو فيها بمعدل أبطأ رغم بعض التحسن. كما قرر الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، مدعوماً بتحسن الوضع الاقتصادي، رفع سعر الفائدة بمعدل ربع نقطة مئوية في ديسمبر 2016، وهو ثاني قرار برفع سعر الفائدة خلال عقد من الزمن (حيث كانت المرة الأولى في عام 2015). ومع ذلك، استمرت البنوك المركزية الأخرى مثل بنك اليابان والبنك المركزي الأوروبي في تحرير السياسات النقدية بشكل كبير لمواجهة مخاطر الانكماش الاقتصادي وتحفيز الائتمان ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

4.9

أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي
(معاد تحديدها)

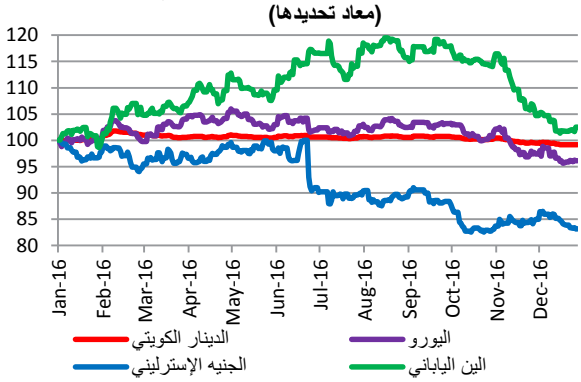

وعلى خلفية هذا التراجع، استمر الدولار الأمريكي في الاتجاه التصاعدي مقابل عدد من العملات الأخرى، ولكن الانخفاض في سعر الدينار الكويتي كان طفيفاً إلى حد ما، حيث ظل سعر الصرف مستقراً إلى حد كبير (*الشكل 4.9*). وعلى وجه التحديد، تراجع الدينار الكويتي أمام الدولار الأمريكي بحوالي 0.9% في عام 2016 مقارنة بتراجع أيضاً بنسبة 3.6% في عام 2015. ورغم التراجع الطفيف الذي شهده الجنيه الإسترليني خلال الشهرين الأولين من السنة، إلا إن قيمته قد هبطت فجأة أمام الدولار الأمريكي بعد استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي في 23 يونيو 2016. وحتى في الأشهر الأخيرة، استمرت حالة الشك بشأن نتائج مباحثات المملكة المتحدة الوشيكة مع شركائها التجاريين وأثر تلك المباحثات على القدرة التنافسية للدولة في الضغط على أداء الجنيه الأسترليني. وأنهى سعر صرف اليورو السنة على انخفاض بنسبة 4% مع استمرار البنك المركزي الأوروبي في برنامج شراء السندات.

ومع ذلك، استفاد الين الياباني من الأوضاع المستقرة التي يتمتع بها رغم التيسير الكمي المفرط المقرر من قبل بنك اليابان، حيث شهد الين الياباني ارتفاعاً ثابتاً حتى سبتمبر 2016. وبعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، انخفضت جميع العملات الرئيسية أمام الدولار الأمريكي على أمل تحقيق نمو أقوى في ظل الإدارة الجديدة للبيت الأبيض، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مع قرار الاحتياطي الفدرالي رفع سعر الفائدة في ديسمبر 2016، وكذلك مدعوماً بتوقعات السوق التي أشارت إلى احتمالات أخرى برفع سريع لسعر الفائدة في عام 2017.

ويعود الفضل في الانخفاض الطفيف في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي إلى سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات وليس فقط بالدولار الأمريكي والتي لولاها لكان الوضع مختلفاً. من جهة أخرى، ارتفع الدينار الكويتي مقابل الجنيه الإسترليني واليورو بنسبة 16.8% و3.7% على التوالي، حيث كان

ارتفاع الدينار الكويتي أمام اليورو على وجه التحديد كبيراً وخاصة بعد نتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي والتداعيات التي أعقبت ذلك (*الشكل 4.10*).

ومما لا شك فيه، فإن سياسة ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات كانت بمثابة الدرع الواقي للكويت من التضخم المستورد Imported Inflation نتيجة التقلبات في تلك العملات، بل وكانت أيضاً ضماناً لاستقرار سعر الصرف، حيث تم تحييد صافي الأثر الناتج عن التقلبات في أسعار الصرف. ويفسر ذلك استمرار بنك الكويت المركزي في ربط الدينار الكويتي منذ مايو 2007 بسلة موزونة غير معلن عن مكوناتها من عملات الدول التي ترتبط مع دولة الكويت بعلاقات مالية وتجارية هامة.

4.10

الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية

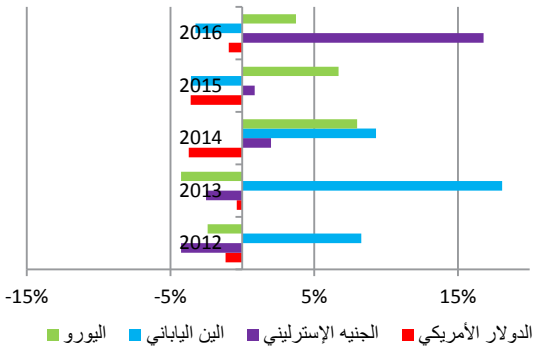

بورصة الكويت:

اللون الأخضر يكسو البورصة بنهاية العام بفضل أرباح الربع الأخير

أنهى المؤشر السعري لبورصة الكويت عام 2016 بمكاسب إيجابية بلغت 2.4% رغم الأداء المتقلب الذي بدأ به العام وإقفال فترة التسعة أشهر الأولى على تراجع (*الشكل 4.11*). ورغم التحسن الطفيف في أداء المؤشر السعري ، إلا إن هذا الأداء كان أفضل بشكل ملحوظ مقارنة بالتراجع المسجل في عام 2015 والبالغ نسبته 14.1%. أما المؤشر الوزني، وهو مؤشر رئيسي آخر يعبر على نحو أفضل عن الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، فقد كان أداؤه مستقراً في المجمل، محققاً ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.42%% خلال السنة. وأخيراً، سجل مؤشر كويت 15 والذي يغطي أفضل 15 شركة مصنفة من حيث السيولة ورأس المال، تراجعاً بنسبة 1.71% خلال عام 2016 بسبب التراجع المسجل في 11 سهماً من أصل 15. ونظراً لعدم وجود محفزات محلية قوية، فقد ظهرت عدة عوامل مثل تقلبات أسعار النفط، وتباين السياسات النقدية للبنوك المركزية الرئيسية، وتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة المخاطر المالية في الصين وارتفاع حدة المخاطر الجيوسياسة، لتضيف مزيداً من الشكوك التي أثرت في رغبات المستثمرين. وحتى على المستوى المحلي، فقد ألقت الأوضاع الاقتصادية بظلالها على المزاج والشعور العام، أخذاً في الاعتبار اعتماد الكويت وبشكل كبير على المنتجات الهايدروكربونية كمصدر رئيس للدخل. لذلك، فلا غرابة في تراجع أسعار الأسهم بالتزامن مع أي هبوط في أسعار النفط (*الشكل 4.12*).

4.11

المؤشر السعري لبورصة الكويت

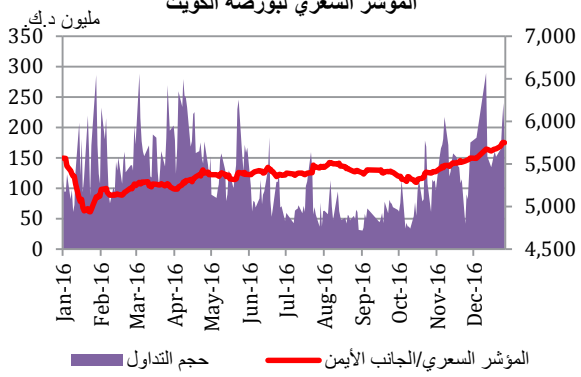

4.12

بورصة الكويت وأسعار النفط

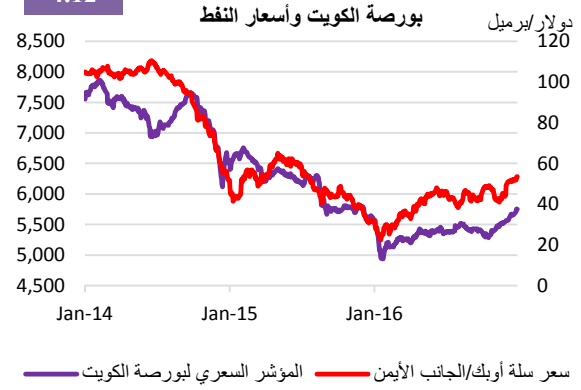

تسجيل أداء مستقر مع تراجع المؤشرات الوزنية (*الشكل 4.13*)، فسجلت المؤشرات الثلاثة خسائر منذ بداية السنة حتى الربع الثالث، ثم بدأت في التعافي خلال الربع الأخير من السنة بعد ارتفاع أسعار النفط. وأقفل المؤشر السعري العام على نتائج أكثر إيجابية من المؤشرين الآخرين، مما يدل على تحسن أداء أسهم الشركات الصغيرة. وأيضاً كان أداء المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 أفضل نسبياً مقارنة بعام 2015، حين سجل كلا المؤشرين تراجعاً بنسبة 13% و15% على التوالي.

4.13

مؤشرات بورصة الكويت (معاد تحديدها)

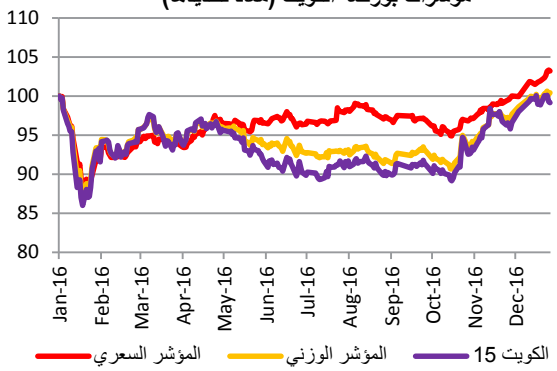

البيانات الشهرية تعكس بداية ضعيفة ثم أداء إيجابي بنهاية العام

استهلت بورصة الكويت عام 2016 بأداء سلبي في يناير 2016 على خلفية ضعف الأداء في عام 2015، حين شهد المؤشر السعري تراجعاً بنسبة 14.1% (*الشكل 4.14*)، وساهم في ذلك أيضاً، ولو جزئياً، تراجع أسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وفي شهر فبراير بدأ السوق المحلي في التعافي نسبياً مع ارتفاع أسعار النفط رغم تراجع الأسواق العالمية بسبب المخاوف التي كان تحوم حول نمو الاقتصادات الرئيسية. وشهد شهر مارس أداءً باهتاً مع تحقيق المؤشر السعري والمؤشر الوزني تحسناً طفيفاً. وإجمالاً، شهد الشهران الأخيران من الربع الأول أداءً أفضل بسبب ارتفاع أسعار النفط، رغم النتائج المالية غير المرضية للشركات المدرجة في بورصة الكويت. وعلى وجه الخصوص، أظهرت قطاعات العقار والخدمات غير المالية علامات على ضعف الأداء.

4.14

التغير الشهري لمؤشرات البورصة

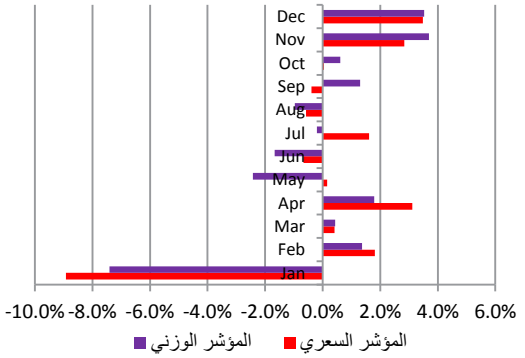

وخلال الربع الثاني من عام 2016، حققت بورصة الكويت نتائج جيدة في شهر أبريل، ولكن تبقى هذه النتائج غير مرضية على الإطلاق إذا ما قورنت بالأسواق الإقليمية مثل دبي وعمان (*الشكل 4.15*)، حيث تلاشت كل هذه المكاسب مع التحول السلبي في مؤشرات بورصة الكويت في شهري مايو ويونيو ليقفل السوق في النصف الأول من العام على تراجع بنسبة 4.5% منذ بداية العام حتى تاريخه.

4.15

أداء أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (معاد تحديدها)

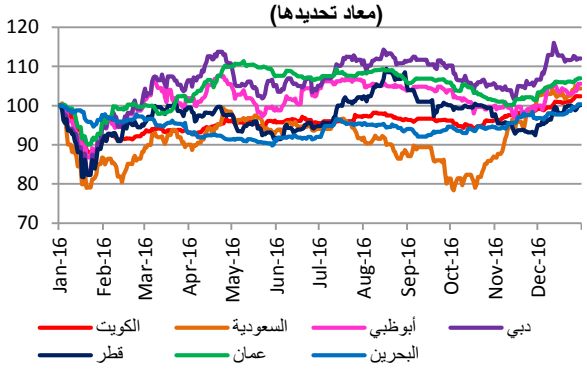

ومع بداية النصف الثاني من عام 2016، غلب التباطؤ على أداء السوق مع حلول شهر رمضان متزامناً مع فصل الصيف. وظل حجم التداول محدوداً حتى شهر سبتمبر مما أدى إلى خسائر منذ بداية العام حتى تاريخه على كافة المؤشرات الثلاثة في بورصة الكويت، ثم تعافى السوق في نهاية الأمر في شهري نوفمبر وديسمبر مسجلاً أرباحاً جيدة وخاصة بعد ارتفاع النفط عقب اتفاق أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض الإنتاج. وأيضاً، ساعد بيع أسهم شركة أمريكانا إلى مستثمر من دولة الإمارات العربية المتحدة في تعافي السوق. ورغم هذا التعافي في الربع الأخير من عام 2016، إلا إن المؤشر السعري أنهى

العام دون سقف 6,000 نقطة والذي على ما يبدو سيكون المستوى الطبيعي الجديد. وفي حقيقة الأمر، فإن المؤشر السعري لم يسبق أن تجاوز حاجز 8,000 نقطة منذ عام 2008 عندما هوى بعد أن كان قد لامس 15,000 نقطة (*الشكل 4.16*).

ظلت القيمة السوقية دون تغيير في عام 2016

بسبب الأداء الضعيف للبورصة المحلية، فقد ظلت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة مستقرة عند 26.2 بليون دينار كويتي في عام 2016 (*الجدول 4.1*)، إلا إن نشاط التداول تراجع بشكل كبير مثلما كان الحال في أسواق مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد طال هذا التراجع أيضاً المؤشرات الأخرى مثل إجمالي قيمة التداول، وإجمالي حجم وعدد الصفقات. فعلى سبيل المثال، انخفض إجمالي قيمة التداول وإجمالي حجم التداول بنسبة 26.4% و27% على التوالي خلال عام 2016. وانخفض عدد الشركات المدرجة من 190 إلى 185 شركة خلال السنة.

ويكشف أداء السوق المحلي بالنسبة لمختلف القطاعات عن تراجع حاد في بداية عام 2016، أعقبه توجهات متباينة في الأداء، حيث سجلت بعض القطاعات نتائج ضعيفة، في حين قطاعات أخرى أرباحاً جيدة وخاصة مع نهاية السنة. وعلى وجه الخصوص، أنهى قطاعا الصناعة والاتصالات السنة بارتفاع بلغت نسبته 17.9% و11.3% على التوالي (*الشكل 4.17*)، حيث حققت معظم الشركات الكبرى في القطاع الصناعي أرباحاً، في حين عوضت الأرباح التي حققتها أسهم شركتي زين وOoredoo خسائر أسهم شركة فيفا. من جانبه، حقق قطاع الخدمات المالية أرباحاً بلغت نسبتها 3.3% مع تأثر شركات الاستثمار بالأداء الضعيف لأسواق الأسهم في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وانخفاض إيرادات الأتعاب بسبب تراجع نشاط التداول.

ومن بين القطاعات التي تكبدت خسائر خلال السنة قطاع النفط والغاز الذي سجل أسوأ أداء متراجعاً بنسبة 15.2% في ظل استمرار التقلبات في أسعار النفط. أما القطاع المصرفي، والذي يمثل نصف رأس مال السوق تقريباً، فقد هبط أداؤه بنحو 7% رغم الأرباح الجيدة التي حققتها، حيث سجلت بعض البنوك نمواً مضاعفاً في الأرباح، في حين حققت بعضها الآخر خسائر. ومع ذلك، فقد تحسنت أرباح البنوك، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الأرباح لمرة واحدة من بيع أصول من قبل أحد البنوك خلال نفس الفترة من السنة الماضية (الربع الأول من عام 2015). أما قطاع العقار، ورغم التعافي الملموس خلال الربع الأخير من عام 2016، فقد أنهى العام على تراجع بنسبة 4.8% مع تباطؤ نشاط المبيعات وتراجع الأسعار في سوق العقار المحلي مما ألقى بظلاله على النتائج.

4.16

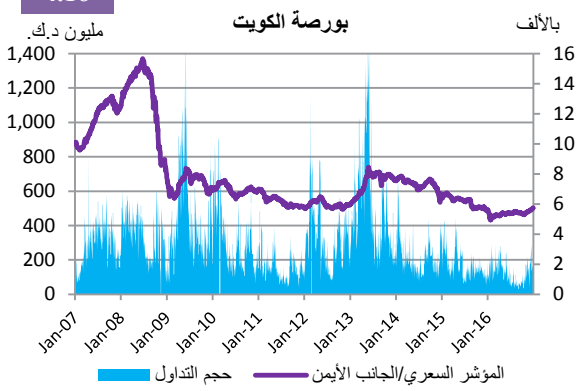

الجدول 4.1: المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت

	2013	2014	2015	2016
المؤشر السعري	7549.5	6535.7	5615.1	5748.1
أعلى سعر	8430.7	7863.0	6755.1	5753.4
أدنى سعر	5934.2	6115.6	5571.9	4936.5
القيمة السوقية الرأسمالية (بليون د.ك)	31.0	29.7	26.2	26.2
إجمالي قيمة التداول (بليون د.ك)	11.1	6.1	3.9	2.9
إجمالي حجم التداول (بليون)	126.5	53.0	41.5	30.3
عدد الصفقات (بالألف)	2,136	1,186	961	713
عدد الشركات المدرجة بالسوق	196	193	190	185

4.17

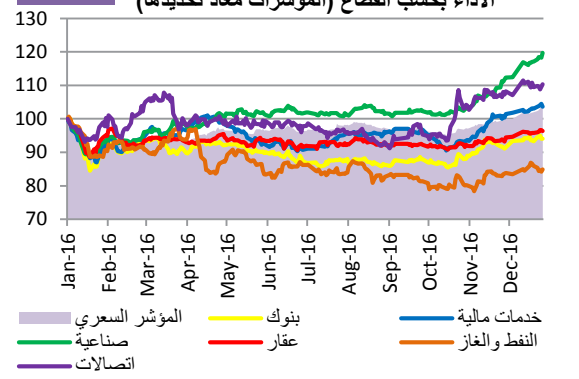

قطاعان فقط يستحوذان على ثلثي حجم السوق تقريباً

استحوذ كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع العقار معاً على حوالي 62.7% من المتوسط الشهري لحجم السوق خلال عام 2016، مقارنةً بحصتهما السابقة التي بلغت 69.3% خلال عام 2015. وتراجعت أحجام السوق مع اقتراب فصل الصيف الذي تزامن مع شهر رمضان المبارك، مما أدى إلى ضعف الثقة، رغم الارتفاع المسجل في الربع الأخير من عام 2016 (*الشكل 4.18*). ويشير مستوى التركز المرتفع من حيث حجم السوق إلى استمرار عمق السوق عند مستويات منخفضة. وتستحوذ قطاعات البنوك والصناعة والاتصالات على حصة بلغت نحو 12.5% و8.7% و6.4% على التوالي من إجمالي حجم السوق. وبالتالي، فإن إجمالي القطاعات الخمسة المذكورة أعلاه تشكل مجتمعة حوالي 90.3% من إجمالي السوق من حيث الحجم.

4.18

حجم السوق بحسب القطاع (المتوسط الشهري)

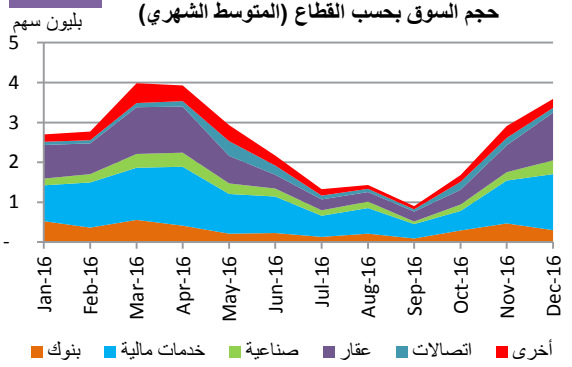

السوق أقل تركزاً إلى حد ما من حيث القيمة

بالنظر إلى متوسط قيمة التداولات الشهرية، فإن قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية يستحوذان على 54% من إجمالي قيمة السوق من حيث المتوسط الشهري لعام 2016 مقارنة بما نسبته 47.1% في السنة السابقة. وعلى العكس، وقياساً بحجم السوق، يستحوذ قطاع البنوك على حصة كبيرة من متوسط قيمة تداولات السوق بنسبة 34.3% (*الشكل 4.19*). من جهة أخرى، انخفضت حصة قطاع الاتصالات خلال عام 2016 لتصل إلى 10.5% مقارنة بنسبة 15.3% في عام 2015. ولم يختلف الحال كثيراً بالنسبة لقطاع العقار الذي استمرت حصته في التراجع لتصل إلى 12.3% من متوسط قيمة التداولات الشهرية مقارنة بنسبة 16.7% خلال عام 2015.

4.19

قيمة السوق بحسب القطاع (المتوسط الشهري)

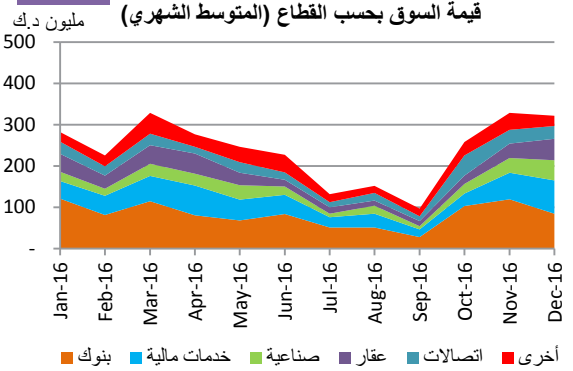

سوق العقار:

تباطؤ السوق للسنة الثانية على التوالي[20]

استمر قطاع العقار في التباطؤ من حيث قيمة المبيعات، وذلك للسنة الثانية على التوالي بعد خمس سنوات متتالية من النمو (2010-2014)، وتراجعت المبيعات من حيث عدد المعاملات. ويشير هذا التوجه إلى تراجع المبيعات من حيث العدد قبل أن يتراجع حجمها، وهو ما يعني فترة من ارتفاع الأسعار مع قلة في المعروض وارتفاع في حدة المضاربات (2013-2014).

[20] يعتمد هذا القسم على بيانات وزارة العدل وبنك الائتمان الكويتي. وما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك، تم استخدام بيانات العقود (الصفقات المسجلة لدى وزارة العدل) واستبعاد البيانات من أي وكالات.

وخلال عام 2016، تراجعت المبيعات بنسبة 23.1% لتصل إلى 2.3 بليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 3 بليون دينار كويتي في عام 2015[21] (*الشكل 4.20*). وبالمثل، استمر عدد المعاملات في الانخفاض ليصل إلى 4,262 معاملة في عام 2016 مقابل 5,424 معاملة في عام 2015. وفي واقع الأمر، فإن هذا العدد كان أقل عدد للمعاملات مسجل خلال عقد من الزمن تقريباً، وأقل من 50% من أعلى مستوى وصل له (9,554 في عام 2012). وقد بدا جلياً ميل المستثمرين للصفقات الاستثمارية صغيرة الحجم، وخاصة في القطاع الاستثماري[22] (الشقق/المباني)، وخاصة في قطاع الاستثمار، لا سيما في ظل عزوف المستثمرين عن الدخول في استثمارات كبيرة بسبب الضغوط الناجمة عن الأحوال الاقتصادية المضطربة.

4.20

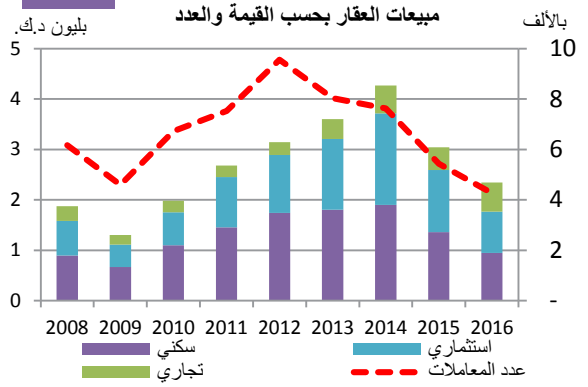

تراجع حاد في القطاعين السكني والاستثماري!

تؤكد الاتجاهات السائدة في مختلف قطاعات العقار أن التراجع في سوق العقار كان سببه التراجع في القطاعين السكني والاستثماري. على سبيل المثال، تراجع قطاع العقار السكني، والمعروف أيضاً بالسكني الخاص، بنسبة 30.3% خلال عام 2016 بعد التراجع المسجل أيضاً خلال عام 2015 بما نسبته 28.4% (*الشكل 4.21*). وبغض النظر عن هبوط أسعار النفط، وهي التحديات التي لا تزال تلقي بظلالها على ثقة المستثمر، فقد تفاقمت مشكلة ضعف المبيعات في القطاع السكني بزيادة توزيع الحكومي لقسائم الأراضي. وتحديداً، قامت الهيئة العامة للرعاية السكنية بتوزيع أكثر من 12,000 قسيمة من الأراضي خلال عام 2016 مقارنة بعدد 15,240 وحدة سكنية (منزل، شقة، قسيمة) خلال عام 2015.

4.21

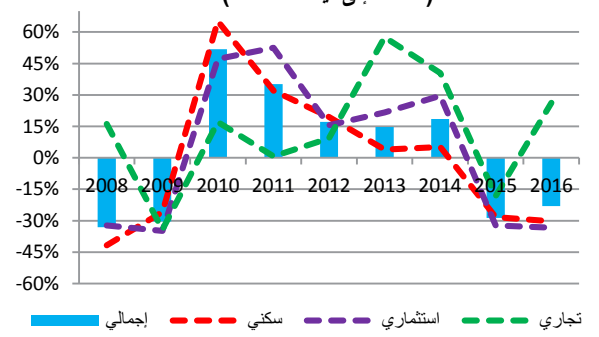

وقد جاء التراجع في قطاع العقار الاستثماري بنسبة 33.4% بعد تراجع مماثل بنسبة 32.3% في عام 2015، مما أدى إلى زيادة المعروض من العقارات الاستثمارية، وتباطؤ الزيادة في أعداد العمالة الوافدة، والميل نحو الشقق الاستثمارية الأقل سعراً، ومن ثم تزايد مخاوف المستثمرين وعزوفهم عن تحمل المخاطر بسبب التحديات الاقتصادية وتقلب المزاج العام وتراجع المبيعات.

من جهة أخرى، فقد سجل العقار التجاري، وهو أكثر القطاعات العقارية تقلباً، نمواً فاق التوقعات بنسبة 26.3% مقارنة بتراجع بلغت نسبته 18.3% في عام 2015، على الرغم من أن عدد المعاملات لم يختلف تقريباً خلال العامين. وعموماً، فإن التقلبات الحادة في هذا القطاع أمر طبيعي بسبب العدد المحدود من المعاملات ذات القيمة

[21] يشمل إجمالي مبيعات القطاعات السكني والاستثماري والتجاري فقط.

[22] يمكن تقسيم سوق العقار إلى أربع فئات هي السكني (الخاص)، والاستثماري، والتجاري، وأخرى (انظر الشكل 4.24 للتعرف على حصة كل قطاع من هذه القطاعات).

المرتفعة والتي يمكن أن تؤثر على الاتجاهات العامة للنمو. فعلى سبيل المثال، وخلال عام 2016، بلغت قيمة ثمان معاملات رئيسية حوالي نصف قيمة المبيعات تقريباً في قطاع العقار التجاري.

وقد أدى النمو القوي في قطاع العقار التجاري مع تراجع المبيعات في القطاعين الآخرين (السكني والاستثماري) إلى تغير في مساهمة تلك القطاعات في إجمالي المبيعات، فقد انخفض نصيب القطاع السكني من 42.8% في عام 2015 إلى 39.5% في عام 2016 (*الشكل 4.22*). وبالعودة إلى عام 2013، نجد أن قطاع العقار السكني كان يمثل نصف إجمالي المبيعات تقريباً في سوق العقار. ولم يختلف الوضع كثيراً بالنسبة لقطاع العقار الاستثماري الذي سجل تراجعاً ملحوظاً من 38.5% إلى 34% خلال نفس الفترة. وعلى نحو مغاير، ارتفعت حصة قطاع العقار التجاري من 14% إلى 24% خلال عام 2016 على خلفية النمو القوي في القطاع.

4.22

الحصة بحسب أقسام القطاع (استناداً إلى قيمة الصفقات)

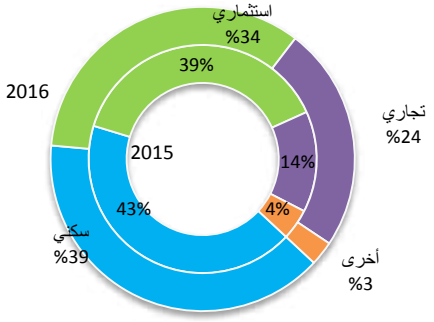

من واقع بيانات المبيعات الشهرية ... تباطؤ مماثل بعد أشهر قليلة من النمو

يشير تحليل المعاملات الشهرية لقطاع العقار خلال عام 2016 إلى تراجع المبيعات بمعدل ثابت (*الشكل 4.23*)، حيث شهد السوق بداية بطيئة مع هبوط أسعار النفط والعزوف عن تحمل المخاطر والتقلبات التي سادت الأسواق المالية بصفة عامة، لتسجل المبيعات أدنى مستوى لها منذ عام 2011. ولم يلبث النشاط حتى تعافى إلى حد ما في شهر فبراير بعد تحسن المبيعات التجارية، ثم شهدت الأشهر القليلة التالية أداءاً متواضعاً رغم تحسن أداء القطاع الاستثماري في شهر أبريل. ويلاحظ أن المبيعات في السنوات السابقة سجلت تراجعاً كبيراً خلال فصل الصيف الذي تزامن مع شهر رمضان المبارك. واستمر النشاط في التباطؤ حتى الربع الثالث من السنة، حيث تراجع السوق بنسبة 27% منذ بداية العام حتى تاريخه، وذلك بسبب عوامل موسمية وتدني ثقة المستهلك. ومع ذلك، فقد تحسن أداء السوق خلال الربع الأخير من السنة مع إعلان منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) على خفض الإنتاج مما ساعد على ارتفاع أسعار النفط، والذي أثر إيجابياً على المزاج العام للمستثمرين، وحتى ولو كان هذا الارتفاع بنسبة بسيطة.

4.23

قيمة المبيعات الشهرية

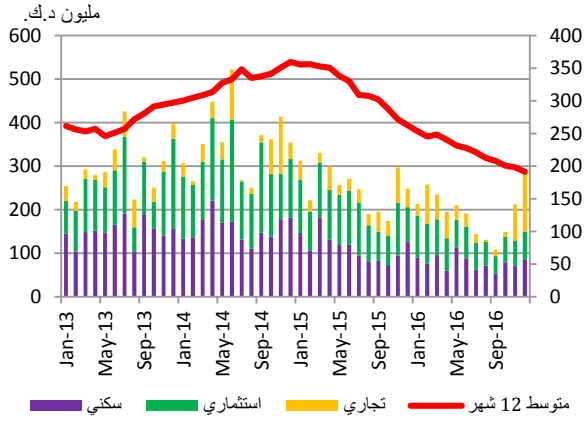

أما من حيث عدد الصفقات، فقد شهد عدد الصفقات خلال عام 2016 تراجعاً بنسبة 21.4% وذلك من 5,424 صفقة في عام 2015 إلى 4,262 صفقة (*الشكل 4.24*). ففي القطاع السكني، انخفض عدد الصفقات بنسبة 26.3% من 3,882 صفقة في عام 2015 إلى 2,862 صفقة في عام 2016. وبالمثل، سجل القطاع الاستثماري تراجعاً في عدد

4.24

عدد المعاملات

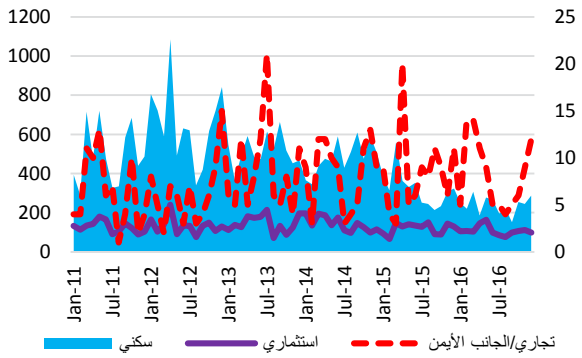

المعاملات بنسبة 9.7%، بينما سجل القطاع التجاري انخفاضاً هامشياً بنسبة 2% في عدد المعاملات. وبالنسبة للقطاع السكني، لا يزال عدد الصفقات يشهد تراجعاً ثابتاً منذ عام 2012 (حيث سجل 7,883 صفقة) رغم تزايد القيود من جانب العرض. وقد يعود سبب هذا التراجع جزئياً إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في أواخر عام 2013 بشأن فرض بعض الضوابط على التمويل المقدم للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بالنسبة لشراء/ تطوير الوحدات العقارية. وكل هذه التعليمات والإجراءات كانت تهدف لحماية النظام من الانكشاف المفرط للسوق العقاري، وتعزيز الاستقرار المالي (أنظر *المرفق 4.1* من *تقرير الاستقرار المالي 2014*).

انكشاف كبير ومتشعب للبنوك على سوق العقار سواء من خلال القروض أو الضمانات

بعد التراجع الواضح في سوق العقار سواء من حيث عدد الصفقات أو قيمة المبيعات، لم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن المخاطر في حال هبوط أسعار العقار (وهو ما لا يتوقع حدوثه)، وذلك لما للبنوك من انكشاف كبير على سوق العقار وارتباطه بحجم القروض، سواء بصورة مباشرة من خلال تمويل قطاع العقار والإنشاءات أو بصورة غير مباشرة من خلال القروض المقسطة. وبدا واضحاً أن هذا الانكشاف في تزايد منذ عام 2012، حيث وصل إلى 21.1 بليون دينار كويتي في عام 2016 (*الشكل 4.25*).

4.25

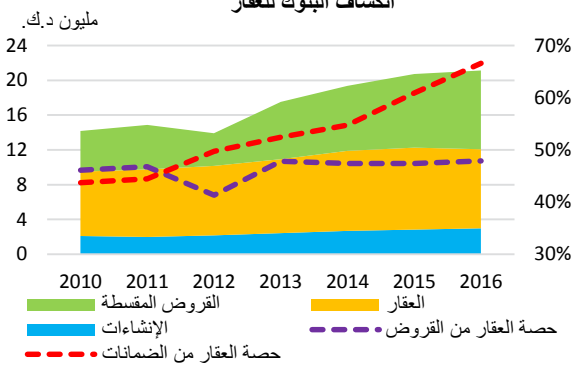

وفضلاً عن الانكشافات المباشرة أو غير المباشرة من خلال التسهيلات الائتمانية، تشكل العقارات معظم محفظة الضمانات لدى البنوك. وقد زاد استخدام العقارات كضمانات مع مرور الوقت لتشكل 66.6% من إجمالي الضمانات لدى البنوك في عام 2016. وأخيراً، لدى البنوك انكشافات بالنسبة لاستثماراتها العقارية، وعلى وجه الخصوص البنوك الإسلامية. ويدل ذلك إجمالاً على الانكشاف ثلاثي الأبعاد للبنوك على سوق العقار، من خلال القروض والاستثمارات والضمانات.

وكما أشرنا آنفاً، فإن انخفاض أسعار العقار لا يزال حتى الآن طفيفاً رغم التراجع الواضح في عدد الصفقات وقيم المبيعات، بيد أن أي تراجع آخر في الأوضاع الاقتصادية سيؤثر حتماً على ثقة المستثمرين، وقد يكون له تداعيات وخيمة على سوق العقار. وفي حال حدوث ذلك، وهو أمر غير محتمل، فسيكون الخطر المزدوج الناجم عن استرداد القروض وانخفاض قيمة الضمانات بمثابة اختبار حقيقي لقدرة القطاع المصرفي على مواجهة هذه الصدمات.

تراجع القروض الممنوحة من بنك الائتمان الكويتي

واصل بنك الائتمان الكويتي، كمؤسسة مستقلة مملوكة بالكامل للحكومة وتعمل تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان، تقديم قروض الإسكان للمواطنين الكويتيين لشراء أو بناء أو تجديد الوحدات العقارية.

وبعد الارتفاع الكبير في عدد وقيمة القروض التي تمت الموافقة على منحها في عام 2015، كان هناك انخفاض في كافة المؤشرات خلال عام 2016، حيث انخفض إجمالي قيمة القروض التي تم الموافقة على منحها بنسبة 18.9% إلى 236.1 مليون دينار كويتي[23] (*الشكل 4.26*). وبالمثل، انخفض عدد القروض التي تمت الموافقة على منحها إلى 7,549 قرضاً في عام 2016. وأيضاً انخفضت مبالغ القروض التي تمت الموافقة على منحها من 312 مليون دينار كويتي إلى 299.3 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة.

وبالنسبة لاستخدام تلك القروض، فإن 63% من المبالغ التي قد تم صرفها كانت لإنشاء مباني جديدة، مقارنة بما نسبته 67% خلال عام 2015 (*الشكل 4.27*). من جهة أخرى، ارتفعت حصة القروض التي تم منحها لغرض تجديد الوحدات العقارية من 22% إلى 25% خلال نفس الفترة. وحيث أن معظم القروض التي يتم منحها لا تزال لغرض إنشاءات جديدة، فإنها لا تساعد فقط في إضافة منازل أخرى لعدد المنازل في الدولة بل تساعد في انتعاش نشاط البناء والتشييد. وخلال عام 2016، شهدت نسبة القروض المخصصة لغرض شراء منازل قائمة زيادة طفيفة، حيث أدى الهدوء النسبي في سوق العقار إلى تحسن القوة الشرائية للمشترين.

4.26

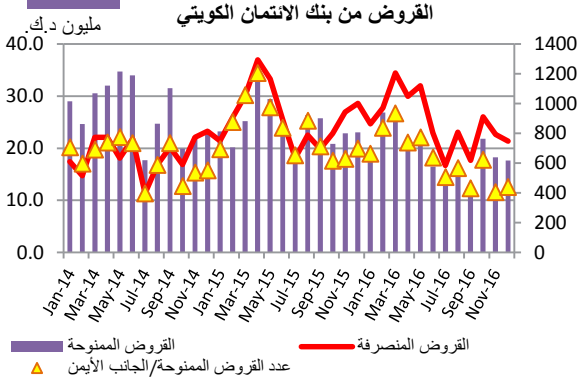

4.27

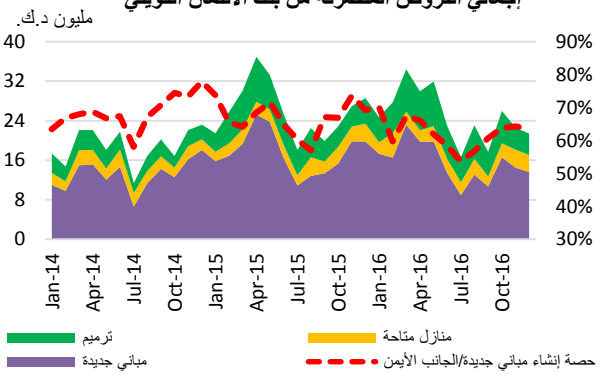

[23] يشمل ذلك القروض الممنوحة للمعاقين لغرض توسعة / تجديد المنازل.

الفصل (5)

نظم المدفوعات والتسويات

5 نظم المدفوعات والتسويات

سجلت نظم مدفوعات التجزئة والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً، مما يؤكد أهمية الدور الذي تلعبه نظم الدفع الحديثة في تسهيل كمٍ كبيرٍ من المعاملات اليومية. وخلال عام 2016، زادت قيمة المعاملات باستخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 3.2% و5.6% على التوالي. وهذا النمو، رغم أنه إيجابي، إلا أنه أقل من النمو المسجل في عام 2015، وهو ما يُدلل على تباطؤ الاستهلاك الشخصي والعائلي بسبب تراجع ثقة المستهلك. وضمن السياق ذاته، فإن مبيعات السلع الاستهلاكية المعمرة، والتي تعتبر أكثر حساسية للظروف والتوقعات الاقتصادية، قد شهدت انكماشاً ملحوظاً، رغم الدعم الملحوظ للاستهلاك العام من التعيينات الجديدة في القطاع العام بمعدل ثابت. وخلال العام، كانت حصة قيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي هي الأعلى حيث بلغت 56%، في حين كانت معاملات أجهزة نقاط البيع من حيث عدد المعاملات هي الأكبر حيث بلغت 66%. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 98.1% من مجموع عدد المعاملات، إلا أن المعاملات الورقية (الشيكات) لا يزال لها نصيب كبير من حيث القيمة (53%). ولتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تم توسعة البنية الأساسية، حيث زاد عدد أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 16.6% و7.4% على التوالي ليصل عددها إلى 1,991 جهاز صرف آلي و46,513 جهاز نقاط بيع كما في ديسمبر 2016. علاوة على ذلك، استمرت التوسعات في شبكة الفروع المصرفية (وخاصة البنوك الإسلامية) ليصل إجمالي عدد الفروع في دولة الكويت إلى 421 فرعاً مصرفياً من 414 في عام 2015 بسبب افتتاح البنوك الإسلامية لسبعة فروع جديدة لها. وأخيراً، تم خلال عام 2016 إجراء 1.8 مليون معاملة من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب"[24] بلغت قيمتها 229 بليون دينار كويتي.

الارتفاع المطرد في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية

أدى انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور أمن نظم المدفوعات الإلكترونية إلى زيادة المعاملات من خلال الصيرفة الإلكترونية في الكويت، وقد ظهر ذلك بوضوح في تنامي المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع في الكويت (*الشكل 5.1*). وتمثل أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع، التي تقوم على تشغيلها شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت"[25]، نظام مدفوعات التجزئة في الكويت والذي يستخدم أساساً لتسوية معظم المعاملات منخفضة القيمة.

5.1 استخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع (عدد المعاملات)

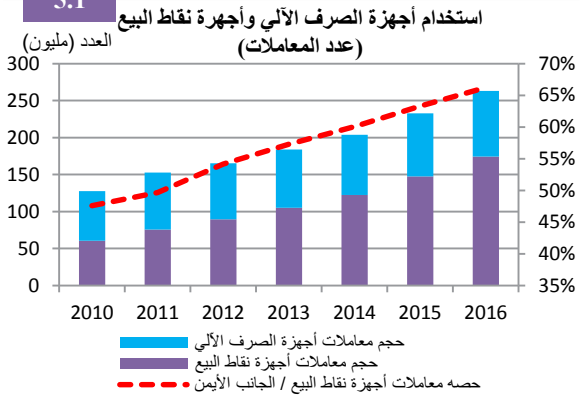

وخلال عام 2016، شهدت المعاملات التي تمت من خلال أجهزة الصرف الآلي من حيث عدد (حجم) المعاملات نمواً بنسبة 3.9% لتصل إلى 88.8 مليون معاملة، في حين أن الزيادة في عدد المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع كانت أعلى، حيث بلغت 18.1% ليصل بذلك إجمالي عدد المعاملات إلى 174.2 مليون معاملة في عام 2016. وعليه، فقد زادت حصة معاملات أجهزة نقاط البيع خلال

[24] نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين – كاسب، وقد تم إطلاقه في شهر أغسطس من عام 2004.

[25] بدأت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة "كي نت" تقديم خدماتها في عام 1994 بالتعاون مع البنوك المحلية.

السنة (من مجموع معاملات أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع معاً) لتصل إلى 66% من حيث إجمالي عدد المعاملات لتبقى حصتها من حيث القيمة دون تغيير عند نسبة 44%.

تباطؤ النمو الإيجابي في معاملات الشراء دليل على ضعف ثقة المستهلك

خلافاً للوتيرة التي سار بها حجم (عدد) المعاملات، شهد النمو في قيمة المعاملات خلال عام 2016 تباطؤاً رغم الزيادة الإيجابية التي تحققت. وعلى وجه التحديد، فقد زادت المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي، من حيث القيمة، بنسبة 3.2% لتصل إلى 11.5 بليون دينار كويتي مقارنة بنمو بلغت نسبته 5.2% في عام 2015 (*الشكل 5.2*). من جهة أخرى، سجلت المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع نمواً بنسبة 5.6% في عام 2016 مقارنة بالنمو القوي المسجل (13.2%) في العام الماضي. وفي واقع الأمر، هذه هي المرة الأولى منذ عام 2008 التي لم تسجل فيها المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع نمواً مضاعفاً.

5.2

استخدام أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع (قيمة المعاملات)

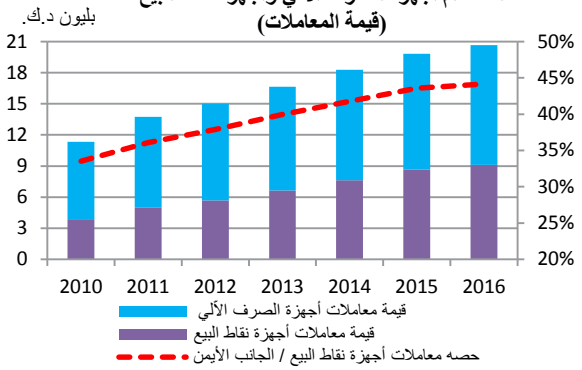

ويأتي هذا النمو الهامشي في معاملات الشراء، إذا ما اعتُبر مؤشراً للاستهلاك الشخصي والعائلي، ليؤكد على التباطؤ في معدلات الاستهلاك المحلي وسط ضعف ثقة المستهلك، حيث شهد الطلب على السلع المعمرة، وعلى وجه الخصوص السيارات، تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2016. وفي سياق موازٍ، فإن معدل النمو السنوي لقيمة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع، إذا ما نُظر إليه على أساس ربع سنوي، قد تحول خلال الربع الثالث من عام 2016 إلى معدل سلبي، وهي الفترة التي أعلنت فيها الحكومة رفع أسعار النفط (*الشكل 5.3*). ومع ذلك، فقد زادت تلك المعاملات لاحقاً خلال الربع الرابع مع تعافي أسعار النفط، كما لقى الاستهلاك المحلي دعماً متمثلاً بالاستقرار في معدلات توظيف العمالة الوطنية في القطاع العام إلى جانب الزيادة البسيطة في الرواتب.

5.3

المعاملات بحسب القيمة (سنوي)

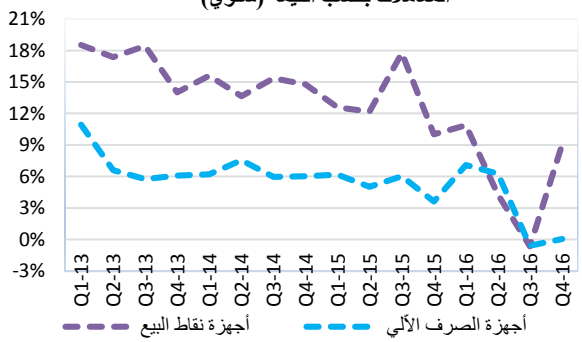

استمرار التوسعات في البنية الأساسية للصيرفة الإلكترونية

لا شك أن زيادة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت قد جاء مدعوماً بتوسع ملحوظ في البنية الأساسية لأنظمة الدفع، فخلال عام 2016، شهد عدد أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي نمواً بمعدل 7.4% و16.6% على التوالي ليصل عددها إلى 46,513 جهاز نقاط بيع و1,991 جهاز صرف آلي (*الشكل 5.4*). وقد كان ملاحظاً النمو في شبكات أجهزة الصرف الآلي والذي بلغ 283 جهازاً جديداً في الكويت، وهذا العدد يفوق بكثير العدد المسجل في عام 2015 والبالغ 76 جهازاً. من جهة أخرى، سجلت عمليات إصدار البطاقات البلاستيكية

5.4

البنية الأساسية للصيرفة الإلكترونية في الكويت

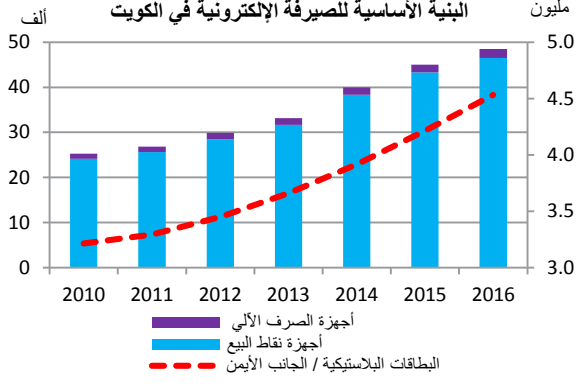

(بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية) نمواً بمعدل 7.6% خلال عام 2016 ليصل إجمالي عدد تلك البطاقات إلى 4.5 مليون بطاقة، منها 84% بطاقات خصم.

ويتضح مما ذكر أعلاه أن الخدمات المصرفية الإلكترونية قد أصبحت تُستخدم على نطاق واسع لما توفره من سهولة ومرونة وأمان. وقد زاد في انتشارها على نطاق واسع ميزة الخصومات التي يقدمها تجار التجزئة على المشتريات الإلكترونية، بالإضافة إلى قيام البنوك بالترويج لخدماتها المصرفية الإلكترونية بهدف ترشيد تكاليفها التشغيلية من خلال تقليل عدد زوار الفروع الراغبين في إجراء معاملات نقدية.

وفي موازاة الزيادة في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، استمرت البنوك في فتح فروع مصرفية جديدة لتوسيع نطاق انتشارها، حيث تم خلال عام 2016 إضافة 7 فروع جديدة لشبكة الفروع المصرفية الحالية في الكويت ليصل إجمالي عددها إلى 421 فرعاً[26] (*الشكل 5.5*). وعلى وجه التحديد، افتتحت البنوك الإسلامية سبعة فروع جديدة في حين ظل عدد فروع البنوك التقليدية دون تغيير، ولكن لا يزال عدد الفروع المصرفية التقليدية (235) أعلى بكثير من الفروع المصرفية الإسلامية (173) رغم التوسعات في شبكة الخدمات المصرفية الإسلامية التي قلصت الفجوة بين البنوك الإسلامية والتقليدية على مدى السنوات السابقة.

5.5

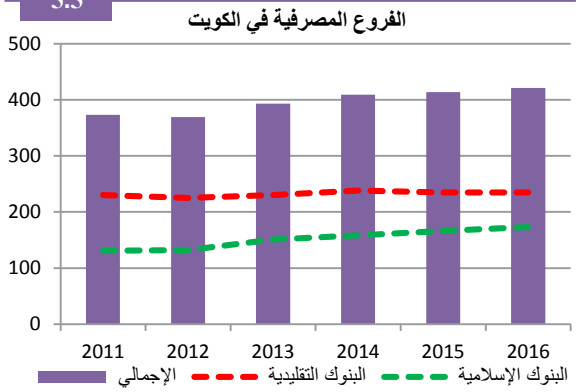

رغم التراجع في عدد المعاملات، تظل المعاملات الورقية كبيرة من حيث القيمة

بفضل السهولة والمرونة والأمان التي تتميز بها، شكلت الخدمات المصرفية الإلكترونية النسبة الأكبر من إجمالي المعاملات من حيث الحجم (أي عدد المعاملات) (*الشكل 5.6*). فعلى سبيل المثال، مثلت معاملات الصيرفة الإلكترونية خلال عام 2016 حوالي 98.1% من إجمالي المعاملات (المعاملات الإلكترونية والورقية). هذا وقد وصل عدد المعاملات الإلكترونية إلى 263 مليون معاملة خلال عام 2016، أي بزيادة بلغت 13% مقارنة بعام 2015، في حين بلغ عدد المعاملات الورقية 5.2 مليون معاملة فقط خلال العام المذكور.

5.6

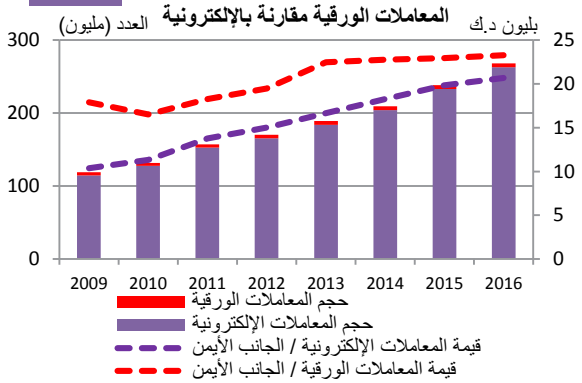

أما من حيث القيمة، فلا تزال المعاملات الورقية تشكل نسبياً النسبة الأكبر مقارنة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، حيث مثلت من حيث القيمة خلال عام 2016 حوالي 53% من إجمالي قيمة المعاملات. ومع ذلك، يلاحظ تضاؤل الفجوة بين نوعي المعاملات والذي يُعزى

[26] يشمل ذلك فرعاً لبنك الكويت الصناعي و12 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (منها 11 فرعاً لبنوك تقليدية وفرع وحيد لبنك إسلامي). وتم استبعاد 23 مكتب رئيسي و4 مكاتب تمثيلية و16 فرعاً لبنوك كويتية في الخارج.

إلى نمو نسبة المعاملات الإلكترونية إلى إجمالي المعاملات من حيث القيمة، حيث ارتفعت مساهمتها من 43% في عام 2013 إلى 47% في عام 2016.

ويستدل من هذا الواقع أنه على الرغم من النمو في استخدام الصيرفة الإلكترونية، سواء من حيث الحجم أو القيمة، إلا إن المعاملات الورقية لا تزال تشغل نصيباً كبيراً من حيث القيمة. وفي حين أن العملاء يفضلون في الغالب استخدام الصيرفة الإلكترونية، ولكن يبقى متوسط حجم المعاملات الإلكترونية أقل بكثير منه في المعاملات الورقية، وهذا ما يفسر أن معظم المعاملات المتصلة بالأعمال التجارية لا تزال تتم من خلال الوسائل الورقية.

يقوم بنك الكويت المركزي منذ عام 2004 بتشغيل نظام التسوية الإجمالي الفوري، والمعروف باسم "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب"، لتسوية المدفوعات الكبيرة وكذلك أعداداً كبيرة من المعاملات المنخفضة القيمة. ويلعب بنك الكويت المركزي دور وكيل التسويات، حيث يقوم بتوفير وسائل خالية من المخاطر لسداد المدفوعات عالية القيمة، وإجراء التحويلات بين البنوك المشاركة. وكما يتضح من الاسم نفسه، يقوم نظام "كاسب" بترحيل المدفوعات في الوقت الفعلي لها بين الحسابات التي يحتفظ بها بنك الكويت المركزي. ويقرر بنك الكويت المركزي لكل مشارك من المشاركين في نظام "كاسب" حدوداً مختلفة للسحب على المكشوف لدعم السيولة خلال اليوم (استناداً إلى الضمانات التي يقدمها البنك). وتتاح هذه الحدود للمشاركين بين أول اليوم والموعد النهائي المؤقت فقط، في حين أن المبلغ الأقصى في الموعد النهائي المؤقت يتم إعادة تحديده تلقائياً في بداية يوم العمل التالي.

وقد تم خلال عام 2016 تنفيذ 1.8 مليون معاملة من خلال نظام "كاسب" مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 19.7% مقارنة بعام 2015 (*الشكل 5.7*). من جهة أخرى، تراجع النمو من حيث قيمة المعاملات على نحو طفيف بنسبة 0.6% خلال عام 2016، حيث بلغت قيمة المعاملات التي تم تنفيذها من خلال النظام 299 بليون دينار كويتي.

5.7

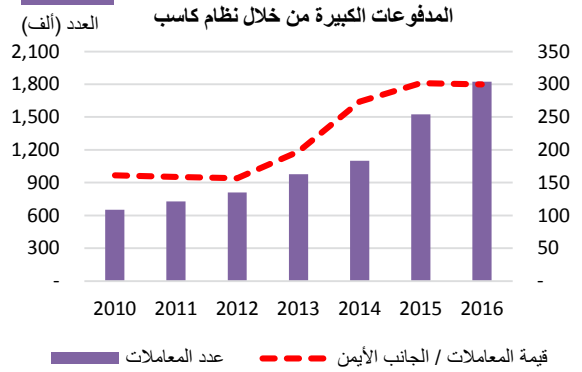

الاستقرار المالي في ظل الابتكارات والإصلاحات[27]

معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة

الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أكون معكم اليوم وللعام الرابع على التوالي في هذا المؤتمر المتميز، معرباً في البداية عن خالص شكري وتقديري للسيد "بانكس" على مقدمته اللطيفة وللدعوة الكريمة التي تلقيتها للتحدث أمام هذا الحشد الكريم.

تتركز فعاليات المؤتمر هذا العام في موضوع "مواجهة تحديات الابتكارات المالية والإصلاحات". وتماشياً مع جدول الأعمال الموسَّع لهذا المؤتمر، فإن نطاق كلمتي سوف يشمل عنصرين من قوى التغيير الرئيسية التي يشهدها الاقتصاد العالمي حالياً وتنعكس على استقرار القطاع المالي وهما *الابتكارات المالية* و*الإصلاحات*.

وفي الجزء الأول من كلمتي هذه سوف أتطرق إلى الفرص التي تتيحها الابتكارات المالية وإلى التحديات الناتجة عنها، في حين سأتناول في الجزء الثاني موضوع الإصلاحات، لاسيما في القطاع المالي ودور تلك الإصلاحات في جعل قطاعنا المصرفي أكثر مرونة ومقاومة للصدمات. وختاماً سأتطرق أيضاً إلى الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الابتكارات المالية

غَنيٌ عن البيان القول بأن الابتكارات التكنولوجية قد أصبحت تغير وبصورة جذرية من الطريقة التي ندير بها أعمالنا التجارية، وكيفية تفاعلنا مع بعضنا البعض أو استهلاكنا لمختلف المنتجات والخدمات. فالصناعات كالنقل، والخدمات الفندقية قد إهتزت بالفعل من شركات أمثال Uber وAirbnb. كما يشهد القطاع المالي الذي يعتبر في الأساس "صناعة معرفية" أيضاً تحولاً جذرياً مدفوعاً بما تشهده التكنولوجيا من تقدم وتطور.

وفي حين أن تأثير التقنيات الحديثة يعم الآن كافة مناحي الحياة، اسمحوا لي أن أسلط الضوء بشيء من الإيجاز على بعض مجالات التمويل التي تشكل تطوراتها أهمية خاصة في هذا المجال.

أولاً: تعمل التكنولوجيا الحديثة على توفير الخدمات المالية الرسمية على نطاق واسع يطال الملايين من العملاء الذين لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل أو بآخر. وبحسب إحصاءات البنك الدولي، فإن أفقر 20% من سكان العالم قد أصبح لديهم على الأرجح القدرة على امتلاك هاتف محمول أكثر من قدرتهم الحصول على المياه النظيفة أو الصرف الصحي.

وفي إطار الاستفادة من تلك الفرصة، تمكنت العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة من توسيع القدرة للنفاذ إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، نجحت تانزانيا في مضاعفة نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية من خلال الخدمات المالية الالكترونية. كما ساعدت المعرفة الرقمية في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد في الهند.

وفي ذات السياق، قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن دولة الكويت قد حققت بالفعل مستوى لافت من الشمول المالي وفق المعايير الدولية؛ فالبيانات المتوافرة من البنك الدولي تكشف بأن 86.8% من السكان فوق سن 15 عاماً في الكويت لديهم حسابات في مؤسسات مصرفية مقارنةً بمتوسطه المتواضع في منطقة الشرق الأوسط والبالغ حوالي 14%.

ثانياً: تؤدي التطورات البرمجية مثل (Blockchain) إلى تحول في الطريقة التي نتحقق فيها من المعاملات وتُنفذ بها العقود. فالسماح لأي جهة بالتعامل من دون وسطاء مركزيين، سوف يمكن من تقليص التكاليف، وتخفيض

[27] الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي الدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، في مؤتمر "اليورومني" الذي عقد في 27 سبتمبر 2016، في دولة الكويت.

عدم الكفاءة، وتحسين خدمات العملاء. واستطراداً، يمكن أن تساهم المدفوعات عبر الحدود بدون البنوك المراسلة في تخفيض فترات تسوية المدفوعات من أكثر من ثلاثة أيام إلى بضع ثوان.

وفي ذات الإطار، فإن تقبُّل وتطبيق المزيد من الابتكارات الأخرى من شأنه العمل على تشكيل الطريقة التي يتم فيها تحويل الأموال أو الحصول على الائتمان. فعلى سبيل المثال، أصبحت المحافظ النقالة mobile wallets تسمح بإجراء المدفوعات عن طريق الهواتف الذكية، وأصبح الإقراض المباشر (شخص لشخص) peer-to-peer يوفر مصادر جديدة للتمويل، كما أصبح المستشارون الآليون robo-advisors يوفرون المشورة المالية للعملاء.

لا شك بإن تلك التطورات تبعث على الإعجاب، لكنها تحمل في طياتها مخاطر وتحديات جسيمة فريدة من نوعها. وسوف أشير هنا إلى بعض تلك المخاطر والتحديات وذلك من وجهة نظر الاستقرار المالي، كما يلي:

(1) أصبحت مخاطر الأمن الالكتروني تشكل، وبصفة متزايدة، جزءاً أساسياً من المخاطر التشغيلية للبنوك. فحوادث القرصنة المختلفة حول العالم توضح بأن عمليات الاحتيال والتزوير يمكن أن تُرتكب عن بعد، وبشكل سريع، وعلى نطاق واسع. ورغم أن تلك الحوادث لا زالت محدودة النطاق، إلا أنها تظل ذات مخاطر عالية سواء من الناحية المالية أو من حيث الضرر على سمعة المؤسسة.

(2) من الملاحظ قيام شركات التكنولوجيا المالية أو Fintechs بتفكيك أجزاء من سلسلة الخدمات المالية والعمل على توفير الخدمات المالية مباشرة للعملاء. وبصرف النظر عن زيادة حدة المنافسة والضغط على أرباح البنوك، فإن شركات التكنولوجيا المالية تقوم بنقل جزء من أعمالها المصرفية إلى نظام الظل المصرفي الذي لا يزال غير منظم أو ربما منظماً بشكل طفيف. إضافة إلى ذلك، فإن إقراض (شخص لشخص) المدعوم بالتكنولوجيا والتمويل الجماعي قد يؤدي إلى تفاقم الدورة الاقتصادية وحجم أعمال الظل المصرفي.

(3) من المحتمل أن نشهد ظهور مؤسسات مالية رقمية جديدة ذات أهمية نظامية؛ فعالم التكنولوجيا يعكس ظاهرة "الفائز يستحوذ على كل شيء" كالحال مع عدد قليل من الشركات مثل غوغل وأبل اللتان تتمتعان بحضور هائل في مجال اختصاصهما. إن دوراً أكبر لتلك الشركات في توفير خدمات مالية قد يخلق مجموعة جديدة بالكامل من المؤسسات غير المنظمة والأكبر من أن تفشل two-big-to fail تتميز بمخاطر فريدة خاصة بها.

الحضور الكريم،

كما تمت الإشارة إليه في سياق هذه المناقشة، فإن الابتكارات هي بطبيعتها ذات قوة مؤثرة وقد تسبب قدراً كبيراً من عدم الاستقرار، وبالتالي يواجه المنظمون مهمة شاقة ومضنية في الحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة المالية وبما يضمن في ذات الوقت استمرار الاستفادة من الكفاءة والميزات التي توفرها التقنيات الحديثة. حقاً، إنه توازن دقيق ينبغي تحقيقه؛ فلا نريد من جهة كبت الابتكارات التكنولوجية، ولا نرغب من جهة أخرى بتقويض الاستقرار المالي. يبدو هذا شبيهاً بالدخول إلى مجالات غير مألوفة، حيث نكون بحاجة إلى التمتع بالمرونة والقدرة على التكيف والاستباقية بما يضمن جني أكبر قدر من المنافع التي توفرها من الابتكارات المالية والحد في ذات الوقت من السلبيات.

إصلاح القطاع المصرفي

الحضور الكريم،

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الجزء الثاني من كلمتي والمتعلق بالإصلاحات. ونظراً لاتساع هذا الموضوع فإن مناقشتي سوف تقتصر على بعض الإصلاحات التنظيمية الرئيسية في القطاع المصرفي وذلك لصلتها المباشرة بأعمال ومهام بنك الكويت المركزي حيال الاستقرار المالي.

كما شهدنا في فترات سابقة، فإن الضغوط في القطاع المالي يمكن أن تتأتى من مصادر مختلفة، كما أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بالتوقيت والمكان الذي قد ينبع منه الاضطراب. دعونا أيها السادة ننظر إلى مجموعة من الاضطرابات التي عانت منها الأسواق المالية خلال الأعوام الأخيرة. ففي عام 2013 كانت بداية وقف سياسات التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 2014 كان انهيار أسعار النفط، وفي عام 2015 كان إعادة التوازن للاقتصاد الصيني، والعام الجاري شهد الاستفتاء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لا شك أن تلك الأحداث وإن

كانت متباينة من حيث مصدرها الجغرافي أو من حيث أصل الأسباب التي أدت إلى حدوثها، إلا أنها جميعاً أدت إلى اضطرابات بالغة في الأسواق العالمية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن مهمة ضمان المرونة لنظام مصرفي قادر على تحمل الصدمات بكافة أنواعها ومصادرها ليست بالأمر السهل. فهذه الصدمات ليست خارجية المصدر فقط، بل أن النظام المصرفي نفسه هو في حالة من التغير المتواصل وذلك وسط مناخ من المخاطر المتطورة والمتزايدة، والتي ترجع في جزء منها إلى الابتكارات المالية التي أشرت إليها.

وعليه، فإن ذلك الوضع أصبح يستدعي ضرورة العمل على تطوير الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي بشكل دائم ومستمر. ومن هذا المنطلق، قام بنك الكويت المركزي خلال الأعوام الأخيرة بتحديث الأنظمة القائمة لديه بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وذلك بالإضافة إلى تبني وتطبيق المعايير الرقابية الجديدة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

ولإيضاح ما تقدم، اسمحوا لي أن أعرض بإيجاز لعدد قليل من الخطوات التي اتخذناها في بنك الكويت المركزي إزاء ذلك. **أولاً**، لقد عززنا نظام كفاية رأس المال عن طريق تحديد مستويات أعلى وجودة أفضل لرأس مال المصارف الكويتية لتقوية قدرتها على امتصاص الخسائر، كما وضعنا أيضاً متطلبات إضافية لرأس مال البنوك ذات الأهمية النظامية. علاوة على ذلك، فإن متطلباتنا الإضافية بشأن المصدات الرأسمالية التحوطية والمصدات الرأسمالية لمواجهة التقلبات الدورية سوف تمكن البنوك في الحفاظ على مصدات مالية إضافية تساعدها على احتواء المخاطر. **ثانياً**، لقد قمنا أيضاً بتطبيق معيار نسبة الرفع المالي لضمان أن البنوك لا تقوم بالإقراض بشكل مفرط. وأخيراً، وليس آخراً، قمنا أيضاً بتطبيق معيارين جديدين للسيولة هما؛ معيار تغطية السيولة، ومعيار صافي التمويل المستقر ويهدف هذان المعياران إلى تحسين قدرة البنوك على تحمل ضغوط السيولة وجعل هيكل التمويل لديها أكثر استقراراً.

كذلك ولما كان النظام المصرفي في حالة من التطور المستمر، فإن مهمة المحافظة على استقرار النظام لا يمكن تركها للجوانب التنظيمية فحسب، إذ يتطلب ذلك أيضاً تقوية وتعزيز القدرات الإشرافية والرقابية لدينا والتي تُكمل بصورة مناسبة نظامنا الرقابي المتطور، وتمكننا من المراقبة الحصيفة لمدى الامتثال الحقيقي للبنوك لأنظمتنا. علاوة على ذلك، فإن وظيفتنا الإشرافية تعطينا المرونة والسرعة للتخفيف من حدة المخاطر الناشئة قبل أن تتحقق.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإننا ندرك عدم قدرة السلطات الرقابية على التنظيم والإشراف على كافة جوانب العمل المصرفي؛ فالبنوك في نهاية الأمر، يجب أن تتحمل المسؤولية الأولى والرئيسية عن ممارستها لأنشطتها. ونظراً للأهمية القصوى لثقة جمهور المتعاملين، فإن البنوك لا يمكنها أن تتقبل وتتحمل تداعيات العمل في ظل حوكمة ضعيفة وغياب لثقافة إدارة المخاطر. ولذلك، قمنا بإصدار توجيهات للبنوك لجعل مستوى الحوكمة لديها أكثر قوة، وذلك بدعم من ضوابط رقابة داخلية قوية، وإدارة مخاطر حصيفة، وامتثال دقيق للقوانين والنظم والتعليمات التي تنظم أعمال هذه البنوك.

ومع إدراكنا بأن الامتثال لإجراءاتنا التنظيمية ينطوي على تكلفة مالية بالنسبة إلى البنوك، إلا أن كلفة أي أزمة مالية تفوق ذلك بكثير أخذا بالاعتبار أن تكلفة تلك الأزمات لها تداعيات تتخطى البعد المالي لها. وإزاء ذلك، فإنه من الحكمة والعقلانية تعزيز قدرة مصارفنا في أوقات الرواج، وكلما سنحت الأوضاع، إذ أن قيام البنوك بذلك يعزز مصداتها المالية، وبالتالي يكون بنك الكويت المركزي، ومن خلال تدابيره الاستباقية، قد مهد الطريق أمام المصارف الكويتية لمواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط من موقع قوة. ولولا المصدات المالية القوية والجيدة التي تم بناؤها بجد في أوقات الرفاه، لما كان القطاع المصرفي الكويتي قادراً على الصمود في وجه الضغوط والأزمات بشكل جيد.

السيدات والسادة،

كما أشرنا في تقريرنا للاستقرار المالي لعام 2015 والصادر في شهر يوليو الماضي، فإن النظام المصرفي في الكويت قد ظل في حالة مستقرة على الرغم من البيئة الاقتصادية المليئة بالتحديات. ومن المؤشرات الدالة على ذلك الاستقرار، مواصلة نسبة القروض غير المنتظمة لدى البنوك تراجعها المضطرد لتصل كما في نهاية ديسمبر 2015 إلى مستوى تاريخي منخفض لا يتجاوز 2.4% مقابل 11.5% عام 2009، مما يدل على التقدم الملموس الذي شهدته البنوك الكويتية في تنظيف ميزانياتها. وفي الوقت عينه، شهد معدل التغطية للقروض غير المنتظمة ارتفاعاً بلغ معه مستوىً قياسياً عند 204% متخطياً بكثير النسبة المسجلة عام 2007 – أي قبل الأزمة المالية – والبالغة 87%. أما من حيث نسبة تغطية السيولة، والتي تم تطبيقها حديثاً، فإن مصارفنا تتخطى بشكل مريح الحد الأدنى القياسي والبالغ

100% لعام 2019. كذلك فإن صافي دخل البنوك قد سجَّل نمواً إيجابياً في وقت تواجه فيه البنوك العالمية أزمة حادة وانخفاضاً في أرباحها وسط بيئة أسعار فائدة منخفضة.

وأيضاً، وفي السياق الإيجابي ذاته، استمر نظامنا المصرفي على قوته التي شهدها خلال الأعوام الماضية محققاً، على جانب مؤشر كفاية رأس المال، معدلاً بلغ 17.5% متخطياً، وبشكل كبير متطلبات الحد الأدنى للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي (12.5% لعام 2015 و13% لعام 2016). كما بلغت نسبة الرفع المالي للبنوك حوالي 9.7%، وهي أيضاً أعلى بكثير من المعيار العالمي المحدد عند 3%. وفي إشارة إلى سلامة القطاع المصرفي الكويتي، سجل الائتمان المصرفي نسبة نمو جيدة بلغت حوالي 8.5% خلال عام 2015.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن الجهد الذي أولاه بنك الكويت المركزي وتركيزه على الاستقرار المالي لم يكن ليشكل بأي حال من الأحوال عائقاً أمام قدرة البنوك على دعم النشاط الاقتصادي في الكويت؛ بل على خلاف ذلك، فإننا تعتقد بأن سلامة نظامنا المصرفي قد مكَّن البنوك من مواصلة نشاطها الإقراضي على الرغم من تحديات البيئة الاقتصادية.

الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية أوسع نطاقاً

بعد عرض لموضوعي الابتكارات والإصلاحات في القطاع المصرفي، يقودني الجزء الأخير من كلمتي للتطرق وبإيجاز إلى الحاجة لإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية هي من الأهمية بمكان لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

واستناداً إلى البيانات الإحصائية التي عرضتها في وقت سابق، فمن الواضح بأن مصارفنا قد تمكنت من احتواء – على الأقل حتى الآن - الآثار المؤلمة لصدمة أسواق النفط الأخيرة. ومع ذلك لا شك أن الجميع يدرك بأن قدرة البنوك على المرونة والتحمل ليست إلى ما لا نهاية أخذاً في الاعتبار أن البيئة الاقتصادية الضعيفة سوف تضع أخيراً النظام المصرفي تحت ضغوط كبيرة قد تؤدي إلى تضاؤل قوته مع مرور الوقت.

وعلى الرغم من أن بنك الكويت المركزي لا يدخر جهداً لتطوير نظامه التنظيمي والرقابي، إلا أن التنظيم المالي ليس كافياً لوحده، ولا يمكن أن يكون "اللعبة الوحيدة في المدينة" (only game in town) لأنه يتسم بالمحدودية كأداة لمعالجة قضايا الاقتصاد الكلي. فالنظام المصرفي، وبغض النظر عن مدى استقراره، ليس سوى مكوّن من مكونات المشهد الاقتصادي العام، وبالتالي فإن استقراره لا يغني عن الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة.

ولحسن الحظ، فإن المصدات المالية لدينا وانخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، يمنحان فرصة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية بشكل متدرج مع المحافظة على النشاط الاقتصادي المطلوب. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد بأن الانتعاش المتواضع الذي شهدته أسعار منذ مطلع العام الجاري، لا ينبغي أن يشكل مبرراً للشعور بالرضى أو التراخي في إجراء إصلاحات مالية وهيكلية شاملة من شأنها أن تمكن في نهاية المطاف دولة الكويت من عدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. فترشيد الانفاق، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد بوجه عام، هي بعض المجالات القليلة التي ستظل بحاجة إلى اهتمام متواصل.

الحضور الكريم،

في الختام، أود أن أشير إلى الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلها بنك الكويت المركزي في سبيل الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في الأوقات العصيبة، ويتمثل نجاحنا في هذا المجال في الاتجاهات الصحية والإيجابية في مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية، ويشمل ذلك مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. ورغم أن الاستقرار المالي والاستقرار النقدي يشكلان محاور أساسية ضمن أهداف وأغراض بنك الكويت المركزي، والذي استطاع في إطار ما يطبقه من سياسات نقدية ورقابية حصيفة المحافظة عليهما وترسيخهما بكفاءة مشهودة، إلا أن تحقيقهما، وإن كان ضرورياً، فهو ليس كافياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام. إن الإصلاحات الاقتصادية هي الشرط الأساسي المطلوب والذي سوف يساعد على زيادة الإيرادات وتحقيق التنويع الاقتصادي، وخلق بيئة اقتصادية مستقرة ملائمة لخلق فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تصميم واخراج وطباعة
مطبعة بنك الكويت المركزي
٢٠١٧